جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

آراء ابـــن القيـــم اللغوية في كتابه "بدائـــع الفوائـــد"

إعـداد الطالب

عبدالله عبدربه الذنيبات

إشراف

الدكتـور "محمد أمين" الروابـــدة

رسالـة مقدمـة إلـى عمـادة الدراسـات العليـا استكمـالاً لمتطلّبـات الحصـول علـى درجـة الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابهـا

جامعة مؤتة، 2008م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبدالله عبدربه الذنيبات الموسومة بـــ:

آراء ابن القيم اللغوية في كتابه (بدائع الفوائد)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد أمين الروابدة		2008/04/20	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي ~~الخليل~~		2008/04/20	عضواً
د. وليد أحمد العناتي		2008/04/20	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		2008/04/20	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

ته – الكرك – الاردن
مز البريدي :61710
ن :03/2372380-99
عي 5328-5330
س 03/2 375694
يد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـــــداء

إلى والدتي... حفظها الله ورعاها.
إلى والدي.. اعترافاً بفضله وبرِّاً به.
إلى إخواني وأخواتي.... تقديراً واحتراماً.

أهدي هذا الجهد المتواضع

عبدالله عبدربه الذنيبات

الشكـــر والتقديـــــر

امتثالاً لقوله تعالى : {لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ} ، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم: **"لا يشكر الناس لا يشـــكر الله** ". فإنني وبعد شكري لله عز وجل الذي من علي بإتمام هذه الرسالة أتقدم بعظيم الشكر ووافر التقد ير والامتنان إلـــى أســـتاذي الفاضل الدكتور "محمد أمين" الروابدة الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة ومتابعتي فيها وإسداء الملاحظات التي كان لها أبلغ الأثر في خروج هـــذا الرســـالة على النحو المطلوب، فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك فيه وفـــي علمـــه وفـــي جهوده.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء هيئة المناقشة، على تفضـــلهم بقبـــول مناقشة هذه الرسالة وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات تثري هذا العمل.

والشكر لعاملي مكتبة جامعة مؤتة مديرها وموظفيها على تعاونهم في توفير المصادر والمراجع وتسهيل استخراجها.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى المهندس محمد الذنيبات على جهوده في إخـــراج هذا البحث بالشكل الفني المطلوب.

عبدالله عبدربه الذنيبات

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء

الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة

تمهيد

ابن القيم حياته وأراء العلماء فيه

وفاته

شيوخه

مصادره النحوية

التعريف بكتاب بدائع الفوائد

الفصل الأول: المستوى الصوتي

1.1 المستوى الصوتي في بدائع الفوائد

2.1 العلاقة بين الصوت ودلالته

3.1 صفات الحروف ومخارجها

4.1 سر الحروف المقطعة في القرآن الكريم وعلاقتها بالأصوات

5.1 أصوات حتى

6.1 مخارج لفظ الجلالة والحكمة منها

7.1 حدوث الصوت

8.1 الحركات وعلاقتها بأصوات المد

الفصل الثاني: المستوى الصرفي

1.2 المستوى الصرفي

2.2 التذكير والتأنيث

3.2 المفرد والتثنية والجمع

1.3.2 المفرد

2.3.2 التثنية

3.3.2 الجمع

4.2 العدد والمعدود
5.2 النكرة والمعرفة
6.2 معاني الأبنية
1.6.2 معاني أبنية المشتقات
2.6.2 معاني أبنية الأسماء
3.6.2 معاني أبنية الجموع
4.6.2 معاني أبنية الأفعال
7.2 الاشتقاق
8.2 المصدر
الفصل الثالث: المستوى النحوي
1.3 نظرته إلى النحو
2.3 الحركة الإعرابية
3.3 الأفعال
1.3.3 الفعل الأمر
2.3.3 الفعل الماضي
3.3.3 الفعل المضارع
4.3.3 الأفعال الناقصة
4.3 الضمائر
5.3 الحروف والأدوات
1.5.3 حروف العطف
2.5.3 حروف الجر
3.5.3 بعض الأدوات والحروف حسب الترتيب الهجائي
6.3 المرفوعات
1.6.3 المبتدأ والخبر
2.6.3 حذف الفاعل
7.3 المنصوبات
1.7.3 المفاعيل
2.7.3 الحال
3.7.3 الاستثناء
8.3 المجرورات

1.8.3 الإضافة
2.8.3 حذف المضاف
3.8.3 الحكمة في إضافة الرحمة والبركة إلى الله تعالى وتجريد السلام عن الإضافة.
9.3 التوابع
1.9.3 النعت (الصفة)
2.9.3 العطف
3.9.3 البدل
10.3 الشرط
11.3 التقديم والتأخير
12.3 مذهب ابن القيم النحوي
الفصل الرابع: المسائل الخلافية التي ذكرها في بدائع الفوائد
1.4 المسائل الخلافية وبدائع الفوائد
2.4 المسائل الخلافية التي وافق فيها الكوفيين
3.4 المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين
4.4 المسائل الخلافية التي يكتفي بذكرها
5.4 المسائل التي انفرد بها
الفصل الخامس: المصادر التي اعتمد عليها
1.5 مصادره النحوية
1.1.5 الكتاب لسيبويه
2.1.5 الخصائص لابن جني
3.1.5 الكشاف للزمخشري
4.1.5 نتائج الفكر للسهيلي
5.1.5 التسهيل لابن مالك
2.5 الخاتمة (نتائج البحث)
المراجع

الملخص

آراء ابن القيم اللغوية في كتابه "بدائع الفوائد"

عبدالله عبدربه الذنيبات

جامعة مؤتة، 2008

لم يحضَ كتاب (بدائع الفوائد) لابن القيم الجوزية بدراسة مستقلة فيما أعلم، لذلك رأيت أن يكون موضوع بحثي في مرحلة الماجستير عن هذا العالِم، الإمام الذي جمع بين علوم اللغة والفقه والحديث وغيرها، وكانت له اليد الطولى فيما قال.

وقد رأيت أن يكون الحديث بدايةً عن حياته وآراء العلماء فيه، ومصادره والتعريف بكتاب (بدائع الفوائد).

أما الفصل الأول فكان للحديث عن المستوى الصوتي عند ابن القيم في بدائع الفوائد، وفي الفصل الثاني تناولت المستوى الصرفي، أما الفصل الثالث فكان عن المستوى النحوي، وفي الفصل الرابع تناولت المسائل الخلافية التي ذكرها والآراء التي انفرد بها . أما الفصل الخامس والأخير فكان للحديث عن مصادره التي اعتمد عليها في كتابه (بدائع الفوائد).

وقد أعقبتُ ذلك بالخاتمة التي ضمت نتائج البحث ثم ثبت بالمصادر التي عدّت إليها.

Abstract

Ibn Al-Kayim Linguistic opinions in his Book "Badai al-Fawaid" (Values of Benefits)

Abdullah Abdrabbuh Al-Thunibat

Mu'tah University, 2008

Ibn Al-Kayim book wasn't granted special study as I know, so I suggest that my topic in my master would be about that scientist the man who gathered the sciences of language "Fi_kih" and "Hadit".

I preferred that I to talk would be his life and the opinions of the other scientists, what they said about him, in addition to acknowledgment and resources of his book.

In the first chapter I talk about the phonetics level in the book and in the second chapter I have talked about morphology, and the fourth chapter was about syntax.

In the four chapter I have discussed the contraversional issues that he mentioned in his book.

The fifth chapter is about the reference that he depend on in writing his book.

After that is the conclusion that included the results of my research and my references.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تجمع الآراءالصوتية والصـــرفية و النحويـــة المتفرقة التي يتضمنها كتاب (بدائع الفوائد) لابن القيم الجوزية، وتظهـــر الجهـــود اللغة الواضحة في علم العربية والتي غطّت عليها شهرته في علم الأصول ، فهـــو لم يترك لنا كتابا خاصا في علم العربية وقد تضمن كتاب (بدائع الفوائد) كثيراً مـــن المسائل والموضوعات النحوية والصرفية التي تمتزج بعلـــم المعـــاني والاشـــتقاق والأصوات وفقه اللغة. وجاءت هذه الدراسة لتظهر تلك الجهود في علم العربية.

حيثتناولت حياة ابن القيم وآراء العلماء فيه و أهم شيوخه ثم وفاتـــه ثـــم إلـــى مصادره النحوية التي أفـ اد منها واعتمد عليها في نقولاته، ثم عرَّفت بكتاب (بـــدائع الفوائد) الذي نحن بصدد دراسته وأهم ما ورد فيه من علوم.

وقد جمعتُ في هذه الدراسة أهم الموضوعات اللغـ وية التي ور دت فـــي (بـــدائع الفوائد) ثم قسمت تلك الموضوعات في سياقاتها حسب كل مستوى حيث جاءت هذه الدراسة في فصول عدة تضمنت ما يلي:

ثم انتقلت إلى **الفصل الأول** وكان بعنوان المستوى الصوتي حيث أوردت فيه أهم ما جاء في بدائع الفوائد عن الأصوات من آراء وتحليلات صوتية ذكرها ابن القـــيم وقارنتها بآراء غيره من العلماء.

أما **الفصل الثاني** من هذه الدراسة فكان عن المستوى الصرفي وأهم المســـائل الصرفية التي وردت في بدائع الفوائد حيث قسـ متها إلى موضـــوعات عـــدة هـــي: التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والعدد والمعدود ثـــم النكـــرة والمعرفـــة ومعاني الأبنية والاشتقاق والمصدر . وحاولت أن أظهر رأي ابن القـــيم فـــي هـــذه الموضوعات الصرفية التي تناولها بالبحث والتفصيل وأهم التحليلات التي أوردهـــا لهذه المسائل والموضوعات ومقارنتها بآراء غيره من علماء العربية.

أما **الفصل الثالث**فقد تتبعت فيه أبرز الموضوعات النحويـ ة في (دائع الفوائـــد) وقسمت تلك الموضوعات في سياقاتها حسب كل موضوع فبدأت بنظرته إلى النحو

التي تتخذه وسيلة لفهم كتاب الله وتفسيره وبيان إعجازه، ثم انتقلت للحديث عن الحركات الإعرابية وما جاء عنها في (بدائع الفوائد)، ثم أبرزت حديثه عن الأفعال وتقسيمه لها. ثم انتقلت إلى الأدوات والحروف، وأظهرت رأي ابن القيم فيها وأهميتها في فهم كتاب الله وبيان ما يقوم عليها من أحكام شرعية ، ثم ذكرت الضمائر وما جاء عنها في بدائع الفوائد ثم تتبعت المرفوعات وأراء ابن القيم التي أوردها ثم تناولت المنصوبات من مفاعيل وحال واستثناء ، ثم المجرورات وما جاء عنها في البدائع ثم ذكرت التوابع وما يتعلق بها ثم موضوع الشرط ، وفي نهاية الفصل تناولت مذهبه الذي يقوم على التمسك بما ثبت وقام عليه دليل سواء وافق رأي فلان أو خالفه، وقد أعلن ذلك بقوله : إنه لا يجوز تحريف كلام الله انتصارا لقاعدة نحوية وإن هي مئة قاعدة أسهل من تحريف معنى آية" وهذا مما يدلل على سلامة منهجه في اتخاذ النص الثابت سواء أكان قرآنا أم حديثا حجة في اللغة والنحو ورفض اتخاذ القاعدة النحوية حجة عليه ومحاولة تأويله بعد ذلك وتعليله . وقد وجدنا مذهبه يقوم على التيسير والسهولة.

أما **الفصل الرابع** فقد جعلته للمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، حيث ذكرت المسائل التي وافق فيها البصريين والمسائل التي وافق فيها الكوفيين ، ثم ذكرت بعض المسائل التي لم يُبدِ فيها ترجيحا لأي من المذهبين ثم تناولت المسائل التي انفرد بها أو كان له قصب السبق فيها.

ويتراءى لي أنه كان أقرب إلى المذهب الكوفي في كثير من المسائل وما يميزه أنه لم يكن متعصباً للكوفيين أو البصريين وتميز أيضا بجرأته ومناقشته وإصدار الأحكام والآراء، ولم استضعفه ولو نسب إلى شيخ النحاة ، فكلٌّ عنده ممن يؤخذ منه ويترك، مما يدل على أنه كان متمكنا واثقا من آرائه.

أما **الفصل الخامس** فقد أشرتُ فيه إلى أهم المصادر التي اعتمد عليها، وقد تتبعت تلك النقولات والآراء التي أخذها من تلك المصادر وما استحسنه أو ضعفه أو خالفه فيها وذلك من خلال الرجوع لتلك الكتب، وقد رتبت هذه المصادر حسب التسلسل التاريخي وليس على درجة اعتماده على هذه المصادر وإفادته منها وفي

الختام أرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة ، فإن أصبت فذلك فضل من الله، وإن أخطأت فمن نفسي.

تمهيد

ابن القيم حياته وآراء العلماء فيه

هو العلامة شيخ الإسلام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن بكر بن أيوب بن سعد الزرعي، ثم الدمشقي الفقيه الحنبلي المفسر النحوي الأصولي المتكلم الشهير بابن قيم الجوزية[1].

ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة هجرية (691هـ)، ولازم شيخ الإسلام العلامة تقي الدين ابن تيمية، وأخذ عنه وتفنن في كافة علوم الإسلام[2].

قال ابن رجب الحنبلي : "ما رأيت أوسع منه علماً، ولا أعرف بمعاني القرآن والسنة وحقائق الإيمان منه، وهو ليس بمعصوم ولكن لم أر في معناه مثلهُ"[3].

قال القاضي برهان الدين الزرعي: "ما تحت أديم السماء أوسع علماً منه"[4].

وفاته

توفي -رحمه الله- في الثالث عشر من رجب سنة إحدى وخمسين وسبعمائه (751هـ) ودفن بمقبرة الباب الصغير بدمشق[5].

---

(1) شاهين، توفيق محمد، ابن القيم لغوياً مفسراً، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 1417هـ-1996م، ص15.

(2) ابن رجب، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد (795هـ)، ذيل طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت، ج2/449.

(3) ابن القيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي، (ت751هـ) بدائع الفوائد، ط 2، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، 1425هـ-2004م، ص11.

(4) المصدر نفسه، ص11.

(5) ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة، ج2/450.

شيوخه

لعل أبرز شيوخه في مجال العربية محمد بن أبي الفتح البعلي (709هـ) وسمع من المجد التونسي أبي بكر محمد المرسي النحوي المقريء (718هـ)[1].

مصادره

أفاد ابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد) مما وصله من كتب النحو واللغة والأدب والبلاغة، ويجد القارئ أن مؤلفات ابن القيم مليئة بذكر طائفة من كتب النحو واللغة والأدب والبلاغة، فضلاً عن كتب التفسير والفقه والأصول.

وما يهمنا في هذه الدراسة أن نعرف المصادر النحوية التي اعتمد عليها ابن القيم واولتها بالبحث والدراسة، ويأتي في مقدمتها كتاب سيبويه ، الذي يعد من أهم الأصول التي اعتمد عليها في مناقشته أغلب المسائل النحوية والصرفية، وقد أثنى على سيبويه ووصفه بأنه (الإمام المعظَّم المُقدَّم في الصناعة)[2].وقال أيضاً : "لا ريب أن أبا بشر –رحمه الله- ضرب في هذا العلم بالقدح المُعلَّى، وأحرز من قصبات سبقه واستولى من أمده ما لم يستول عليه غيره، فهو المصَلَّى في هذا المضمار"[3].

ونجده يستعين أيضاً بـ (معاني القرآن) للفراء، حيث كثرت نقولاته منه ومن الكسائي –أصحاب المدرسة الكوفية- في معظم مسائل التفسير والعربية وإعراب القرآن والحديث عن معاني الأدوات[4].

---

(1) ابن القيم، بدائع الفوائد، ص10.

(2) ابن القيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي، (ت751هـ)، بدائع الفوائد، ط 1، تحقيق أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، ج1/180.

(3) المصدر نفسه، ج3/24.

(4) المصدر نفسه، ج4/355، ج3/28، ج3/30.

واستأنس أيضاً بآراء أبي علي الفارسي [1] في مسائل إعراب القرآن في كتابيه (الإيضاح العضدي) و(الحجة في علل القراءات السبع).

وأعجب بكتاب (الخصائص) وبما أبداهُ ابن جني من آراء في مباحث اللفظ والمعنى، إذ أشار إليها في مواضع عديدة من كتابه[2].

واعتمد على كتاب (الكشاف) للزمخشري واستحسن منه كثيراً من آرائه البلاغية وتوجيهاته الإعرابية[3].

أما كتب ابن مالك فقد كانت قريبة من متناول يده، قرأ منها وناقش آراء ابن مالك في مواضع كثيرة من إعراب القرآن وبعض الأحكام النحوية وتوضيح بعض الأحاديث النبوية[4].

التعريف بكتاب بدائع الفوائد

يقع في أربعة أجزاء كبيرة في مجلدين ذكره السيوطي (ضمن الكتب الجامعة التي عرضت للقرآن وعلومه)[5].

أما المسائل النحوية فقد أشار السيوطي إلى أن (بدائع الفوائد مجلدان وهو كثير الفوائد أكثره مسائل نحوية)[6].

والجزء الأول منه يتضمن مجموعة فوائد بدأها بفائدة في الفرق بين حقوق الملك وحقوق المالك، والجزء الثاني يتضمن تفسيراً لسور وآيات القرآن الكريم مثل سورة (الفاتحة)[7] وتفسير سورة (الكافرون)[8] وتفسير (المعوذتين)[9]، وضمّن أيضاً في

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/75.

(2) المصدر نفسه، ج4/368، ج3/58.

(3) المصدر نفسه، ج2/364-365.

(4) المصدر نفسه، ج4/361.

(5) السيوطي، جلال الدين، (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، طبعة دار الفكر، بيروت، 1979م، ج1، ص8.

(6) السيوطي، جلال الدين، (ت911هـ)، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1964م، ج1، ص62-63.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/193-218.

(8) المصدر نفسه، ج1/109-117.

(9) المصدر نفسه، ج2/343-397.

هذه الأجزاء الباقية تبياناً وتفصيلاً لبعض العقائد والعبادات وسرداً بارعاً لمجموعة من المواعظ والحكم البليغة ومسائل أخرى.

والملاحظ أن هذا الكتاب الذي يزيد عن ثمانمائة صفحة إنما كتب غالبه من حفظه على حال بعده عن مكتبته، وقد قال في جواب السؤال العاشر عن قولهم : "هذا بسراً أطيب منه رطباً "[1]. قال: "فهذا ما في المسألة المشكلة من الأسئلة والمباحث، علقتها صيداً لسوانح الخاطر فيها خشية ألا يعود فليسامح الناظر فيها، فإنها علّقت على حين بعدي عن كتبي وعدم تمكني من مراجعتها وهكذا غالب هذا التعليق إنما هو صيد خاطر والله المستعان"[2].

ويبدو بشكل واضح أن كتاب (نتائج الفكر)[3] للسهيلي، قد استأثر باهتمام ابن القيم وإعجابه بآرائه وتعليلاته.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/280-289.

(2) المصدر نفسه، ج2/289.

(3) السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق إبراهيم البنا، دار الاعتصام.

الفصل الأول

المستوى الصوتي

1.1 المستوى الصوتي

اهتم ابن القيم بالمستوى الصوتي للغة اهتمام غيره من علماء العربية، وكان له آراء قيمة في الأصوات، ومخارجها، والأعضاء ووظائفها، وبيان حكمة الله من خلقها، وفي الشكل الذي خُلِقَتْ عليه والوسائل التي تعمل بها[1].

ونرى أن للأصوات شأناً كبيراً عند العرب، وذلك؛ لأنهم كانوا يهدفون منها إلى ضبط القرآن الكريم وتلاوته، وسمُّوا هذه الدراسة : (تجويد القرآن)، وما لهذه الدراسة -الأصوات- من علاقة كبيرة بالمعاني، ومن ذلك ما جاء به الخليل في قوله:كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا : (صَرَّ) وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: (صَرْصَرَ)[2].

وقد اهتم ابن جني بدراسة الدلالة الصوتية في (باب في أمساس الألفاظ أشباه المعاني)[3]؛ حيث يقول: "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فبابٌ عظيم واسع ونهج مُتْلِئِبّ (أي: ثابت) عند عارفيه مأمومٌ، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها ويحتذونها عليها وذلك أكثر مما نقدِّره وأضعاف ما نستشعِره"[4].

---

(1) ابن القيم الجوزية، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية، بيروت. ص207.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)الخصائص، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 1، 1421هـ-2001م، منشورات محمد علي بيضون، ج505/1.

(3) المصدر نفسه، ج505/1.

(4) المصدر نفسه، ج509/1.

2.1 العلاقة بين الصوت ودلالته

ربما وجدت دراسة الأصوات من يزهد فيها في عصر ابن القيم كما يشير هو إلى (نبو طباع أكثر الناس عنها)[1].

ولكنه ممن أولوها اهتماماً بالغاً، فهو يرى أن هنالك علاقة بين الدال والمدلول من خلال تناوله لطبيعة الأصوات، حيث يربط بين الدال ومدلوله بدقة، تظهر أن المعنى واللفظ عنده متناغمان، ويأتي المعنى على سمت اللفظ، ويخدم اللفظ في اتساق وتناسب، يظهر ذلك عند حديثه عن:

1. الاسم في (هذا) هو (الذال) وحدها على أصح القولين، حيث خصت (الذال) بهذا الاسم؛ لأنها الخارج من طرف اللسان والمبهم مشار إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلفظه أو بيده وبلسانه، فإن الجوارح خدم القلب، فإذا ذهب القلب إلى شيء ذهاباً معقولاً، ذهبت الجوارح نحوه ذهاباً محسوساً . وسقوط الألف في التثنية والمؤنث يدل عند ابن القيم على أن الاسم من (هذا) الذال وحدها. وقد ناسبت التاء الإشارة إلى المؤنث؛ لأن التاء مهموسة رخوة، أما الذال فمجهورة، وقد ثبتت علاقة التأنيث"[2].
2. وكذلك كلمة (الحب) يقول ابن القيم فيها : "إنهم وضعوا لمعناها حرفين مناسبين للمسمى غاية المناسبة، أحدهما : (الحاء) التي هي من أقصى الحلق و(الباء) الشفوية التي هي نهايته، فجمع الحرفان بداية الصوت ونهايته، كما اشتمل معنى (الحب) على بداية الحركة ونهايتها، يعني أن بداية حركة الحب من جهة محبوبه ونهايتها إلى الوصول إليه، فاختاروا له حرفين هما بداية الصوت ونهايته"[3].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج149/1.

(2) المصدر نفسه، ج 149/1-150؛ الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن أحمد (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مسألة 95، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج255/2-256.

وجاء عن ابن جني في بيان المناسبة بين الأصوات والمعاني أنه قال : "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال (الصيغة) دليلاً على تكرير الفعل فقالوا : كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام وذلك لأنها واسطة لهما ، ومكنوفة بهما؛ فصارا كأنهما سياج لها"[1].

3.1 صفات الحروف ومخارجها

يرى ابن القيم : أن المتكلم استغنى عن اسم ظاهر في حال الإخبار لدلالة المشاهدة عليه، جعل مكانه لفظاً يوميء به إليه، وذلك اللفظ مؤلف من (همزة ونون)[2] أما الهمزة فلأن مخرجها من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم، إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد قال تعالى : (ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) ق/16.

ألا تراه يقول ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) ق/18 معنى ما يلفظ المتكلم دل على أن المتكلم أقرب شيء إلى حبل الوريد، فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك، وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه فأولاها بذلك، ما كان مخرجه من جهته وأقرب المواضع إلى محله، وليس إلا الهمزة أو الهاء، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة وضعف الهاء بالخفاء، فكان ما هو أجهر أقوى وأولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي الكلام صفة له، وهو أحق بالاتصاف به، أما اتصالها بالهاء مع النون، فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكون اسماً منفصلاً كان أولى ما وصلت به النون أو بحرف المد واللين، إذ هي أمهات الزوائد ولم يمكن حروف المد مع الهمزة لذهابها عند التقاء الساكنين، نحو : (أنا الرجل) فلو حذف الثاني لبقيت الهمزة في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف فتلتبس بالألف التي هي

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1/507.

(2) الرباعي، نسيب، تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير، ط 1، بيروت، 1392هـ-1972م، ج4/ص105؛ الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ)، الكشاف، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتب العربي، ج4/384.

أخت اللام، فيختل أكثر الكلام فكان أولى ما قرب به النون لقربها من حروف المد واللين، ثم ثبَّتوا النون لخفائها بالألف في حال السكت أو بها ء في لغة من قال : أنه"[1].

وقد بحث علماء العربية مخارج الحروف واستلهموا منها الذوق الجمالي عند النطق، وفي ذلك يقول ابن جني : "إن علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صفة الأصوات وا لنغم، وقد ذكر لذلك تشبيه بعضهم الحلق والفمُ واللسان، بوتر العود"[2].

ولابن القيم رأي بديع في جمع (أنا) على (نحن) فيقول: "إن (نحن) آخرها نون وأولها، لما تعنيه من معنى التثنية، إذ كانت النون المكررة تنبيها عليه، وخصت النون بذلك دون الهمزة؛ لاختصاص ضمير الجمع بالنون، وضمير المتكلم بالهمزة، ثم جعلوا بين النون حاء ساكن ة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها ثم بنوها على الضم دون الفتح والكسر، إشارة إلى أنه ضمير مرفوع"، وشاهده في ذلك دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها كقولهم: (مهيم) في(ما هذا يا امرؤ)، و(أيش) في (أي شيء)، و(م الله) في: (أيمن الله) ومن هذا الباب حروف التهجي في أوائل السور[3].

4.1 سرّ الحروف المقطعة في القرآن الكريم وعلاقتها بالأصوات

وقف المفسرون والبلاغيون والمتكلمون وقفة طويلة أمام الأحرف الفواتح، واختلفوا في تحديد معناها وبيان المراد منها، ولابن القيم آراء جديرة بالاهتمام لما لها علاقة بالأصوات[4].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/145-146.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)سر صناعة الإعراب، ط 1، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، دار إحياء التراث، مطبعة الحلبي، 1954م، ج1/9-10.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/148-149.

(4) الخالدي، صلاح عبدالفتاح، البيان في إعجاز القرآن، دار عمار، الأردن، 1996م، ص155-156.

فلقد اجتهد في بيان بعض أسرار هذه الحروف وتذوق بحسٍ مرهف التناسب بين بدء السور بالحروف المقطعة ومضمونها فقال : "تأمل سر (ألم) كيف اشتملت على هذه الحروف الثلاثة، فالألف إذا بدئ بها أولاً كانت همزة وهي أول المخارج من أقصى الصدر، واللام وسط مخارج الحروف وهي أشد الحروف اعتماداً على اللسان، والميم آخر الحروف ومخرجها من الفم، وترتب في التنزيل من البداية إلى الوسط إلى النهاية، فهذه الحروف معتمد المخارج الثلاثة التي تتفرع منها ستة عشر مخرجاً فيصير فيها تسعة وعشرون حرفاً عليها مدار كلام الأمم الأولين والآخرين، مع تضمنها سراً عجيباً، وهو أن للألف البداية واللام التوسط والميم النهاية، فاشتملت الأحرف الثلاثة على البداية والنهاية والواسطة بينها، وكل سورة استفتحت بهذه الأحرف الثلاثة فهي مشتملة على بدء الخلق، ونهايته، وتوسطه، فمشتملة على تخليق العالم، وغايته، وعلى التوسط بين البداية والنهاية من التشريع والأوامر فتأمل ذلك في البقرة وآل عمران وتنزيل السجدة وسورة الروم[1].

وتأمل السور التي اشتملت على الحروف المفردة تجد السورة مبنية على كلمة ذلك الحرف، فمن ذلك : (ق) والسورة مبنية على الكلمات (القافية) أي: تكرار القاف والسر الآخر أن كل معاني هذه السورة مناسبة لما في حرف (القاف) من الشدة والجهر والعلو والانفتاح، وتأمل سورة (ص) وما اشتملت عليه من الخصومات المتعددة[2].

ونورد قول سيد قطب في الظلال عن هذه الحروف "أنها إشارة للتنبيه إلى أن هذا الكتاب مؤلف من جنس هذه الأحرف وهي في متناول المخاطبين به من العرب"[3].

وجاء في كتاب البيان في إعجاز القرآن كثير من التحليلات اللطيفة لتلك الأحرف[4].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/134.

(2) المصدر نفسه، ج3/134.

(3) قطب، سيد، في ظلال القرآن، 1391هـ-1971م، دار التراث العربي، بيروت، طبعة 7، ج1/38.

(4) الخالدي، البيان في إعجاز القرآن، ص157، 158، 159.

وكلما ازدادت العبارة شبهاً بالمعنى كانت أدل عليه وأشهد بالغرض فيه[1].

5.1 أصوات (حتى)

اتفاق الحروف في الصفات يتبعه اتفاق في المعاني واختلاف بعض الحروف في الصفات ينوع المعاني.

ويرى ابن القيم أن أصوات اللغة منها القوي ومنها الضعيف، ويختار الصوت القوي للمعنى القوي والصوت الضعيف للمعنى الضعيف، فيقول : "إن لفظ (حتّى) كلفظ (الحد)؛ لأن غاية كل شيء حده فإنه جاء قبل تاءين، كما أن (الحد) جاء قبل دالين والتاء كالدال في المخرج والصفة، إلا أن التاء لهمسها أولى بالحرف لضعفه، والدال لجهرها أولى بالاسم لقوته[2].

6.1 مخارج لفظ الجلالة (الله) والحكمة منها

يرى أن الحكمة في وجود (الألف) في أوله أنها من أقصى مخارج الصوت قريباً من القلب الذ ي هو محل المعرفة ثم (الهاء) في آخره، مخرجها من هناك أيضاً؛ لأنه المبتدأ منهُ والمعاد إليه، والإعادة أهون من الابتداء وكذلك لفظ (الهاء) أهون من لفظ الهمزة[3]. وهكذا نرى أن ابن القيم قد التمس المعنى في دلالة الحروف واجتهد فيها.

7.1 حدوث الصوت

يذكر ابن القيم أن الصوت أثر يحدث عند اصطكاك الأجرام، ويرى أن حدوث الصوت اللغوي على النحو التالي، يقول : ثم تأمل في هذا الصوت الخارج من الحلق وتهيئة آلائه، والكلام وانتظامه، والحروف ومخارجها، وأدواتها، ومقاطعها، وأجراسها، تجد الحكمة الباهرة في هواء ساذج، يخرج من الجوف، فيستهل في أنبوبة الحنجرة حتى ينتهي إلى الحلق واللسان والشفتين والأسنان، فيحدث له هناك

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1/506.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/162.

(3) المصدر نفسه، ج1/149.

مقاطع ونهايات، وأجراس، يسمع له عند كل مقطع، ونهاية كل جرس، مبين منفصل عن الآخر يحدث بسببه الحرف، فهو صوت واحد ساذج، يجري في قصبة واحدة حتى ينتهي إلى مقاطع، وحدود، تسمع له منها تسعة وعشرين حرفاً، يدور عليها الكلام كله[1].

8.1 الحركات وعلاقتها بأصوات المد

وفي أثناء حديث ابن القيم عن الحركات الإعرابية نجده يقول : (الضمة أقوى الحركات الإعرابية)[2] ويتراءى لي عند الحديث عن الحركات وقوتها أنه قد وافق النحاة فيما ذهبوا إليه، فهذا ابن جني يرى "أن الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون من السكون "[3]، وقد صرح بذلك السيوطي عندما ذكر "أن أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة"[4].

ونجد ابن القيم في حديثه عن الحركة وأصلها لم يختلف مع النحاة حيث يقول: إنّ الضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق ، فيحدث من ذلك صويت خفي مقارن للحرف إن امتد كان واو اً وإن قصر كان ضمة، وكذلك القول في الفتحة والكسرة"[5].

فهو قول موافق لما جاء به ابن جني عندما قال : "وقد ثبت أن الفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو "[6]. وأرى أن ابن القيم لم يخرج عما قاله ابن جني في الحركات ، وقد سار على طريقة النحاة في ذلك ولم يسوغ إنكار اعتبار العلامات الإعرابية أهم القرائن اللفظية في السياق لفهم المعنى.

---

(1) شاهين، الإمام ابن القيم لغويا مفسرا، ص63.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/255.

(3) السيوطي، جلال الدين (ت911هـ). الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1/193.

(4) المصدر نفسه، ج1/193.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/30.

(6) ابن جني، الخصائص، ج2/107.

ويظهر لنا مما تقدم أن ابن القيم كان يربط بين الدلالة الصوتية وما يعتقــده فــي أمور دينه ربطاً رأى أنه من الواجب عليه اعتقاده؛ لأن فيه مرضاة الله.

الفصل الثاني
المستوى الصرفي

1.2 المستوى الصرفي

يقول ابن جني : (من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة الصرف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا ا لضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو)[1] ثم ذكر أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق يدلك على ذلك، أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره[2].

وهو عبارة عن علم يُبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك[3].

ونجد ابن القيم في كتابه -بدائع الفوائد- تطرق إلى كثير من القضايا الصرفية ذات الإشكالات عند التصريفين، فعرضها وأبدى رأيه فيها متخذاً من المعنى الدلالي والسياقي وسيلة لتقوية هذا الرأي أو ذاك، ونعرض الآن بعض المسائل الصرفية التي تناولها ابن القيم موضحين رأيه فيها.

2.2 التذكير والتأنيث

تأنيث بعض صفات المؤنث وتذكيرها.

أ. **حامل ومرضع**: يستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثاً، نحو : (الكتف أكلتها، والعين كحلتها)[4]. وكلمة (حامل)

---

(1) ابن جني، المنصف، 392هـ ج4/1، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مكتبة البابي الحلبي، 1954م.

(2) المصدر نفسه.

(3) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهنداني، 769هـ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 381/2. تعليق، أ.د. محمد عبدالمنعم خفاجي، المكتبة الحديثة، بيروت، دار ابن زيدون.

(4) المصدر نفسه، ج304/2.

من صفات المؤنث تطلق على (الحبلى) فتكون بغير تاء، أما إذا أردنا حملاً يشترك فيه المذكر والمؤنث كأن تحمل كتاباً فتقول : حامل الكتاب وحاملة الكتاب، فيجب أن يتصل الوصف الدال على المؤنث بالتاء[1].

ومثل (حامل) من صفات المؤنث : (مرضع) فإذا أرادوا الفعل قالوا: مرضعة. فالمرضعة من ألقمت الثدي للرضيع، أما (المرضع)، فمن لها ولد ترضعه وهي قد تذهل عن الرضيع إذا كان غير مباشر للرضاعة فإذا التقم الثدي لم تذهل عنه إلا لأمر هو أعظم عندها من اشتغالها بالرضاع.

يقول تعالى: (يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها) الحج/2[2].

قال أبو إسحاق : (مرضعة) جارية مجرى الفعل لأن ما بعدها (أرضعت) والكوفيون يقولون كان مخصوصاً به المؤنث لم تدخل الهاء فيه، نحو : حائض وطالق وما أشبههما[3].

وجاء في تفسير الآية : (تذهل كل مرضعة عما (أرضعت) أي: فتنشغل لهول ما ترى عن أحب الناس إليها، والتي هي أشفق الناس عليه، تدهش عنه في حال إرضاعها له، ولهذا قال : كل (مرضعة) ولم يقل (مرضع)[4]. ليكون ذلك أعظم في الذهول، إذ تنزع ثديها عن فم الصبي -أحب الناس إليها - وذلك غاية في شدة الهول والفزع[5].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 231/4.

(2) المصدر نفسه، 231/4؛ الزمخشري، الكشاف، ج 142/3؛ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ) الكتاب، صححه د أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 423/3.

(3) النحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (338هـ) إعراب القرآن ج 80/3، تحقيق محمد أحمد قاسم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2004م.

(4) الصابوني، محمد علي، مختصر تفسير ابن كثير اختصار وتحقيق، دار القرآن الكريم، بيروت، طبعة 7، 1402هـ-1981م، ج529/2.

(5) الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، ج285/2.

ب. أما عن (حائض) و(طامث): فهما من باب الوصف العام وحذفت التاء من هذين الوصفين وأمثالهما، لعدم الحاجة إليهما؛ لأنها تدخل للفرق بين المؤنث والمذكر، وهذه الأوصاف خاصة بالمؤنث فلا لبس في كونهما من غير تاء علامة التأنيث[1].

وقال البصريون: في (حائض) و(طامث) و(طالق) مذهبان: (عند الخليل على معنى النسب كَـ (لابن وتامر) كأنه قيل: ذات طمث. وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حائض وتذكير صفات المؤنث يكون في الصفة الثابتة، فـ أما الحادثة فلا بد من تأويل علامة التأنيث فتقول : (حائضة) و(طالقة) الآن أو غدا ومذهب الكوفيين يبطله جري الضامر على الناقة والجمل، والعاشق على المرأة والرجل[2].

ج. أما في (ذات حمل): فيذكر ابن القيم: (أنه لم يكن إلا لمن ظهر حملها وصلح للوضع كاملاً أو سقطاً، أما (حامل) فتطلق على المهيئة للحمل وعلى من هي في أول حملها ومباديه)[3] وجاء في التفسير الـ(ذات حمل أي : قبل تمامة لشدة الهول)[4].

د. لفظة (قريب): يتناول ابن القيم لفظة (قريب)في قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) الأعراف/56. والتي جاء في تفسيرها (أنه قال قريب ولم يقل قريبة؛ لأنه ضمن الرحمة معنى الثواب، أو لأنها مضافة إلى الله فلهذا قال :

---

(1) الحموز، عبدالفتاح، المذهب السلفي(ابن القيم الجوزية وشيخة ابن تيمية) في النحو واللغة، جامعة مؤتة، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد1، العدد الأول، 1986م.

(2) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عامر، المفصل في صنعة الأعراب، مكتبة الهلال، بيروت، ص 249؛ الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن أحمد(577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م، مسألة 111؛ سيبويه، الكتاب، 423/3.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج231/4.

(4) الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج529/2.

قريب من المحسنين وقال مطر الوراق : استنجزوا وعد الله، فإنه قضى أن رحمته قريب من المحسنين)[1].

وقد عقد ابن القيم فصلاً أورد فيه أثنى عشر مسلكاً بيَّن فيها من صحيح وسقيم ومقارب عن الإخبار عن الرحمة، وهي مؤنثة بالتاء بقوله : (قريب)وهو مذكر [2].

فضعف ابن القيم رأي الفراء [3] في توجيه تذكير (قريب)من قوله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) فمسلك الفراء أنه جعل في تذكير (قريب) يراد بها شيئان أحدهما: النسب، والثاني: المكان[4].

ويرى ابن القيم أن تذكير (قريب) في الآية من باب تأويل المؤنث بمذكر موافق له في المعنى كقول رويشد بن كثير الطائي:

يا أيها الراكب المزجي مطيتـه سائل بني أسد ما هـذه الصـوت؟؟

أي ما هذه الصيحة أو الاستغاثة، وقد قبح عند ابن جني (ما هذه الصوت؛ لأن الصوت ليس بعض الاستغاثة، ولا من لفظها، وأنه أراد الأصوات، أخرجه مخرج الجنس لأنه مصدر والمصادر قلما تجمع)[5].

ويرى ابن القيم أن هذا من باب (حمل أصل على فرع فلأن يجوز تأويل مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على أصل أولى وأحرى)[6].

وأضاف (أنَّ الرحمة معنى قائم بالراحم، والإحسان هو بر المرحوم، وهو مقابلة للإحسان الذي صدر من المحسنين، وباعتبار المقابلة بين الرحمة والإحسان زاد المعنى قوة واللفظ جزالة، وأن تأويل الرحمة بالإحسان وجه جيد والعدول عن (قريبة) إلى (قريب) من استدعاء الإحسان وترغيب النفوس فيه وهو من باب

---

(1) الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير ج2/26؛ الزمخشري، الكشاف، ج2/111.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/16-30.

(3) المصدر نفسه، ج3/19.

(4) الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد (207هـ)، معاني القرآن تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، 1/380-381.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/13-14.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/19.

الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر، لكونه تبعاً له ومعنى من معانيه، فإذا ذكر أغنى عن ذكره؛ لأنه يفهم منه، فالله قريب من المحسنين ورحمته قريبة من المحسنين فاستغنى بخبر المحذوف عن الموجود، وسوَّغ ذلك ظهور المعنى والصفة أي: الرحمة قائمة بالموصوف الله عز وجل، فإذا كانت قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى أولى بالقرب منه)[1]. أما المسالك التي أوردها ابن القيم في تعليل تذكير (قريب)في قوله تعالى : إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين) الأعراف/56 فهي كما يلي:

المسلك الأولإن فعيلا على ضربين أحدهمايأتي بمعنى فاعل كَـ (قدير وسميع) والثاني: يأتي بمعنى مفعول كَـ(قتيل وجريح).

المسلك الثاني: إن قريبا في الآية من باب تأويل المؤنث بمذكر موافق له في المعنى.

المسلك الثالث: إن قريبا في الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

المسلك الرابع: إن قريبا في الآية من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

المسلك الخامس: إن قريبا في الآية من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحا للحذف.

المسلك السادس : إن قريبا في الآية من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر لكونه تبعا له ومعنى من معانيه، فإذا ذكر أغنى عن ذكره، لأنه يفهم منه.

المسلك السابع: إن الإخبار عن قُرْبِ الله تعالى من المحسنين كافٍ عن الأخبار عن قُرْبِ رحمته منهم.

المسلك الثامن: إن الرحمة مصدر والمصادر كما لا تثنى ولا تجمع فحقها أن لا تؤنث.

المسلك التاسع: إن القرب يراد بها شيئان أحدهما : النسب والقرابة فهذا بالتاء والثاني: قرب المكان وهذا بلا تاء.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/26-27.

المسلك العاشر: إن تأنيث الرحمة لما كان غير حقيقي ساغ فيه حذف التاء.

المسلك الحادي عشر: إن قريبا مصدر لا وصف وهو بمنزلة النقيض فجرد من التاء.

المسلك الثاني عشر: إن (فعيلا وفعولا) مطلقا يستوي فيهما المذكر والمؤنث حقيقيا كان أو غير حقيقي.

وقال ابن القيم أصحها المسلك المركَّبُ من السادس والسابع وباقيها ضعيف و واهٍ ومحتمل[1].

ب. لفظ (المِسك) مذكر بدليل قولهم (إذفر) وقد ظن بعضهم تأنيثه محتجاً بقوله:

مرت بنا ما بين أترابها والمسك من أرادنها نافحة[2]

ج. كلمة (وراء) من قوله صلى الله عليه وسلم (إنما كنت خليلا من وراء وراء)[3] هي مؤنثة اجتمع فيها التأنيث والعلمية فمنعت الصرف[4].

دتأنيث عدد الأمثال في قوله تعالى : (فله عشر أمثالها) الأنعام/160 لتأويلها بحسنات[5]وهو من إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف تقديره عشر حسنات أمثالها[6]وحكى سيبويه :عندي عشرة نسابات . أي عندي عشرة رجال نسّابات[7].

---

(1)ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/15-30؛ النحاس، إعراب القرآن، ج 2/139-140-141؛ الزمخشري، الكشاف، ج 2/111؛ الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، راجعه بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، 1998م، 2/221.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/358.

(3) مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، من حديث حذيفة بن اليمان وأبي هريرة، 195، ج1/178.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/364؛ سيبويه، الكتاب، 3/297.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/375.

(6) الزمخشري، الكشاف، 2/83.

(7) سيبويه، الكتاب، 4/46؛ النحاس، إعراب القرآن، ج2/116.

هـ. تأنيث الفعل في قوله تعالى : (لا تنفع نفسا إيمانها) الأنعام158 بقراءة أبي العالية؛ لأنه متضمن معنى الطاعة والإثابة في المعنى[1].

وحكى سيبويه: أن الإيمان والنفس كل واحد منهما مشتمل على الآخر، فجاز التأنيث، وفيه قول آخر أن يؤنث الإيمان؛ لأنه مصدر كما يُذكَّرُ المصدر المؤنث مثل: (فمن جاءه موعظة) البقرة/275[2].

و. تأنيث (النفاثات) من قوله تعالى :(من شر النفاثات في العقد) الفلق/4. فالسحر يكون من الذكور والإناث فَلِمَ خص الاستعاذة من الإناث دون الذكور؟ قيل في جوابه: إن هذا خرج على السبب الواقع، وهو أن بنات لبيد ابن أعصم سَحَرْنَ النبي صلى الله عليه وسلم، هذا جواب أبي عبيدة وغيره وليس هذا بسديد، والجواب المحقق أن النفاثات هنا هنَّ الأرواح والأنفس النفاثات لا النساء النفاثات فلهذا ذُكِرَتْ (النفاثات) هنا بلفظ التأنيث دون التذكير والله أعلم[3].

3.2 المفرد والتثنية والجمع

1.3.2 المفرد

يرى ابن القيم أن المفرد هو الأصل والتثنية والجمع تابعان له، جعل لهما في الاسم علامة تدل عليهما، وجعلت آخره قضاءً لحق الأصالة فيه، والتبعية فيهما، والفرعية، فالتزموا هذا في التثنية، ولم ينخرم عليهم[4]. وإنما ظهرت علامة التثنية والجمع في الفعل دون علامة الواحد؛ لأن الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنية ولا جمع؛ لأنهما طارئان على الإفراد وهو الأصل[5].

---

(1) الجوزية، ابن القيم، بدائع الفوائد، صححه أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، 375/4؛ ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج224/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 34/2؛ النحاس، إعراب القرآن، ج115/2-116.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 361/2؛ الزمخشري، الكشاف، 821/4.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 90/1.

(5) المصدر نفسه، 101/1.

ومن بديع اللغة أ ن يكون مدلول المفرد أكثر من مدلول الجمع؛ لأن دخول الجمع يشعر بالتحديد والتقييد بعدد، وإفراده يشعر بالمسمى مطلقاً من غير تحديد، وهذه الحكمة من إفراد السلام والرحمة وجمع البركة، ولهذا كان قوله تعالى : (فلله الحجة البالغة) الأنعام/149أعم وأتم معنى من أن يقال :فلله الحجج البوالغ . كذلك في قوله تعالى:وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) إبراهيم/34أتم من أن يقال : وإن تعدوا نِعمَ الله لا تحصوها، ونظائر كثيرة . أما البركة فإنها لما كان مسماها كثرة الخير واستمراره شيئاً بعد شيء كلما انقضى منه فرد خلفه فرد آخر، فهو خير مستمر كان لفظ الجمع أولى بها لدلالته على المقصود بها ولهذا جاءت في القرآن الكريم، كذلك في قوله تعالى : (رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) هود/73. فافرد الرحمة وجمع البركة، وكذلك في السلام في التشهد، (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته)[1].

ومما يدخل في هذا الباب أيضاً : جمع الظلمات وإفراد النور وجمع سبل الباطل وإفراد سبل الحق، وجمع الشمائل وإفراد اليمين، أما الأول فكقوله: (الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض، وجعل الظلمات والنور) الأنعام/1.

وأما الثاني فكقوله:إن (هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا ا لسبل فتفرق بكم عن سبيله) الأنعام/153وأما الثالث، فكقوله تعالى : (يتفيأ ظلاله عن اليمين والشمائل) النمل/48 والجواب عنها يخرج من مشكاة واحدة ، وسرُّ ذلك –والله أعلم- طريق الحق واحد، وهو على الواحد للأحد كما قال تعالى : (هذا صراط علي مستقيم) الحجر/41. والمقصود أن طريق الحق واحد، إذ مردُّه إلى الله الملك الحق وطرق الباطل متشبعة متعددة، فإنها لا ترجع إلى شيء موجود، ولما كانت الظلمة بمنزلة طرق الباطل والنور بمنزلة طريق الحق بل هما هما أفرد النور وجمعت الظلمات وعلى هذا جاء قوله تعالى :الله وليُّ الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور، والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات) البقرة/257. فوحد (لي الذين آمنوا) وهو الله الواحد الأحد، وجمع (الذين كفروا) لتعددهم وكثرتهم، وجمع (الظلمات) وهي طرق الضلال والغي لكثرتها

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 331/2.

واختلافها، ووحد (النور) وهو دينه الحق وطريقه المستقيم الـــذي لا طريـــق إليـــه سواه[1].

كذلك ما ذكره ابن القيم عن المفرد والجمع في قوله تعالى : (ولتصنع على عيني) طه/39 وقوله تعالى : (تجري بأعيننا) القمر/54 وقوله تعـــالى : (واصـــنع الفلـــك بأعيننا) هود/37 ذكر أن وجه الإفراد والجمع من ألطف معاني الآية والفرق بينهما يظهر من الاختصاص الذي خصَّ به موسى في قوله (واصطنعتك لنفسي) طه/41. فاقتضى هذا الاختصاص الاختصاصي الآخر: (تجري بأعيننا) القمر/54. و(اصنع الفلك بأعيننا) هود/37، فليس فيه من الاختصاص ما في صنع موسى علـــى عينـــه سبحانه وتعالى واصطناعه إياه لنفسه وما يسنده سبحانه إلى نفسه بصـــيغة ضـــمير الجمع قد يريد به ملائكته لقوله تعالى : (فإذا قرآناه فاتبع قرآنه) القيامة/18، وقوله: (نحن نقص عليك) يوسف/3[2].

2.3.2 التثنية

يرى ابن القيم أن حقيقة التثنية ضم شيء إلى مثله في اللفظ، والجمع ضم شيء إلى أكثرمنه مما يماثله في اللفظ[3]، وذكر أنهم ألزموا التثنية حالاً واحداً فـــالتزموا فيها لفظ المفرد، ثم زادوا عليه علامة التثنية، ولم ينخرم عليهم وألف التثنيـــة فـــي الأسماء أصلها ألف الاثنين في (فعلا)[4]، وجاء عن ابن جني أن التثنية ضرب مـــن الكلام قائم برأسه مخالف للواحد والجمع [5]، ويبدو أن ابن القيم علل قوله تعالى :

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1، 98-99.

(2) المصدر نفسه، ج1/98-99.

(3) المصدر نفسه، ج1/148.

(4) المصدر نفسه، ج1/91.

(5) ابن جني، الخصائص، ج1/395.

إنّ هذان لساحران) طه/63 بأنها جاءت على لغة بلي الحارث بن كعب) الألف للمثنى في كل حال وهو قول محققي النحاة[1].

وعن (كلا) وهل هي مفردة معنى ولفظ أم فيها إفراد لفظاً وتثنية معنوية، فقال:

أما قولهم: كلاهما قائم، بالإفراد لا يدل على أن (كلا) مفرد، كما ذهب إليه البصريون، بل هو مثنى حقيقة، وإنما افرد الخبر للدلالة على إن الإخبار عن كل واحد منهما بالقيام[2].

وتحدث ابن القيم عن أسرار التثنية في قوله تعالى : (رب المشرقين ورب المغربين) الرحمن/17 فتأمل ورود مثنى في سورة الرحمن، لمَّا كان مساق السورة المثاني والمزدوجات، فذكر أولاً نوعي الإيجاد، وهما الخلق والتعظيم، ثم ذكر سراجي العالم، ومظهري نوره وهما الشمس والقمر، ثم ذكر نوعي النبات مما قام منه على ساق وما انبسط منه على وجه الأرض وهما النجم والشجر، ثم السماء والأرض، ثم العدل والظلم ثم الحبوب والثمار الخارجة من الأرض، ثم الإنس والجن المكلفين، ثم ذكر نوعي المشرقين ونوعي المغربين، ثم ذكر البحرين الملح والعذب، فتأمل حسن تثنية المشرق والمغرب في هذه السورة وجلالة ورودهما لذلك،روقوّضعهما اللفظ مفرداً ومجموعاً تجد السمع ينبو عنه ويشهد العقل بمنافرته للنظم[3].

3.3.2 الجمع

أما الجمع فإنهم ذهبوا فيه كل مذهب، فمرة جعلوه على حد التثنية، وهو قياس الباب كالتثنية والنسب والتأنيث، وتارة اجتلبوا له علامة في وسطه كالألف في (جعافر)، والياء في (عَبيدْ)، والواو في (فلوس)، وتارة جعلوا اختصار بعض حروفه وإسقاطها علامة عليه نحو : (عنكبوت) و(عناكب)، فإنه لما أثقل عليهم

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 92/1؛ الزمخشري، الكشاف، 72/3؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 57/1، 86، 447.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج22/3.

(3) المصدر نفسه، ج100/1.

المفرد ازداد ثقلاً بالجمع خفَّفوه بحذف حروفه، ومنه جمعهم : فعيل وفعول وفعال على (فُعْل) كرغيف وعمود وقذال على: رُعْف وعُمْد وقُذْل، لثقل المفرد وهذا لا يخالف ما أصَّلوه من طول اللفظ لطول المعنى، وقصره لقصره كما يقول ابن القيم.

ويضيف أنهم تارة يقتصرون على تغير بعض حركاته علامة لجمعه كَـ (فُلك) وتارة يجتلبون له لفظاً مستقلاً من غير لفظ واحدة، كَـ(خيل) و(قوم).

ونجد ابن القيم يعلل جمع شاعر على شعراء جمع تكسير (ولم يجمعوه جمع سلامة مع استيفائه شروطه بل كسَّروه، فقالوا: شعراء إيذانا بأن واحده على زنة (فعيل)فجمعوه جمعه كَـ (رحيم) و(رحماء) لما كان مقصودهم المبالغة في وصفهم بالشعور ولم ينطقوا بهذا الوجه المقدر كراهيةً لمجيئه بلفظ (شعير) وهو (الحَبّ) المعروف فأتوا بفاعل، ولمّا لم يكن هذا المانع في الجمع قالوا: شعراء[1].

وتكسيرهم لشاعر: شعراء، لما كان فاعل هنا واقع موقع (فعيل) كسَّروه تكسيره؛ ليكون ذلك أمارة ودليلاً على إرادته، وأنه مغني عنه، وبدل منه[2].

ويرى ابن القيم أنهم كسروا السين في (سِنون) في جمع (سَنَة) لئلا يلتبس بما هو على وزن (فُعول) من أوزان المبالغة، إذ ليس في الكلام اسم مفرد على وزن (فِعيل) و(فِعول) بكسر الفاء[3].

وذكر أن القاعدة في جمع (سِنون) و(مِئين) وبابها على حد التثنية وليست من صفات العاقلين ولا أسمائهم ويحدد لذلك شروطا هي:

أن يكون معتل اللام، مؤنثاً ألاَّ يكون المحذوف منه غير حرف مد ولين، وأن لا يكون له مذكر [4]وهذا ينطبق على ألفاظ نحو : قُلة وقلين، وعِزة وعزين، وعِضة وعضين. وربما فات ابن القيم النص على أن يكون ثلاثياً كما عند ابن هشام[5]. لأنه

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج91/1.

(2) ابن جني، الخصائص، ج377/1.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج93/1.

(4) المصدر نفسه، ج92/1.

(5) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد (761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت، ص40.

يرى أنهم أرادوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم أعني مختوماً بالواو وا لنون رفعاً، والياء والنون جراً ونصباً؛ ليكون ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام، وكذلك القول في نظائره:عِضة وعِضين، نحو قولـه تعـالى : (الـذين جعلوا القرآن عِضين) الحجر/91[1].

وخرج من ذلك (أمة) لأن لها مذكراً وإن لم يكن على لفظها: فقالوا في جمعهـا: (أموات) ولم يجمعوه جمع (سنين) كيلا يظن أنه جمع المذكر إذا كان له مذكر[2].

دلالة الجمع في بعض آيات القرآن:

أ. جمع (الرياح):

يرى ابن القيم أن ورود (الرياح) جمعاً في القرآن الكريم له دلالة تختلـف عـن ورودها مفردة (فحيث كانت في سياق الرحمة أتت (مجموعة) وحيث وقعـت فـي سياق العذاب أتت (مفردة)إلا في قوله تعالى : (هو الذي يسيركم في البـر والبحـر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريـح عاصـف) يونس/22. ويعلل ذلك بأن تمام الرحمة هنـاك إنمـا يحصـل بوحـدة الـريح لا باختلافها[3].

وقد وجدنا في القرآن ما يصدق ملحوظة ابن الق يم كما وجدنا استثناء ما ذكر في قوله تعالى: (فسخرنا له الريح تجري بأمره، رخاء حيث أصاب)ص/36.

ب. جمع (الشمائل):

وكذلك الحال في ورود (الشمائل) جمعاً ووروده مفردة (شمال) فلكل منها دلالته في القرآن ففي قوله تعالى : (أولم يرإلى ما خلق الله من شيء ويتفيأ ظ لاله عـن اليمين والشمائل سجداً لله وهم داخرون) النحل/48.

يقول ابن القيم (لأن الظل حين ينشأ أول النهار يكون في غاية الطـول، ويبـدو كذلك ظلاً واحداً من جهة اليمين، ثم يأخذ في النقصان، وأما إذا أخذ في جهة الشمال فإنه يتزايد شيئاً فشيئاً، والثاني منه غير الأول فلما ز اد منه شيئاً فهو غير ما كـان

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص40.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج92/1.

(3) المصدر نفسه، 99/1.

قبله، فصار كل جزء منه كأنه ظل، فحسن جمع الشمائل في مقابلة تعدد الظلال، أما في قوله تعالى : (عن اليمن وعن الشمال قعيد) ق/17، فلما كان المراد أن لكل عبد مقعدين قعيداً عن يمينه وقعيداً عن شماله فلا معنى للجمع ها هنا[1].

ج. جمع (المشارق والمغارب):

ورودهما مفردتين ومثنيتين ومجموعتين في القرآن، ففي قوله تعالى : (رب المشرق والمغرب) المزمل/9 وقوله تعالى :رب المشرقين ورب المغربين) الرحمن/17. وقوله تعالى: (فلا أقسم برب المشارق والمغارب) المعارج/40.

يقول ابن القيم في بيان ذلك : "أما وجه اختصاص كل موضع بما وقع فيه فلم أر أحداً تعرض له، فتأمل وروده مثنى في سورة الرحمن، لما كان مساق السورة المثاني والمزدوجات، ثم تأمل ورودهما مفردتين في سورة المزمل، لما تقدمها ذكر الليل والنهار، لأن ظهور الليل والنهار هما واحد، فالنهار أبداً يظهر من المشرق والليل أبداً يظهر من المغرب، ثم تأمل مجيئهما مجموعتين في سورة المعارج لما كان هذا القسم في سياق سعة ربوبيته"[2].

ويظهر أحد الباحثين: "أنها ذكرت بالإفراد؛ لأن الأرض لها مشرق واحد ومغرب واحد، وذكرت مثناة ؛ لأن الكرة الأرضية مقسمة إلى جزئين نصف مضيء ونصف معتم والنصف المضيء له مشرق ومغرب، والنصف المعتم كذلك، وقيل أراد مشرقي الصيف والشتاء، ومغربيهما، أما أنهما ذكرتا مجموعتين؛ لأن علم الفلك الحديث يقرر أن لكل دولة في العالم مشارق ومغارب وزاوية الشرق تتغير وزاوية الغرب تتغير، ولكن الحس لا يدرك ذلك بل إننا إذا نظرنا إلى الكرة الأرضية نجد أنه في كل جزء من الثانية مشرق تشرق فيه الشمس على مدينة وتغيب فيه على مدينة أخرى، أي أن هناك ملايين المشارق والمغارب في كل بقعة في الأرض واختلاف المشارق والمغارب يدل على كروية الأرض"[3].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/99.

(2) المصدر نفسه، 1/100.

(3) الخالدي، صلاح، البيان في إعجاز القرآن، ص 315-316؛ الزمخشري، الكشاف، ج4/445.

4.2 العدد والمعدود

أولاً: أسلوب العرب في عد الليالي والأيام:

لعرب إذا عَدَّت الليالي والأيام فإنها تغلب الليالي إذا لم تضف العدد إلى الأيام، فمتى أرادوا عدَّ الأيام عدُّوا الليالي، ومرادهم الأيام.

والمعدود إذا ذكر مع عدده تحذف التاء مع المؤنث وتثبت مع المذكر، وإذا ذكر العدد دون معدوده المذكر، جاز فيه وجهان : حذف التاء وذكرها، وهو قول الفراء وابن السكيت، وعلى هذا جاء قوله صلى الله عليه وسلم -: "من صام رمضان واتبعه بست من شوال "[1]ولم يقل بستة وقوله تعالى : (يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا) طه/103، فهذه أيام بدليل ما بعدها[2].

ثانياً: مسألة فقهية:

وعلى هذا؛ فإن ابن القيم يرى أن العدة لا تنقضي حتى تغيب شمس اليوم العاشر، لا كما يظن بعضهم أنه إذ طلع فجر الليلة العاشرة انقضت العدة، وذلك مصداقاً لقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) البقرة/234، على أن (عشر) عدد لمعدود (ليال).

كجاء به ابن كثير في قوله : (هذا أمر من الله للنساء اللاتي يتوفى عنهن أزواجهن أن يعتدون أربعة أشهر وعشر ليال)[3]. ومن ذلك نرى أن ابن القيم جعل اللغة وسيلة لفهم النص الديني واستخراج الحكم الشرعي.

---

(1) مسلم، صحيح مسلم، 1164، ج822/2؛ أبو داوود، تهذيب سنن أبي داود، تخريج صدقي جميل العطا، دار الفكر للطباعة، بيروت، طبعة 1، 1426هـ-2005م، 2433، ص454؛ الترمذي، سنن الترمذي، تخريج صدقي جميل العطار، دار الفكرللطباعة، بيروت، طبعة 1، 1426هـ-2005م 759، ص240، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال، من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج231/4

(3) المصدر نفسه ، ج231/4؛ الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير 213/1؛ الزمخشري، الكشاف، ج282/1.

5.2 النكرة والمعرفة

تناول ابن القيم النكرة والمعرفة في البدائع ومما جاء عنه:

1. يرى ابن القيم أن التنكير لا يصرف اللفظ إلى معين، بخلاف المعرف فإنه ينصرف إليه تعينا . وذلك في حديثه عن معنى السلام المطلوب عند التحية وهو مصدر بمعنى السلامة وهو المطلوب المدعوّ به عند التحية وهو حجة من قال (سلام عليكم) دون ذكر الألف واللا م، ولو كان اسماً من أسماء الله لم يستعمل كذلك بل كان يطلق عليه معرفا كما يطلق عليه سائر أسمائه الحسنى فيقال السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر)؛ فإن التنكير لا يصرف اللفظ إلى معين فضلا عن أن يصرف إلى الله وحده بخلاف المعرف فإنه ينصرف إليه تعينا إذا ذكرت أسماؤه الحسنى[1].
2. أصل المبتدأ أن يكون معرفة : وتحدث عن أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصا بضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة من الأخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجرورا مفيدا معرفة مقدما عليه بهذه ا لشروط الأربعة؛ لأنه إذا تقدم وكان معرفة صار كأن الحديث عنه وكأن المبتدأ المؤخر خبر عنه : على زيد دينٌ، فإنك تجد هذا الكلام في قوة قولك زيد مديان أو مدين . فمحطّ الفائدة هو الدين وهو المستفاد من الإخبار[2].
3. موضع يكون فيه المبتدأ نكرة : يرى ابن القيم أن النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً، فيسبق الوهم إلى أن الجار والمجرور وصف لها، لا خبر عنها، إذ ليس من عادتها الإخبار عنها إلا بعد الوصف لها، فيبقى الذهن متطلعا إلى ورود الخبر عليه، وقد سبق إلى سمعه، ولكن لم يتيقن أنه الخبر، بل يجوز أن يكون وصفاً، فلا تحصل به الفائدة بل يبقى في ألم الانتظار للخبر، والترقب له، فإذا قَدّمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفاً لها، لأنه لا يتقدم على

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/299-300.

(2) المصدر نفسه ، 2/304 سيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1/66، ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج2/125.

موصوفه، فذهب وهمه إلى أن الاسم المجرور المقدم هو الخبر، والحديث عن النكرة، وهو محط الفائدة إذا عرفت هذا[1].

وفي العربية أبواب رفعت فيها النكرة بالابتداء، ومن ذلك التفضيل نحو قول عمرو: تمرة خير من جرادة) نحو تقدير سيبويه من قوله تعالى: (طاعةٌ وقولٌ معروف) محمد/21، أي (طاعة أمثل) وقول معروف أشبه وأجدر بكم[2]. وهذا ما يستحسنه ابن القيم ويفضله على من جعل المسوغ الابتداء بها ها هنا العطف عليها، لأن المعطوف عليها موصوف، فيصح الابتداء به، و إنما كان قول سيبويه أحسن - كما يذكر - لأن تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضي تقييد المعطوف عليه بها ولو قلت: طاعة أمثل، لساغ ذلك، وإن لم يعطف عليها[3].

4. يرى أيضاً أن النكرة تعم في سياق النفي وكذلك في الاستفهام، وفي الشروط، وفي النهي، وفي سياق الإثبات، وإذا أضيف إليها (كل) قال تعالى: (وجاءت كل نفس) ق/21[4].

5. أما عن الحكمة في ابتداء السلام بلفظ النكرة وجوابه بلفظ المعرفة. فيقول: سلام عليكم، فيقول الرادُّ عليك السلام، وذلك أن السلام: دعاء وطلب، وهم في ألفاظ الدعاء والطلب –العرب- إنما يأتون بالنكرة إما مرفوعة على الابتداء أو منصوبة على المصدر، ومثال الأول: ويلٌ له، ومثال الثاني: خيبة له، هذا في الدعاء عليه، وأما في الدعاء له: سقياً له. فجاء سلام عليكم بلفظ النكرة كما جاء سائر ألفاظ الدعاء، فسلام عليك جار مجرى النطق بالفعل وهو سلَّمك الله، والفعل نكرة، فجعلوا اللفظ الذي هو جار مجراه نكرة مثله[5].

6. ويرى أنَّ المعرَّف وإن تعدد ذكره واتحد لفظه فهو شيء واحد بخلاف المنكَّر، ومن فهم هذا فهم معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لن يغلب عُسرٌ

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 305/2؛ السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 409.

(2) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 409؛ سيبويه، الكتاب، 195/1، 136/2.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 305/2؛ ابن هشام الأنصاري، معنى اللبيب، 157/2.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 217/4؛ سيبويه، الكتاب، ج108/2.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 309/2.

يُسرين، فإنه أشار إلى قوله تعالى : (فإنَّ مع العسر يسراً، إن مع العسر يسر) الشرح/5-6 فالعسر وإن تكرر مرتين، فتكرر بلفظ المعرفة فهو واحد، واليسر تكرر بلفظ النكرة فهو يسران فالعسر محفوف بيسرين : يسرٌ قبله ويسرٌ بعده، فلن يغلب عسرٌ يسرين[1].

7. دلالة النكرة في الحديث (وابعثه مقاماً محموداً): رأيه في قو ل الرسول -صلى الله عليه وسلم -: "وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته "[2] وهو جزء من حديث ذكره البخاري وأكثر كتب الحديث، يتبرك به المسلم بعد الأ ذان، وله فضائل كبيرة، وموضع الخلاف أن (مقاماً) نكرة، وصفت بمعرفة وهي (الذي) ووقع في صحيح ابن خزيمة والنسائي) بإسناد الصحيحين من رواية جابر (وابعثه المقام المحمود)[3]. يقول ابن القيم: والصحيح ما في البخاري لوجوه:

أحدها: اتفاق الرواة عليه **وثانيها**: موافقة لفظ القرآن.

وثالثها: أن التنكير فيه مقصود به التعظيم، كقوله تعالى: (كتاب أنزلناه إليك مبارك مصدق) الأنعام92. وقوله تعالى: (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) الأنبياء/50.

ورابعها: أن دخول اللام يعينه ويخصه بمقام معين وحذفها يقتضي إطلاقا وتعددا كما في قوله : (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) البقرة/201. ومقاماته المحمودة في الموقف متعددة كما دلت عليه الأحاديث، فكان في التنكير من الإطلاق والإشاعة ما ليس في التعريف.

وخامسها: أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يحافظ على ألفاظ القرآن تقديماً وتأخيراً وتعريفاً وتنكيراً كما يحافظ على معانيه[4].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 310/2؛ الزمخشري، الكشاف، 771/4-772.

(2) البخاري، 1406هـ-1986م، صحيح البخاري، عالم الكتب، بيروت، طبعة 56، 253/1؛ باب الدعاء عند النداء، النسائي، 371/2.

(3) أبو داوود، تهذيب سنن أبي داوود، 529؛ الترمذي، سنن الترمذي، 211؛ النسائي، 371/2. وفي عمل اليوم والليلة 46؛ ابن ماجة، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، 1395هـ-1975م، 720.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 294/4.

6.2 معاني الأبنية

ذكر ابن القيم كثيرا من معاني الأبنية ومما ذكره في البدائع:

1.6.2 معاني أبنية المشتقات

أ. بناء (فُعْل).

نحو (شُرْب) في قوله تعالى: (فشاربون شُرب الهيم) الواقعة55. مصدر وهو ما يشرب بعينه، وقرئت الآية بالوجوه الثلاثة الفتح والضم والكسر، فـــ (الشَــرب) بالفتح هو المصدر، و (الشُرب) بالضم عبارة عن المشروب وهو الذي اشــتق منــه قوله تعالى: (فشاربون شُرب الهيم) الواقعة/55[1]. والقول في هذا على قول وتحليل سيبويه أن شَرْبا بفتح الشين مصدر، وشُربا بضمها اسم المصدر، يستعمل ها هنــا أكثر، ويستعمل شَرب في جمع شارب[2].

ب. بناء (فاعل).

يربط ابن القيم في قوله تعالى : (في عيشة راضية) الحاقة/21 (أن الوصــف باسم الفاعل (راضية) أحسن من الوصف (بالمرضية)، فإنها اللائقة بهم. أمــا عنــد سيبويه فهي على النسب كتامر ولابن، أي : ذات رضا وعند غيره كنهار صائم وليل قائم على المبالغة)[3]. وذكر صاحب الخصائص أنها ذات رضا، فمن هنا صــارت بمعنى مرضية[4].

وكذلك في قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) هود43.

على أصح الوجوه أنه تعالى لما ذكر العاصم استدعى معصوما مفهوما مــن السياق فكأنه قيل: لا معصوم اليوم من أمره إلا من رحمه[5].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 262/2؛ الزمخشري، الكشاف، 463/4.

(2) النحاس، إعراب القرآن، ج327/4.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج55/3؛ سيبويه، الكتاب، 420/3-421.

(4) ابن جني، الخصائص، ج184/1.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج55/3؛ ابن جني، الخصائص، ج183/1.

في قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار)[1] يرى أنالمراد به الموصوفة بكونها من أهل الحيض، لا من يجري دمها. فالحائض هنا وصف عام يقال على من لها ذلك وصفا وإن لم يكن قائما بها[2].

في (طالق) و(حائض) حمل سيبويه قولهم للمرأة (حائض) و(طامث) و(طالق) فقال كأنهم قالوا شيء حائض، وشيء طامث [3]، وقد ضعف ابن القيم هذا المسلك بقوله:أي فصاحة وبلاغة في قول القائل : شيء حائض وشيء طامث وشيء طالق[4].

ويرى ابن القيم أن طالق، وحائض، وطامث، إنما حُذفت تاؤه لعدم الحاجة إليه، فإن التاء إنما دخلت للفرق بين المذكر والمؤنث في محل اللبس فإذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث فلا لبس ولا حاجة إلى التاء . وهذا هو الصواب وهو المذهب الكوفي، وهذا خلاف سيبويه، فسيبويه ممن يؤخذ من قوله ويترك[5].

وإن قال قائل : يكفى لرد ما اخترتموه في طامث وحائض وطالق من المذهب الكوفي قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) الحج/2، فهذا وصف يختص به الإناث وقد جاء بالتاء.رد عليه ابن القيم أن التاء هاهنا تتضمن فائدة لا تحصل بدونها، وهي أن المراد بالمرضعة فاعله الرضاع، فالمراد الفعل لا الوصف، ولو أريد الوصف بكونها من أهل الرضاع، لقيل : مرضع كحائض. فعلم بأن المراد بالمرضعة التي ترضع بالفعل، فتذهل عما ترضعه، لشدة هول زلزلة الساعة[6].

---

(1) أبو داوود، تهذيب سنن أبي داوود، 641، ص131؛ الترمذي، سنن الترمذي، 377، ص130؛ ابن ماجة، سنن ابن ماجة، 655، ج1/214. من حديث عائشة رضي الله عنها - وهو حديث صحيح.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/25؛ ابن جني، الخصائص، ج1/184.

(3) سيبويه، الكتاب، 3/260، 423.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/23؛ سيبويه، الكتاب، 3/260، 3/423؛ الأنباري، الإنصاف، مسألة111.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/24؛ النحاس، إعراب القرآن، 3/80.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/24-25.

ج. بناء (المُفْعِل).

مثال ذلك: (المرضع) من لها ولد ترضعه والمرضعة من ألقمت الثدي للرضيع وعلى هذا فقوله تعالى يوم(ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) الحج2 أبلغ من (مرضع) في هذا المقام، فإن المرأة قد تذهل عن الرضيع إذا كان غير مباشر للرضاعة، فإذا التقم الثدي، واشتغلت برضاعته لم تذهل عنه إلا لأمر هو أعظم عندها من اشتغالها بالرضاع، فأتى في (المرضعة) بالتاء التي تُحقق فعل الرضاعة دون التهيؤ لها[1].

د. بناء (مفعُول).

قال تعالى: (إن تتبعون إلا رجلا مسحورا) الإسراء47.

(مسحور) مثل (مجنون) وهو على بابه من سُحِر حتى جُنَّ.

وهو الصواب وهو جواب صاحب الكشاف[2].

هـ. بناء (فعيل):

يرى أن (قريب) في قوله تعالى(إن رحمة الله قريب من المحسنين) الأعراف/56، أجروه بمعنى (فاعل) وبمعنى (مفعول) أما المعنى الأول يأتي بمعنى فاعل كـ: قدير وسميع وعليم، والمعنى الثاني يأتي بمعنى (مفعول) كـ: قتيل وجريح، وكف خضيب، وطرف كحيل، وشعر دهين، وكله بمعنى مفعول، فإذا أتى بمعنى (فاعل) فقياسه أن يجري مجراه في إلحاق التاء به مع المؤنث دون المذكر، كجميل وجميلة، وشريف وشريفة، وصبيح وصبيحة، أما إذا أتى بمعنى مفعول، فلا يخلو إما أن يكون يصحب الموصوف، كرجل قتيل، وامرأة قتيل، أو يفرد عنه، فإذا صحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث كرجل قتيل وامرأة قتيل . أما إذا لم يصحب الموصوف، فإنه يؤنث إذا جرى على المؤنث، نحو : قتيلة بني فلان، وذكر صاحب الخصائص أنه أراد بالرحمة هنا المطر[3].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/25؛ الزمخشري، الكشاف، ج3/142.

(2) المصدر نفسه، ج2/364-365؛ المصدر نفسه، ج2/671.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/15؛ الزمخشري، الكشاف، 2/111؛ ابن جني، الخصائص، 2/181.

ويرى أن (طريق)من قوله تعالى : (يهدي إلىالحق وإلى طريــق مســتقيم) الأحقاف/30. أي إلى سبيل مطروق، قد مرّت عليه الرسل ولفظ (الطريق) فعيــل بمعنى مفعول، أي: مطروق[1].

و. بناء (فَعلان).

(الغضبان) و(الظمآن) و(الحيران) وبابه.

صيغ على هذا البناء الذي يتسع النطق به ويمتلئ الفم بلفظه لامتلاء حاملــه من هذه ا لمعاني، فكان الغضبان هو الممتلئ غضبا الذي قد اتسع غضبه حتى مــلأ قلبه وجوارحه[2].

ز. بناء (فَعَّال):

نحو (الخنَّاس) من قوله تعالى: (من شر الوسواس الخنّاس) الناس/4.

من خَنَسَ يخنُس إذا توارى واختفى، وحقيقة اللفظ اختفاء بعد ظهور وجــيء من هذا الفعل بوزن (فعّال) الذي للمبالغة، دون (الخنّاس) و(المخنس) إيــذانا بشــدة هروبه ورجوعه وعظم نفوره حين ذكر الله[3].

وكذلك في (الدجّال) و(الجرَّاح) و(الضرَّاب) و(الأفّاك) في تكــرار الحــرف المضاعف منها ما يدل على تكرار المعنى[4].

ح. بناء (فَعَلان):

نحو لفظ (الدوران) و (النزوان) و (الغليان) وبابه:

في لفظها من تتابع الحركة ما يدل على تتابع حركة مسماها[5].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 193/2.

(2) المصدر نفسه، ج89/1.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائــد، ج 387/2؛ الزمخشــري، الكشــاف، 824/4؛ النحــاس، إعراب القرآن، ج314/5.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج89/1.

(5) المصدر نفسه، 89/1.

ط. بناء (فَعْلال).

نحو لفظ (وَسْوَاس) هل هو مصدر أو وصف؟ رجّح ابن القيم الوصفية، الوسواس وصف لمحذوف وهو الشيطان، وحسن حذفه لغلبة الوصف . وتقديره: ذو الوسواس[1] وذكر صاحب الكشاف المصدر منه وِسواس بالكسر كزلزال[2].

2.6.2 معاني أبنية الأسماء

تحدث ابن القيم عن بعض أبنية الأسماء في بدائعه ومن ذلك:

أ. بناء (فِعال).

القول الصحيح أن لفظ الجلالة (الله) أصله (الإله) على (فِعال) كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم[3].

ب. بناء (فَعْلان).

نحو: (إنْسَان) لا يكون إفعلالاً أي (إنسياناً) لعدم وجود إفعلال في كلامهم وحذف الياء بغير سبب، دعوى ما لا نظير له[4].

3.6.2 معاني أبنية الجموع

أ. بناء (مفاعل).

نحو (معائش) و (مصائب)بالهمز، قال ابن القيم : أما (معائش) فكدرت عيش أهل التصريف وأما (مصائب)لقد أصيبوا منها بمصائب ، ثم عرض ابن القيم الخلاف حول قراءة أهل المدينة :و(جعلنا لكم فيها معائش) الأعراف/10، فقال فيها أبو عثمان في تصريفه : (وأما قراءة أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/384-385.

(2) الزمخشري، الكشاف، 4/823.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/383؛ سيبويه، الكتاب، 2/197؛ السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 51-52.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/395.

لها. فإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرأها لحناً نحو مِن هذا[1].

ب. (مدائن): من قوله تعالى: (وابعث في المدائن حاشرين) الشعراء36.

جمع مدينة، وفيها قولان : أحدهما: أنها (فَعْيلة) واشتقاقها من (مَدَنَ) والثاني: أنها (مَفْعَلِة) واشتقاقها من دان يدين، وأصلها مديونة (مَفْعولة) من دان؛ أي : مملوكة مذللة لملِكها منقادة له، وفعل بها ما فعل بمبيوع، حتى صار مبيعاً، فعند الخليل: أنك ألقيت ضمة الياء على الباء فسكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول، وهي ساكنة فاجتمع ساكنان، فحذفت واو مفعول؛ لأنها زائدة فهي أولى بالحذف من العين[2].

4.6.2 معاني أبنية الأفعال

تحدث ابن القيم في بدائعه عن بعض أبنية الأفعال ومعانيها:

أ. بناء (فَعِل).

نحو: (حَمِد) جاء على بناء الطبائع والغرائز[3].

ب. بناء (فَعُل).

نحو: (حَلُم) من بناء الطبائع والخصال[4].

ج. بناء (فَعْلَلَ).

نحو: (الوسوسة) حديث النفس والصوت الخفي، وبه سُمي صوت الحلي وَسْوَاساً، ورجل موسوِس، بكسر الواو، ولا يفتح فإنه لحن.

ولما كانت الوسوسة كلاما يكرره الموسوس، ويؤكده عند من يلقيه كرروا لفظها بإزاء تكرير معناها فقالوا : وَسْوسَ وَسْوَسة، فراعو تكرير اللفظ ليفهم منه تكرير مسماه[5].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 352/4؛ ابن جني، الخصائص، 367/2.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 351/4.

(3) المصدر نفسه، 260/2.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 228/2؛ سيبويه، الكتاب، 146/4.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 384/2؛ الزمخشري، الكشاف، 823/4.

ومن جعل هذا الرباعي بـ معنى الثلاثي لم يصب؛ لأن الثلاثي لا يدل على تكرار بخلاف الرباعي المكرر وهو مطابق للقاعدة العربية في الحذو بالألفاظ حذو المعاني[1].

د. بناء (استفعل). ومن معانيه:

1. يأتي للوجود، كـ استجدته؛ أي وجدته جيداً، واستصوبت كلامه أي : وجدته صواباً.
2. يأتي للطلب كاستعتب؛ أي: طلب الاعتاب، فهو مصدر الرباعي الذي هو أعتب.
3. يأتي بمعنى فَعَل، كقرّ واستقر.
4. يأتي بمعنى الصيرورة؛ كاستنوق الجمل.
5. ويأتي موافق لـ تفعّل كـ: تعظّم واستعظم[2].

ومنه (استطاع) من طاع يطوع، ولم ينطق به، وإنما نطقوا بالرباعي منه فيقال أطاعه[3].

7.2 الاشتقاق

أ. اشتقاق لفظ (الناس)

يبين ابن القيم المناسبة بين اللفظين في اللفظ والمعنى ويذكر الاشتقاق الوسط أو عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد ويقصد بذلك رجوع تقاليب الكلمة أي: تصرفاتها إلى معنى واحد فيقول : (أما لفظ الناس، فبينه وبين الأنس مناسبة في اللفظ والمعنى، وبينهما اشتقاق أوسط، وهو عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد والأنس والإنسان مشتق من الإيناس وهو الرؤية والإحساس، ومنه قوله تعالى : (آنس من جانب الطور ناراً) القصص/29؛ أي: رآها ومنه قوله تعالى (فإن آنستم منهم رشداً) النساء/6؛ أيأحسستموه ورأيتموه، والإنسان سمي إنساناً؛ لأنه يؤنس؛ أي : يرى

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 384/2.

(2) المصدر نفسه، 353/4.

(3) المصدر نفسه، 354/4.

بالعين، والناس فيه قولان : أحدهما: أنه مقلوب من أنس وهو بعيد والأصل عدم القلب والثاني: وهو الصحيح: أنه من النوس، وهو الحركة المتتابعة، فسمي الناس ناسا للحركة الظاهرة والباطنة .أما قول بعضهم : أنه من النسيان وسمي الإنسان إنسانا لنسيه وكذلك الناس سموا ناسا لنسيانهم فليس هذا القول بشيء، وأين النسيان الذي مادته (ن س ي) إلى الناس الذي مادته (أ و س)؟ وكذلك، أين هو من الأنس الذي مادته (أ ن س)[1]؟

ب. اشتقاق لفظ (الوسواس):

وعن الوسوسة، واشتقاقها، وأصل تسميتها، وسر التكرار في سورتي (الفلق والناس)، ومتابعة حركة اللفظ بإزاء المعنى في متابعة حركتها، وهل الرباعي في (وسواس) بمعنى الثلاثي المضعف أولا، وما الفرق بين هذا الوزن وما شابهه؟

فيرى ابن القيم : أن (الوسواس) فَعلال من وسوس، وأصل الوسوسة الحركة أو الصوت الخفي الذي لا يُحَسُّ فيتحرز منه، فالوسواس الإلقاء الخفي في النفس : إما بصوت لا يسمعه إلا من أُلقيَ إليه، وإما بغير صوت كما يوسوس الشيطان إلى العبد، ومن هذا وسوسة الحلى وهو حركته الخفية في الأذن، والظاهر -والله أعلم- أنها سميت وسوسة لقربها وشدة مجا ورتها لمحل الوسوسة من شياطين الإنس وهو (الأذن) فقيل: وسوسة الحلى؛ لأنه صوت مجاور للأذن كوسوسة الكلام الذي يلقيه الشيطان في أذن من يوسوس له . ولما كانت الوسوسة كلاما يكرره الموسوس ويؤكده عند من يلقيه إليه كرروا لفظها بإزاء تكرير معناها، فقالوا : وسوس وسوسة فراعوا تكرير اللفظ ليفهم تكرير مسماه . ونظير هذا تقدم من متابعتهم حركة اللفظ بإزاء متابعة حركة معناه كالدوران والغليان والنزوان وبابه .ونظير ذلك : زلزل ودكدك وقلقل وكبكب الشيء؛ لأن الزلزلة حركة متكررة وكذلك الدكدكة والقلقة وكذلك كبكب الشيء إذا كبه في مكان بعيد، فهو يكب فيه كبا بعد كب كقوله تعالى : (فكبكبوا فيها هم والغاوون) الشعراء/94، ومثله: رضرضة، إذا كرر رضه مرة بعد مرة. وبهذا علم أن من جعل هذا الرباعي بمعنى الثلاثي المضعف لم يصب؛ لأن

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 394/2.

الثلاثي لا يدل على تكرار، بخلاف الرباعي المكرر، فإذا قلت : ذرّ الشيء وصــرّ الباب، وكفّ الثوب، ورضّ الحب، لم يدل على تكــرار الفعــل بخــلاف: ذرذر، وصرصر، ورضرض ونحوه.

والمقصوأن: الموسوس لما كان يكرر وسوسته قيل : وسوس، فالوسوسة: الحركة أو الصوت الخفي أو بغير صوت، وسميت كذلك؛ لقربها من الأذن محل الوسوســة وكرر لفظها لتكرير معناها؛ ولأن حركة اللفظ تواكب أو تتابع حركة المعنى ومــن ينزل هذا الربـ اعي في وسوس منزلة الثلاثي أخطأ لأن الثلاثي لا يدل على التكــرار كالرباعي والعرب تحذو بالألفاظ حذو المعاني)[1].

ج. اشتقاق (الاسم) وأصله: سَمَو من سما يسمو سموا[2]. كعلم يعلم علمــاً، وقــد وافق البصريين في هذا الاشتقاق، حيث ذهبوا إلى أنَّ الاسم مشتق من السُموِّ –وهو العلو- يُقال سما يسمو سمواً إذا علا، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم مشتق مــن الوسْمِ.

د. وتحدث أيضا عن اشتقاق لفظ الجلالة (الله): والقول الصحيح أن الله أصله مــن الإله كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه [3] وقد نفى ما زعمه السهيلي أن لفظ الجلالة (الله) غير مشتق[4].

هـــ. وذكر اشتقاق (التحية). المقصود بالتحية الحياة، ولهذا سميت تحية وهي تفعلة من الحياة، كتكرمه من الكرامة ولكن أدغم المثلان فصار تحية، فشــرع الملــك القدوس السلام تبارك وتعالى لأهل السلام تحية بينهم (سلام عليكم) وكانت أولى من جميع تحيات الأمم ومقصودهم بها الحياة ونعيمها ودوامها[5].

د. وذكر ابن القيم كلام السهيلي حول اشتقاق (الصلاة).حيث قال : ورأيت لأبــي القاسم السهيلي كلاما حسنا حول اشتقاق الصلاة وهذا لفظه، قال : الصلاة كلها –

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/384-385.

(2) المصدر نفسه، 1/72؛ الأنباري، الإنصاف، مسألة 1، ج1/6.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/383؛ سيبويه، الكتاب، 2/197.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/19-20؛ السهيلي، نتاج الفكر في النحو، 51-52.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/301.

وإن توهم اختلاف معانيها - راجعة في المعنى والاشتقاق إلى أصل واحد، معناها كلها الحنو والعطف، إلا أن الحنو والعطف يكون محسوساً ومعقولاً، فيضاف إلى الله ما يليق بجلاله وينفى عنه ما يتقدس عنه[1].

8.2 المصدر

وهو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب والإكرام [2]. ويقول ابن مالك:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من (أمن)

مدلولا الفعل هما : الحدث والزمان[3]. واختلف القدماء حول المصدر والفعل أيهما أصل وأيهما فرع؟ فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل الفعل، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل للمصدر، والمشتقات والمصدر مشتق منه ويختلف عن الفعل في أنه اسم، ويتفق مع الفعل في أنه يدل ع لى حدث، غير أن الفعل يدل على الحدث بالإضافة إلى دلالته على الزمان[4].

ويرى ابن القيم أنه أريد بحروف (مصدر) صدر يصدر مصدراً فهو يقوي قول الكوفيين: أن المصدر صادر عن الفعل مشتق منه والفعل أصله، وأصله على هذا (صادر) ولكن توسعوا فيه كصوم[5].

وقال السهيلي: "هو على جهة المكان استعارة كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال والأصل الذي نشأت فيه "[6]، ويعقب عليه ابن القيم بقوله: "كأنه يعني مصدراً عنه لا صادر من غيره"[7].

---

(1) المصدر نفسه، 23/1؛ السهيلي، نتائج الفكر، ص57.

(2) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر. بيروت، ج3/ص200، ج2/207؛ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص221.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/296.

(4) الأنباري، الإنصاف، مسألة 28؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1/66.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/26؛ الأنباري، الإنصاف، مسألة28.

(6) السهيلي، نتائج الفكر، ص72-73.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/26.

الفرق بين المصدر واسم المصدر:

فهو لفظي ومعنوي، فأما اللفظي فإن المصدر هو الجاري على فعله الذي قياسه كالأفعال من أفعلَ، والتفعيل من فعَّل، والإنفعال من انفعل، والتفعيل من تفعَّل وبابه، وأما السلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما ولو جريا على فعليهما لقيل : تسليم وتكليم[1].

وذكر ابن عقيل أن المراد باسم المصدر ما يساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوه –لفظاً وتقديراً– من بعض ما في فعله دون تعويض [2] أي أن اسم المصدر يدل على ما يدل عليه المصدر وهو (الحدث) وهذا موضع الموافقة بينهما، والمصدر الأصلي يشتمل على حروف فعله وأكثر، أما اسم المصدر، فتقل حروف فعله وهذا موضع المفارقة. واسم المصدر يقوم بعمل المصدر ومثال ذلك الفعل: اغتسل (اغتساالً) المصدر و(غُسلا) اسم المصدر.

والفعل أعطى (إعطاء) المصدر و(عطاء) اسم المصدر[3].

أما الفرق المعنوي كما يذكره ابن القيم فهو : (أن المصدر دال على الحدث وفاعله، فإذا قلت : تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك، دلَّ على الحدث، ومن قام به فيدل (التسليم) على السلام والمُسلِّم، وكذلك التكليم والتعليم، وأما اسم المصدر فإنما يدلُّ على الحدث وحده، فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مُسلِّم ولا مكلِّم بخلاف التكليم والتسليم، وسر هذا الفرق في قولك : سلم تسليماً، وكلِّم تكليماً، بمنزلة تكرار الفعل فكأنك قلت: سلِّم سلِّم وتكلَّم تكلَّم، والفعل لا يخلو من فاعله أبداً، وأما اسم المصدر فإنهم جردوه لمجرد الدلالة على الحدث وهذه النكتة من أسرار العربية[4].

وتحدث ابن القيم عن عمل المصدر المعرف بالألف واللام، أنه لا يعمل عمل الفعل وما ورد منه في الشعر شاذ نادر من قولهم:

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/295؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج3/ص200.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2/67.

(3) عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، 1980م، 655.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/295-296.

فلـــــم أنكـــل عـــن الضـــــرب مسمعـــــاً[1]

ولعلّه لم يجد لعمل المصدر المعرف بالألف واللام شاهداً في القرآن، فعدَّه شاذاً، ثم إنه ذكر أن المصدر يعمل في المصدر عند ابن مالك وعليه توجيه الإعراب فـــي قوله تعالى: ﴿ فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً ﴾ الإسراء/63، فجزاء منصوب على المصدر، وفي رأي الزمخشري ينصب على الحال [2]، أما ابن القيم فيرى أنه منصوب على الاختصاص[3].

(1) المصدر نفسه، ج4/369؛ سيبويه، الكتاب، ج1/254.

(2) الزمخشري، الكشاف، ج2/677.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج4/357.

الفصل الثالث

المستوى النحوي

1.3 نظرته إلى النحو

كانت نظرة ابن القيمللنحو نظرة غيره من النُّ حاة الذين رأ وا أن النحو أداة مهمة لفهم كتاب الله وتفسيره وإدراك سر إعجازه.

وقد لخّص لنا ابن القيم مذهبه وطريقته في معالجة القضايا النحوية بشكل واضح وجلي، ويبدو أنه كان متسقاً مع مذهبه الفقهي ، الذي كان يأخذ بالظاهر ويركن إليه في معظم المسائل ولا يبتعد عنه إلى التأويل ، إلا في مواضع نادرة كما سنرى بعد، يقول لا يُجوز تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية ، وهدم مئة قاعدةٍ أسهل من تحريف معنى آية"[1].

بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حين صرَّح في أكثر من موضع بـ "أن القرآن قد نُقل إعرابه كما نقلت ألفاظه ومعانيه، فلا فرق في ذلك كله، فألفاظه متواترة وإعرابه متواتر، وقواعد الإعراب والتصريف الصحيحة مستفادة منه مأخوذة من إعرابه وتصريفه، وهو الشاهد على صحة غيرهما، مما يحتج له بهما، فهو الحجة لها والشاهد عليها"[2].

ويعتبر ابن القيم ابن عصره في الاهتمام بالنحو، فقد كان يغوص في إعرابه وراء المعنى دون التقيد بقوالب الشكل في الجملة ، ومن الطبيعي أن يسير المعنى والتركيب للجملة وراء قواعد اللُّغة ، ولكن التركيب الصحيح نحوياً قد يحمل غير معنى، وهنا يتميز نحوي عن آخر في إظهار المعنى الدقيق الذي يستهدفه النّص، أي أنه يرى "اتفاق القاعدة العقلية مع القاعدة النحوية دون تحريف للنص"[3].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/38.

(2) ابن القيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطِّلة، صححه زكريا يوسف، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1981م، ص91-92.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/48.

2.3 الحركة الإعرابية

يرى ابن القيم أن "الإعراب اختص بالأواخر لأنه دليل على المعاني اللاَّحقة للمعرب، وتلك المعاني اللاَّحقة لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته، فوجب أن يترتب الإعراب بعده كما رتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب"[1].

ويحدد النحاة معنى الإعراب بقولهم: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخره"[2] ونجد ذلك أيضاً عند بعض النحويين حين قالوا "الإعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب أن يلفظ بكامله ثم يؤتى بالإعراب في آخره"[3].

والمعرب هو "ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل"[4].

وجاء عن أبي إسحاق الزجاج أنه قال: كان المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب؛ لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما كانت الحركة تلزمه فات وقوعه أولاً ولم يكن أن تجعل وسطاً؛ لأن أوساط الأسماء مختلفة ، ولأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية وأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخر بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته"[5].

والإعراب هو: "أن يراعي المعرب معنىً صحيحاً ولا ينظر في صحة الصناعة؛ لأن الإعراب وسيلة لفهم المعنى وسلامة الأسلوب على سنن العربية"[6].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 30/1السهيلي، نتائج الفكر، ص 82. باب الإعراب، مسألة في وقوع الإعراب آخر الكلمة.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص12؛ عيد، النحو المصفى، 1980.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج97/1.

(4) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص12.

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج9/1.

(6) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج263/2.

3.3 الأفعـــال:

وفي حديثه عن الأفعال نجده يتحدث عنها كما تحدث غيره من النحاة:

فيذكر أن الأفعال ماض ومضارع وأمر [1]. والفعل ما دل على حدث وزمـــان[2] ودلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة كـــ دلا لة (البيت) علـــى (الســـقف) وأما دلالته على الزمان، فقال النحويون : بالبنية وهو لا يدل على الزمان البتة، وإنما يدل اختلاف الأبنية على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال[3].

وقال سيبويه: "إن الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت ما مضـــى ولِما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع "[4] ويعبر عنـــده كغيـــره ثلاثـــة : مـــاضٍ ومضارعٌ وأمر[5].

1.3.3 الفعل الأمر:

ذكر أن فعل الأمر لا يكون إلا للاستقبال ، ولذلك فلا يقرن بـــه مـــا يجعلـــه لغيره[6]، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر نحو: (اغزوَنَّ)[7]. ويُعْرَفُ بدلالته على الطلب، مع قبوله يـــاء المخاطبـــة، وبنـــاؤه علـــى الســـكون كـــ(اضرب) إلا المعتل فعلى حذف آخره كـــ (اغزُ)[8].

ثم إن ابن القيم ذكر أن وروده لمن هو ملتبس بالفعل لا يكون المطلوب منـــه إلا أمراً متجدداً وهو إما الاستدامة وإما تكميل المأمور به، كقوله تعالى: (يـــا أيهـــا

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 358/4.

(2) ابن فارس، أبي الحسين أحمد (395هـــ)، الصاحبي في فقه العربيـــه وســـنن العـــرب فـــي كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، القاهرة، 93.

(3) السهيلي، نتائج الفكر، 66.

(4) سيبويه، الكتاب، ج40/1.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 358/4.

(6) المصدر نفسه، 358/4؛ ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، 458/2.

(7) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج28/1.

(8) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، 23.

الذين آمنوا آ مِنوا) النساء136[1].وقال صاحب ا لكشاف إنه خطاب للمسلمين ومعنى (آمنوا) اثبتوا على الإيمان وداوموا عليه وازدادوه[2].

2.3.3 الفعل الماضي

أما الفعل الماضي فقد كان كلام ابن القيم ها هنا يكاد يكون تعليقا على كـــلام ابن مالك في التسهيل، فكان يتابعـ ـه في كل مسألة وأحياناً يستدرك عليه، أو يعقب بما يراه الأصوب. وتحدث فيه عن انصراف الماضي إلى الاستقبال بعد أدوات الشرط وفي الوعد والإنشاء ونحوه لا في الخبر[3].

أولا: انصراف الماضي للاستقبال:

في مثل قولهم: إن قمت أكرمتك.

فهذا ماضي اللفظ مستقبل المعنى وللنحا ـة فيه مسلكان: أحـــدهما: أن التغييـــر وقع في لفظ الفعل، وكان الموضع للمستقبل فغير إلى لفظ الماضي، والأداة هي التي تصرفت في تغيّره، وهذه اختيار أبي العباس المبرد . والثاني: أن التغيير إنما هو في المعنى، والأداة وردت على فعل ماض فغيرت معناه إلى الاســتقبال، وهــذا هــو الصواب كما يراه ابن القيم؛ لأن الأدوات المغيرة للكلم إنمــا تغيــر معانيهــا دون ألفاظها كالاستفهام المغير لمعنى ما بعده من الخبر إلى الطلب، وكالتمني والترجــي والطلب والنفي ونظائره[4].

وجاء في كتاب الصاحبي : باب ما يأتي بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل وبلفظ المستقبل وهو ماض[5].

وذكر ابن القيم أن انصراف الماضي إلى الحال يكون بـــ:

قرينة الإنشاء. نحو: تزوجتُ وبعتُكَ وطلقتك.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 358/4.

(2) الزمخشري، الكشاف، ج575/1.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 359/4.

(4) المصدر نفسه، 359/4.

(5) ابن فارس، الصاحبي، 364-365.

وينصرف الماضي إلى الاستقبال بـــ:

1. الطلب والدعاء كقولك: غفر الله لك، وأدخلك الجنة وأعاذك من النار.
2. الوعد نحو قوله تعالى: (إنا أعطيناك الكوثر) الكوثر/1.
3. عطفه على ما عُلم استقباله كقوله تعالى : (يَقْدُم قومَه يوم القيامة فأوردهم النار) هود/98.
4. النفي بلا، وإن، وبعد القسم، كقوله تعالى : (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده) فاطر/41.

أما ما يحتمل المضي والاستقبال فبعد همزة التسوية نحو : سواءٌ علي أقمت أم قعدت، والصواب أن المراد هنا المصدر المدلول بالفعل، وهو أعم من الحال والاستقبال[1]. فلم يجيء الاحتمال من جهة الهمزة، بل من جهة القصد إلى المصدر.

ثانياً: اقتران الفعل بعد أم بـــ (لم) لا يتعين فيه المضي.

ثم إنه ذكر أن اقتران الفعل بعد أم بـــ (لم) لا يتعين فيه الـ مضي خلافا لصاحب التسهيل الذي ذهب إلى تعين المضي واحتج بقوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) البقرة6. والصواب عند ابن القيم أنه لا يتعين المضي، فإن المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلا فرق بين ذلك وبين أن يقال : سواء عليهم أأنذرت أم تركت الإنذار، وكذلك لو كان بعد (أم) جملة اسمية لم يتعين المضي في الفعل كقوله تعالى سـ(واء عليهم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) الأعراف193. وإذا وقع الماضي بعد حرف التخصيص صلح أيضا للماضي والمستقبل كقوله تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم) التوبة122. والصواب: أن الماضي هاهنا باقٍ على وضعه لم يتغير عنه[2].

ثالثاً: وقوع الماضي صلة للموصول يتعين للماضي فقط دون الاستقبال:

يرى ابن مالك أن الفعل الماضي إذا وقع صلة للموصول جاز فيه أن يراد به الاستقبال محتجا بقوله تعالى: (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم، فاعلموا أن

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 359/4.

(2) المصدر نفسه، 359/4.

الله غفور رحيم) المائدة/24، وقال ابن القيم: (هذا وهم منه –رحمة الله- الفعل ماض لفظا ومعنى، والاستقبال الذي لحظه –رحمه الله- إنما هو لما تضمنه الكلام من معنى الشرط، ففيه من تاب قبل أن تقدروا عليه فخلوا سبيله)[1].

رابعاً: إذا وقع مضافا إليه بعد (حيث) صلح للاستقبال إذا تضمنت (حيث) معنى الشرط:

أما إذا وقع مضافا إليه بعد (حيث) صلح للاستقبال بشرط أن تتضمن معنى الشرط: كقوله تعالى: (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) البقرة149-150. فجاء الاستقبال من حيث معنى الشرط في الكلام ولم يأت من قبل (حيث) ولهذا لو تجرد من الشرط لم يكن إلا للمضي كقولك: اذهب حيث ذهب فلان[2].

خامسا: الماضي بعد (كلما) جاز فيه المضي والاستقبال:

إذا وقع الماضي بعد (كلما) جاز أن يراد به المضي والاستقبال: فالمضي كقوله تعالى: (كلما جاء أمةً رسولُها كذّبوه) المؤمنون44 والاستقبال كقوله تعالى : (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها) النساء56[3].

سادسا: في دلالة كان، قال الشاعر:

وإني لآتيكم بذكر ما مضى من الأمر استحباب ما كان في غدِ

حيث جاء الاستقبال في (كان) من جهة الظرف الذي جعل وقتا للفعل لا لكونها في صلة الموصول[4].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 360/4؛ ابن مالك، أبي عبدالله محمد بن جمال الدين (673هـ)، تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، مصر، 1970م، 6.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 360/4-361؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 262/1.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 361/4.

(4) المصدر نفسه، 361/4.

3.3.3 الفعل المضارع

تحدث ابن القيم عن مذاهب النحاة في نفي المضارع بـ (لا) واختصاصه بالاستقبال والحال. وذكر أن مذهب الأخفش صلاحيته لهما، ووافقه ابن مالك، وزعم الزمخشري أنه يتخلص بها للاستقبال[1].

وذكر ابن القيم "أن المستقبل يتخلص للحال بـ (الآن، وآنفاً، والساعة) ويترجح للحال بدخول لام الابتداء عليه نحو : إني لأحبك. وأما قوله تعالى حكاية عن يعقوب:(إني ليحزنني أن تذهبوا به) يوسف13 وذهابهم مستقبل وهو فاعل الحزن ويمتنع أن يكون الفاعل مستقبلا والفعل حالا.

وكذلك فإنه يترجح للحال بنفيه بـ (ما، وليس، وإن) وقد زعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلا . والتحقيق في ذلك أن هذه الأدوات تنفي الفعل المبتدئ من الحال مستمر النفي في الاستقبال فلا تنفيه في الحال نفيا منقطعا عن التعرض للمستقبل ولا تنفيه في المستقبل مع جواز التلبس به في الحال"[2].

- تخلص المضارع للمستقبل:

ثم إن ابن القيم جعل لتخلص المضارع للمستقبل عشرة أشياء يتخلص فيها إلى المستقبل ولكنه لم يذكرها، وذكر منها سبعة أشياء وهي: حرف تنفيس، أو مصاحبة ناصب، أو أداة ترج، أو إشفاق كـ(لعل) أو مجاوز، أو نوني التأكيد، أو لو المصدرية، كقوله تعالى :(ودُّوا لو تدهن فيدهنون) القلم/9. ومثال الاشفاق قول الشاعر:

فأمَّا كَيِّسٌ فنجا ولكنْ عسى يغترُّ بِيْ حَمِقٌ لَئِيْمُ[3]

4.3.3 الأفعال الناقصة

من الأفعال الناقصة التي تحدث عنها ابن القيم (كان) حيث ذكر أن القول بإضمارها ضعيف؛ فإنها لا تضمر إلا حيث كان في الكلام دليل عليها نحو : إن

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/360-361.

(2) المصدر نفسه، 4/362.

(3) المصدر نفسه، 4/363.

خيراً فخير، وبابه؛ لأن الكلام هناك لا يتم إلا بإضمارها [1]، وقد أجاز سيبويه إضمارها بعد (لو) نحو: (ألا طعامَ ولو تمراً ؟)كأنك قلت ولو كان تمراً و إن شئت قلت: (ألا طعام ولو تمرٌ؟) كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ[2].

وتحدث عن (كان)التامة كقول القائلكان برد، وكان مطر، فهو بمنزلة : وقع، وحدث، وكذا غيرهما من الأفعال اللازمة، والزمان مدلول الفعل فلا يجوز أن يخلعه ويجرد عنه، وإنما الذي خلع من (كان) التامة اقتضاؤها خبرا يقارن زمانها وبقيت تقتضيه مرفوعا يقارن زمانها كما كان يقارنه الخبر، فلا فرق بينهما أصلا[3] وكان الناقصة التي هي عبارة عن الزمان إنما هي داخلة على المبتدأ والخبر فلا تدخل إلا على ما ثبت معناه وعرف وجوده [4]. وذكر سيبويه أنه قد يكون لـ(كان) موضعٌ آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كانعبد الله أي : قد خلق عبد الله وتقول: وقد كان الأمر أي: وقع الأمر[5].

وأشار ابن القيم إلى لغة من يقول : كان زيد قائم، فيجعل الحديث هو الفاعل لكان فيكون معمولها معنويا لا لفظيا كأنك قلت: كان هذا الحديث، وأضمرت الشأن والحديث، ودلت عليه قرينة الحال والمسألة على حالها لأن الجملة حينئذ بدل من ذلك الضمير؛ لأنها في معنى الحديث، وذلك الحديث هو الأمر المضمر [6]. فهذا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 282/2.

(2) سيويه، الكتاب، 326/1-327.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 282/2.

(4) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 65.

(5) سيبويه، الكتاب، ج85/1.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 238/2؛ سيبويه، الكتاب، 118/1.

4.3 الضمائر

1. معنى الضمير:

الضمير اسم وضع ليدل على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، والنحاة يقسمون الضمير إلى بارز ومستتر[1]، والضمير من الوصلات في كلام العرب حيث جعل وصلة إلى ارتباط الجمل بالمفردات، خبرا وصفة وحالاً[2]، ويجب إبراز الضمير إذا جرى على غير من هُوَ لَهُ، صفة أو صلة أو خبرا أو حالا [3]. وهذا مختص بأسماء الفاعل والصفات، أما في غير ذلك فيبرز الضمير في مواضع كثيرة.

2. حذف الضمير:

وجاء في البدائع جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ، وعليه قراءة ابن عامر في قوله تعالى : (وكلٌّ وعدَ الله الحسنى) الحديد/10 برفع (كلٌّ)[4]، قال أبو جعفر : وقد أجاز سيبويه مثل هذا على إضمار (الهاء) وأبو العباس محمد بن يزيد لا يجيز هذا في منثور ولا منظوم إلا أن يكون فيه غير ما قدره سيبويه[5].

3. الضمير يعود إلى الأقرب

ومما ذكره أيضا أن الضمير يعود إلى الأقرب وذلك بقوله : (إنما يعود الضمير على المذكور القريب وأنه يرجع إلى الأقرب عند سلامته من معارض يقتضي الأبعد[6]نحو قوله تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم) التوبة/122، فالذي أوجب لهم دعوى أن النفير في

---

(1) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 83/1.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 106/1.

(3) ابن جني، الخصائص، 213/1.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 178/1؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، ج 370/2، 201؛ الزمخشري، الكشاف، 474/4.

(5) النحاس، إعراب القرآن، ج342/4.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 360/4.

طلب العلم أنهم رأوا الضمير إنما يعود على المذكور القريب فالمنذرون هم النافرون وهم المتفقهون والسياق يقتضي أن القاعد هو المتفقه المنذر للنافر الراجع[1].

4. تحديد الضمير:

في قوله تعالى: (ولكل وجهة هو موليها) البقرة 148.

أخبر تعالى عن اختصاص كل أمة بقبلتهم فقال :و(كل وجهة هو موليها) وأصح القولين، أن المعنى هو متوجه إليها أي : موليها وجهه، فالضمير راجع إلى (كل) والعرب تحذف من (كل) و(بعض) فيقولون كلٌّ منطلق أي : كلُّ رجلٍ، والتقدير ولكل أمة وأهل ملة [2] وقيل: إلى الله. أي:الله موليها إياه [3]، وليس بشيء؛ لأن الله لم يول القبلة الباطلة أحدا وقوله : (فاستبقوا الخيرات) المائدة/48، البقرة/148.مشعر بصحة هذا القول أي إذا كان أهل الملل قد تولوا الجهات فاستبقوا أنتم الخيرات وبادروا إلى ما اختاره الله لكم ورضية . وكذلك لم يتقدم لاسمه تعالى ذكر يعود الضمير عليه في الآية، وإن كان مذكوراً فيما قبلها، ففي إعادة الضمير إليه تعالى دون كلّ، ردّ الضمير إلى غير من هو أولى به، ومنعه من القريب منه اللاحق له . ولو عاد الضمير عليه تعالى لقال : هو موليه إياها، هذا وجه الكلام، كما قال تعالى : (نُوَلّه ما تولى) النساء/115 فوجه الكلام أن يقال : ولاّه القبلة، ولا يقال: ولى القبلة إياه، فتأمله[4].

5. التأكيد من خلال ضمير الفصل:

في قوله تعالى :و(ما يَنْزَغَنَّك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله إنه سميع عليم) الأعراف/200، وقوله: (وإما ينزغنك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم) فصلت/36. فأكد بـ(إنَّ) وبضمير الفصل وأتى باللام في (السميع العليم) وقال في الأعراف (إنه سميع عليم) وسر ذلك والله أعلم -أنه حيث اقتصر على مجرد الاسم، ولم يؤكده، أريد أثبات مجرد الوصف الكافي في الاستعاذة، والإخبار

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 360/4؛ الزمخشري، الكشاف، 323/2.

(2) النحاس إعراب القرآن، ج108/1.

(3) الزمخشري، الكشاف، ج205/1.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج347/4،337.

بأنه سبحانه يسمع، ويعلم، فيسمع استعاذتك، ويعلم ما تستعيذ منه، فيدفعه عنك، وامتاز المذكور في سورة فصلت بمزيد التأكيد والتعريف والتخصيص؛ لأن سياق ذلك بعد إنكاره سبحانه على الذين شكُّوا في سمعه لقولهم، وعلمه بهم، فجاء التوكيد في قوله: (إنه هو السميع العليم) في سياق هذا الإنكار[1].

5.3 الأدوات والحروف

إن عناية ابن القيم بـ بحث الأدوات والحروف إنما لأهميتها ونفعها العظيم في إثبات الأحكام الفقهية التي يحتاج إليها الفقيه إلى معرفة معانيها لكثرة وقوعها في الأدلة، لذلك نرى علماء الأصول لم يقتصروا على ذكرها في كتبهم وإنما نوَّهوا إلى عظيم شأنها وأهميتها ورفعة قدرها ويظهر إبداع ابن القيم جليًّاً في حديثه عن الحكمة في اختيار الحروف لبيان إعجاز القرآن ومن هذه الحروف:

1.5.3 حروف العطف

أ. الواو: الواو العاطفة:

الواو أصل حروف العطف، فمتى رأيت حرفا من حروف العطف مع الواو ، فالواو هي العاطفة دونه[2].

تناول ابن القيم حروف العطف كما تناولها الأصوليون ، لاستنباط الأحكام الشرعية، فعند حديثه عن الواو في قوله تعالى: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) المائدة/6.

يرى ابن القيم أن (الواو) تفيد الترتيب وذلك بقوله : (إن الفعل الواحد هو هنا الوضوء يحصل من ارتباط أجزائه بعضها ببعض فدخلت الواو بين الأجزاء للربط فأفادت الترتيب ولا يلزمه من ذلك لا تفيد الترتيب بين أفعال لا ارتباط بينها نحو: (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) البقرة/43، أن لا تفيده بين أجزاء فعل مرتبطة

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 397/2.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 665/1؛ المرادي، ابن أم قاسم (749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، الطبعة الأولى، 1975م.

بعضها ببعض وهو قول ابن أبي موسى من أصحاب أحمد)[1] ورأي الشافعي وأحمد، أن الترتيب واجب[2].

أما رأي الأحناف فهو مع الجمهور في قولهم: الواو لمطلق الجمع[3]، وتبعهم الزمخشري في المفصل[4].

وقالوا في هذه الآية بعدم وجوب الترتيب في أعضاء الوضوء؛ لأن العطف بالواو فلو قيل بوجوب الترتيب يكون زيادة على الكتاب ، أما ما نسب إلى أبي حنيفة بأنه قال بالترتيب ،فهو خطأ [5]. وقال السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب[6].

وأما القول الثاني فقال الفراء وقطرب وثعلب والشافعي أن الواو للترتيب حيث يستحيل الجمع[7]، فهذا الرأي يرجح رأي ابن القيم في إفادتها للترتيب في الآية الكريمة،ويرى أنه لم يعطف بالواو في قوله تعالى : (قل أعوذ برب الناس، ملك الناس، إله الناس) الناس1-4 لما فيها من الإيذان والمغايرة ،وهي ملحوظة صائبة ، ولهذا فإن أسماءه وصفاته جل شأنه ترد كثيرا في القرآن الكريم حين تتابعها بغير

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/58.

(2) الجريري، عبدالرحمن، الفقه على المذاهب الأربعة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، طبعة3مطبعة الاستقامة، مصر، ج 1/61؛ المحلى، جلال الدين، والسيوطي، جلال الدين، تعليقات خالد الحمصي الجوجا، مكتبة الملاّح، دمشق؛ الصابوني محمد علي، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، ص 229؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1/665-666.

(3) عطا، ذياب عبدالجواد، حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، دار المنارة، القاهرة، ص32.

(4) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص403.

(5) عطا، حروف المعاني، ص33.

(6) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص360.

(7) عطا، حروف المعاني، ص 33؛ ابن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ص 287-288؛ سابق، سيد، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة 2، 1392هـ-1973م. ج1/44.

الواو نحو: (السميع العليم) و(الغفور الرحيم)، والقاعدة عند ابن القيم (أن الشيء، لا يعطف على نفسه ؛لأن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل ، وأما ترك العطف في الغالب، فلتناسب معاني الأسماء،وقرب بعضها من بعض ، وشعور الذهن بالتالي منها شعوره بالأول ،ألا ترى أنك إذا شعرت بصفة المغفرة ، انتقل ذهنك إلى الرحمة)[1].

ب. الفاء:

قال ابن مالك :والفاء للترتيب باتصال [2]. وذكر ابن عقيل أن الفاء تدل على تأخر المعطوف عن المعطوف إليه متصلا به [3]. وتناول ابن القيم هذا الحرف بقوله (فهي موضوعة للتعقيب وقد تكون للتسبب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب)[4]. وهو في ذلك لا يخرج عما يراه النحاة[5]. والفرق بين الترتيب والتعقيب أن الترتيب بالمعطوف يحدث أولاً في الترتيب والمعطوف عليه يحدث بعده ، أما التعقيب فالثاني يحدث بعد الأول مباشرة[6].

وجاء في كتاب الصاحبي قول سيبويه : "والفاء هي ضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو،غير أنهاتجعل ذلك متسقا بعضه في إثر بعض ،وذلك قولك : مررت بزيد فعمر فخالد، وسقط المطر بمكان كذا ،فمكان كذا . وإنما يفرد أحدهما بعد الآخر"[7].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج156/1.

(2) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيَّه ابن مالك، ج 361/2؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 324/1؛ المرادي، الجنى الداني،121.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج156/2.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 161/1؛ سيبويه، الكتاب، 394/2؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 213-214؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، 253/1.

(5) ابن كمال باشا، أسرار النحو، ص 288؛ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص 261؛ الزمخشري، المفصل في صنعة الأعراب، ص404.

(6) عيد، النحو المصفى، ص610.

(7) ابن فارس، الصاحبي، ص142؛ سيبويه، الكتاب، 339/4.

ويمثل ابن القيم على قوله بإفادتها التعقيب بنحو: ضربته فبكى، والترتيب، نحو قوله تعالى: (أهلكناها فجاءها بأسنا) الأعراف/4دخلت الفاء لترتيب اللفظ ؛ لأن الهلاك يجب تقديمه في الذكر ؛ لأن ا لاهتمام به أولى، وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود.

وأن الترتيب في الآ ية ترتيب تفصيل على جملة فذكر الإهلاك، ثم فصله بنوعين أحدهما: مجيء الناس بياتا أي: ليلاً والثاني: مجيئه وقت القائلة)[1].

ج. أو:

وضعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها[2] لذلك وقعت في الخبر المشكوك فيه من حيث كان الشك ترددا بين أمرين، من غير ترجيح لأحدهما على الآخر[3].

وذكر الزمخشري أنها في الخبر للشك ، وفي الأمر للتخ يير والإباحة[4]، وهذا هو التحقيق الذي قال به المتقدمون كما يذكر ابن هشام ، وأنها لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب: التخير أو الإباحة، وبعد الخبر: للشك أو التشكيك[5].

وذكر غيرهم أنها حرف عطف يأتي بعد الاستفهام للشك : أزيد عندك أو بكر؟؟ تريد (أحدهما عندك؟) فالجواب: لا، أو نعم[6].

وتكون أيضاً للتخير كما في قوله تعالى: (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو ك سوتهم أوتحرير رقبة) المائدة/89. وتكون أيضا للإباحة فتقول:

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد،، ج161/1.

(2)عطا، حروف المعاني، 294ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 131/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 134/2.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 131/2.

(4) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص405.

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص263.

(6) ابن فارس، الصاحبي، ص170.

خذ ثوبا أو فرسا[1].

أما كونها للإباحة فيقول ابن القيم : (عموا أنها للإ باحة نحو: جالس الحسن أو ابن سرين) والفرق بين الإباحة والتخ يير أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الأمـــرين ولا يجوز في التخيير الجمع بينهما[2].

ويقول ابن مالك ذاكرا لـــ (أو) ستة معان:

خير أبح قســم بـــــ أو وأبهــم واشكك واضراب بها أيضاً نُمـــي[3]

ويرد ابن القيم أن مفهوم الإباحة في (أو) ليس من لفظها ، وإنما مـــن الســياق اللغوي فيقول: (فلم توجد الإباحة من لفظ (أو) ولا من معناها، ولا تكون (أو) قــط للإباحة، وإنما أخذت من لفظ الأمر الذي هو للإباحة، ويدل على هــذا أن القــائلين بأنها للإباحة يلزمهم أن يقولوا بها للوجوب إذا دخلت بين شيئين لا مــن أحــدهما ، نحو قولك للم كفر أطعم عشرة مساكين أو ا كسهم فالوجوب هنا لم يؤخذ مــن (أو) وإنما أخذ من الأمر فكذلك: جالس الحسن أو ابن سرين[4].

د. حتى: تكون للغاية[5].

قال تعالى: (سلام هي حتى مطلع الفجر) القدر/5، وتأتي بمعنى (إلى) قال تعالى: (حتى يبلغ الكتاب أجله) البقرة/236.

ذكر ابن القيم أنها مثل الواو لا تخالفها إلا أن يكون المعطوف من قبيل المعطوف عليه، فلا تقول: قدم الناس حتى خيلهم، بخلاف الواو وإن تخالفه بقوة، أو بضــعف، أو بكثرة، أو بقلة، وأما أن يفهم منها الغاية والحد فلا؛ لأن المراد يكون مــا بعــدها غاية وظرفاً، فإن يكون غاية في المعطوف عليه لا في الفعل، فإنه يجب أن يخالفــه

---

(1) ابن فارس، الصاحبي، ص170.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/164.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/159.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/164.

(5) ابن فارس، الصاحبي، ص 222؛ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النــدى ص262؛ عطــا، حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، ص 170؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيــب، 1/244.

في الأشد، والقلة، والكثرة، والأضعف فإذا قلت: مات الناس حتى الأنبياء، فالأنبياء غاية للناس في الشرف والفضل [1]. وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، فالرأس غاية لانتهاء السمكة وليس أن غاية أكلك كان الرأس ، بل يجوز أن يتقدم أكلك للرأس، وهذا مما أغفله كثير من النحويين ولم ينبهوا إليه[2].

هـ. أم:

حرف عطف نائب عن تكرار الاسم أ و الفعل نحو: أزيد عندك أم عمرو)[3] وهي لطلب التعيين بعد همزة داخلة على أحد المستويين[4].

وجاء عن ابن القيم ذكره للحرف (أم) هل هو على بابه حرف عطف كما يقول معظم النحاة، أم هو حرف استفهام كما يراه أبو عبيد معمر بن المثنى.

وتأتي إما (متصلة)لطلب التعيين وإما (منقطعة) للأضراب[5]. فيعلل، لِمَ كانت متصلة معادلة لهمزة الاستفهام دون هل ومتى وكيف ؟ فيقول: لأن الهمزة هي (أم)، للسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال ، ثم لأن الهمزة من بين حروف الاستفهام تكون للتقرير والإثبات ، فإذا قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ فأنت مقر بأن أحدهما عنده ،ومثبت لذلك ،وطالب تعينه فأتوا بالهمزة التي تكون للتقرير ، دون (هل)التي لا تكون لذلك ، إنما تستقبل بها استقبالاً وسر المسألة أن (أم) هذه مشربة معنى (أي) فإذا قلت أزيد عندك أم عمرو؟ كأنك قلت : أيُّ هذين عندك؟ لذلك تعين الجواب بأحدهما ،أو بنفيهما ،أو بإثباتهما ، وهذا خلاف (أو)،فإذا قلت :

---

(1) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 404؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/157.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/163.

(3) ابن فارس، الصاحبي 166السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2/77؛ السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص260؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 1/90؛ المرادي، الجنى الداني، 225.

(4) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص264.

(5) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 404السيوطي، الأشباه و النظائر، ج4/77؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/157.

أزيد عندك أو عمرو؟ كنت سائلا كون أحدهما عنده تخبر معين فكأنك قلت : أعندك أحدهما، فيتعين الجواب بنعم، أو لا)[1].

أما عن (أم) التي للإضراب فيتساءل ابن القيم مع كثير من النحاة أين معنى (أم) من معنى (بل)؟ وذلك بقولهم (تقديرها ببل والهمزة خارج عن أصول العربية فإن (أم)للاستفهام و (بل) للإضراب، ويا بعد ما بينهما، والحروف لا يقوم بعضها مقام بعض على أصح الطريقتين، وهي طريقة إمام الصناعة والمحققين من أتباعه)[2].

أما الإضراب: فهو إضراب (النفي)ولما لم يُ فَطِنّ كثير م ن النحاة بين هاتين النظرتين،وقع في كلامهم تخليط كثير في معناه [3]. وذكر ابن عقيل أنه إذا لم يتقدم على (أم) همزة التسويةولا همزة مغنية عن أي ف هي منقطعة،وتفيد ا لإضراب كَـ(بل) كقوله تعالىلا(ريب فيه من رب العالمين ،أم يقولون افتراه) يونس/37-38، أي: بل يقولون افتراه، ومثله: (إنها لإبل أم شاء) أي: بل هي شاء[4].

ويستشهد ابن القيم على ورود (أم) مبتدأ بهاليس قبلها استفهام في اللفظ ، وليس هذا استفهام استعلام بل تقريع وتوبيخ وإنكار ففي قوله تعالى : (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم) الكهف/9، والمعنى: أبلغت خبرهم أم حسبت أنهم كانوا من آياتنا عجباً[5].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/167.

(2) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1985م، ج2/58؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/169؛ الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد (577هـ)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي دمشق، ص305.

(3) ابن هشام الأنصاري، معنى اللبيب، 152.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/159.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/107.

2.5.3 حروف الجر

أ. **الباء:** في قوله تعالى: (عينا يشرب بها عباد الله) المطففين/28.

الفعل يشرب مضمن معنى يروي بها، وليس بمعنى (من) كما يقول الكوفيون، والتضمين أصح وألطف وأبلغ [1]. وقد ذكر ابن هشام أنها للتبعيض، وقيل في (شربن): إنه ضُمِّنَ معنى (روين)، ويصح ذلك في (يشرب بها) الإنسان/6 ونحوه، وقال الزمخشري في (يشرب بها) المعنى:يشرب بها الخمر ،كما تقول : (شربت الماء بالعسل)[2].

أما الباء في قوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم) المائدة/6، فهي ليست زائدة، بل حملت على التبعيض[3].

ب. **على:** نحو مجيء قوله تعالى :(كل من عليها فانٍ) الرحمن/26 بحرف (على) دون (فيها) وذلك؛ لأنه عند الفناء ليس الحال حال القرار والتمكين[4].

3.5.3 بعض الأدوات والحروف التي ذكرها ابن القيم في البدائع حسب الترتيب الهجائي

1. **الهمزة:** همزة الاستفهام هي :أم الباب، والسؤا ل بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال [5]، وألف الاستفهام مع (أم) تعطي معنى التسوية في قوله تعالى:(سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) البقرة/6[6]، والهمزة وأم يصطحبان

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 203/2.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 207/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك 37/3؛ المرادي، الجنى الداني، 102.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 374/4؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 206/1.

(4) المصدر نفسه، 376/4؛ المصدر نفسه، 40/3؛ المرادي، الجنى الداني، ص97.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 167/1.

(6) المصدر نفسه، 41/3.

كثيراً[1] وهو ما أشار إليه الزمخشري في الكشاف أما أحوال الفعل الماضي بعد همزة التسوية[2] فقد ذكرناها في مبحث الفعل الماضي.

2. **إذْ**: إذ الزائدة هي قول بعض ظاهرية النحاة[3] مثل أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة مستدلين على ذلك بآيات كثيرة، منها: (وإذ قال ربك للملائكة) البقرة/30[4].

وذكر ابن القيم أن (إذ)فيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان ذلك فيها حال الظرفية،نحو قوله تعالى :و(لن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) الزخرف/39[5] وقد جعلها سيبويه هاهنا حرفا بمنزلة (أن)[6].

3. **إذا**: الفرق بين (إن) و(إذا)، أن (إن)لا يعلق عليها إلا محتمل الوجود ، والعدم كقولك: إن تأتني أكرمك ولا يعلق عليها محقق الوجود ،فلا تقول: إن طلعت الشمس أتيتك، بل تقول: إذا طلعت الشمس أتيتك، وإذا يعلق عليها النوعان[7].

4. **إلاّ**: الأصل أن تكون للاستثناء[8].

وذكر ابن القيم أن فائدة الاستثناء في قوله تعالى ما(لهم من علم إلا إتباع الظن) النساء157كفائدة الاستدراك [9]ثم قال إن قول بعض الناس : إن (إلا) بمعنى (الواو)[10] فخبط منه، فإن هذا يرفع الأمان عن اللغة ويوقع اللبس في الخطاب[11]، أما (إلا) بمعنى

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 167/1؛ الزمخشري، الكشاف، 47/1-48.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 359/4-360.

(3) المصدر نفسه، 171/1.

(4) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 171/1؛ النحاس، إعراب القرآن، 44/1.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 80/1.

(6) سيبويه، الكتاب، 87/3؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مسألة 88.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 39/1.

(8) المصدر نفسه، 58/3؛ سيبويه، الكتاب، 356/2-359؛ ابن هشام الأنصاري، المغني 148/1؛ ابن فارس، الصاحبي، 184.

(9) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 54/3؛ سيبويه، الكتاب، 360/2؛ ابن فارس، الصاحبي، 186.

(10) ابن فارس، الصاحبي، 185؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 152/1.

(11) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 58/3.

(بعد) في قوله تعالى: (أفما نحن بميتين إلا موتتنا الأولى) الصافات/58-59 وكذلك في قوله تعالى لا(يذوقون فيها إلا الموتة الأولى) الدخان/56،قال بعضهم : إن (إلا) بمعنى (بعد) وهذا حسن جدا[1].

5. إن الشرطية:

إن الشرطية:هي على بابها للشرط ، نحو قوله تعالى: (إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا) مريم/18.قال بعض النحاة : (إن) بمعنى (إذ) [2]التي تكون للماضي ، وقال غيرهم: إنها للتعليل. والتحقيق فيها أنها للشرط على بابها، والشرط في ذلك داخل الكون المستمر المطلوب دوامهواستمراره دون تقيد بوقت دون وقت [3]، وإن الشرطية تقتضي تعليق شيءعلى شيء ولا تستلزم تحقق وقوعه ولا إمكانه [4]. وقد ذكر ابن القيم أن (إن)حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل [5]، ثم إنه وضح الشرط في قولهتعالى حكاية عن عيسى عليه السلا م(إن كنت قلته فقد علمته) المائدة/116فهذا شرط داخل على ماضي اللفظ وهو ماض يالمعنى قطعاً ؛ لأن المسيح إما أن يكون صدر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء ، أو يكون حكاية ما يقول يوم القيامة، وعلى التقديرين، فإنما تعلق الشرط وجزاؤه بالماضي[6].

6. أيّ:

هي راجعة في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره، فمنه أيّة الشمس لضوءها، لأنه يبينها ويميزها م ن غيره، ومنه: الآية العلامة، ومنه: إياك في المضمرات[7] ذكر ابن القيم اختلاف النحاة في توجيه قوله تعالى : (ثم لننزعنّ من كلِّ شيعة أيُّهم أشَدُّ) مريم/69.فذكر قول الخليل :أنه مبتدأ و (أشد) خبره وقول

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 58/3.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 62/1؛ ابن فارس، الصاحبي، 177؛ المرادي، الجنى الداني، 228.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 143/3.

(4) المصدر نفسه، 41/1.

(5) المصدر نفسه، 38/1.

(6) المصدر نفسه، 38/1.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 131/1.

يونسنه إرفع على جهة التعليق للفعل السابق ،وقول سيبويه : إن (أي) هنا موصولة مبنية على الضم ،وأصل الكلام :أيهم هو أشد فلما حذف صدر الصلة، بنيت على الضم، والمختار عند ابن القيم قول الخليل: إنه مبتدأ و(أشد) خبره[1].

7. حيث:

ذكر ابن القيم أن (حيث) إذا اتصلت بها (ما)الكافة ضمنت معنى الشرط [2] وجزمت الفعلين[3]،ووقوع الماضي بعدها لا يراد به الاستقبال ، خلافاً لابن مالك كما في قوله تعالى :و(من حيث خرجت فَ ولِّ وجهك شطرَ المسجدِ الحرامِ وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) البقرة/149-150، وإنما جاء الاستقبال من قبل ما تضمنه الكلام من الشرط ، ولهذا لو تجرد الكلام من الشرط لم يكن إلا للمضي كقولك: اذهب حيث ذهب فلان[4].

8. ربُّ:

ذكر ابن القيم أن الواو المتضمنة معنى ربُّ حرف عطف [5]، وهي حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى الاسمية وترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، فمن الأول قوله تعالى:ربما يود الذين كفروا لو كا نوا مسلمين) الحجر/2،ومن الثاني : قول الشاعر:

ألا رب مولودٍ ليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلده أبوانِ

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/128-129-130؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 162/1؛ سيبويه، الكتاب، 2/419-420؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 143/3.

(2)ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 361/4؛ ابن مالك، التسهيل، 5-6؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 262/1.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 262/1.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 361/4.

(5) المصدر نفسه، 171/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 51/3.

وأراد: عيسى وآدم عليهما السلام والقَمَر[1].

9. السين المفردة:

تشبه حروف المضارعة، ثم إنها تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال [2]، والسين مع الفعل المضارع فاصلة للمستقبل عن الحال، فصارت مع الفعل بمنزلة واحده دالة على فعل الاستقبال[3].

وقد زعم ابن القيم أن السين في (استطاع) زائدة خلافا لسيبويه والفراء [4]، حيث ذكر سيبويه أنها تزاد في (استفعل)[5]، وعلة دخولها على فعل الأمر من (أَعْوذُ) هي دلالتها على الطلب[6].

10. غير:

ذكر ابن القيم أن (غير) اسم ملازم للإضافة في المعنى[7]، وقد جرت (غير) صفة للمعرفة في قوله تعالى ﴿الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ الفاتحة/7، ولا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها ، وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين أحدهما وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو قوله تعالى : ﴿نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ فاطر/37، أو لمعرفة قريبة نحو قوله: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ الفاتحة/7؛ لأن المعرف الجنس قريب من النكرة ؛ ولأن (غير) إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 1/265-266-267؛ ابن فارس، الصاحبي، 228.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/75-79؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 1/275؛ سيبويه، الكتاب، 4/340.

(3) المصدر نفسه، 1/79؛ المصدر نفسه، 1/275؛ السهيلي، نتاج الفكر، 123.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/255؛ سيبويه، الكتاب، 4/417.

(5) سيبويه، الكتاب، 4/358.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/346.

(7) المصدر نفسه، 2/207؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 1/317؛ سيبويه، الكتاب، 2/107؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 2/275.

والثاني: أن تكون استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلا) في ذلك الكلام فتقول: جاء القومُ غيرَ زيدٍ، بالنصب[1].

11. قد: مصحوب (قد) يفيد التحقيق والتقرير[2].

12. كل: معناه دال على الإحاطة بالشيء وهو اسم واحد في لفظه جمع في معناه ، حقه أن يضاف إلى اسم منكّر شائع في الجنس[3].

ثم إن ابن القيم تناول أحكام وقوعها في حيز النفي وعكسه كقول أبي النجم.

قد أصبحت أمُّ الخيار تدَّ عي علـيَّ ذنباً كله لم أصنع[4]

حيث قال البيانيون تها إذا وقعت في حيز النفي ، كان النفي موجها إلى الشمول خاصة وأفاد ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك ما جاء كل القوم ، أما إذا وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، كقول أبي النجم في البيت السابق[5].

13. كلما:

ذكر ابن القيم أن اقتران الفعل الماضي معها يدل على صيغتين:

الأولى: إما دلالته المضي على حاله نحو قوله تعالى : (كلما جاء أمة رسولها كذبوه) المؤمنون44.

والثانية أو يراد به الاستقبال كقوله تعالى : (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا) النساء56[6].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/205-207؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 1/317-318؛ سيبويه، الكتاب، 2/361.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/370؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 1/352؛ المرادي، الجنى الداني، 269.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/174.

(4) المصدر نفسه، 1/177.

(5) المصدر نفسه، 1/177؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 1/398.

(6) المصدر نفسه، 4/361.

14. اللامات:

أ. **لام الابتداء:** تخلص المضارع للحال، وقد زعم ابن مالك أنها لا تخلصه [1]، كما في قوله تعالى: (إني ليحزنني أن تذهبوا به) يوسف/13، فإن (الذهاب) كان مستقبلاً، ولو كان الحزن حالاً لأم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره ، والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وأن التقدير: قَصْدُ أن تذهبوا والقصد حال[2].

ب. **لا الاستحقاق والاختصاص:** في قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت) آل عمران/97. وهي الواقعة بين معنى وذات نحو: (الحمد لله) الفاتحة/2[3].

ج. **لام النافية:** وهي غير عاملة لعدم اختصاصها ثم ذكر فوائدها في قوله تعالى : (ولا الضالين) الفاتحة/7 أما الفائدة الأولى: أن ذكرها تأكيد للنفي الذي تضمنه غير. والثانية: أن المراد المغايرة الواقعة بين النوعين وبين كل نوع بمفرده، والثالثة: هي رفع توهم أن (الضالين) وصف (للمغضوب عليهم) وأنهما صنف واحد وصفوا بالغضب والضلال، ودخل العطف بينهما فلما دخلت عُلِمَ أنهما صنفان متغايران مقصودان بالذكر والرابعة: أن لا يعطف بها في النفي[4].

د. **اللام المقحمة:** وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم : يا بؤس للحرب والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص [5] أما في قوله تعالى : (لا أقسم بيوم القيامة) القيامة/1 فيها أحد القولين:

إما أن يقال: هي للقسم وهو ضعيف، وإما أن يقال : أقحمت أول القسم إيذانا بنفي المقسم عليه، وتوكيده[6].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 362/4.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 445/1؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 362/4.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 220/2؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 410/1.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 213/2-214.

(5) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 426/1.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 84/1؛ الزمخشري، الكشاف، 658/4-659.

هـ. اللام العاقبة: ويسمونها لام الصيرورة ولام المآل[1]في نحو قوله تعالى : (ليكون لهم عدو) القصص/8، فهي في الحقيقة لام (كي) ولكنها لم تتعلق بالخبر لقصد المخبر عنه ، وإرادته، وإنماتعلقت بإراد ةفاعل الفعل وهو الله سبحانه أي : فعل الله ليكون كذا وكذا .ويستحيل دخول لام العاقبة في فعل الله ، فإنها حيث وردت في الكلام فهي لجهل الفاعل لعاقبة فعله ، كالتقاط آل فرعون لموسى أو لعجز الفاعل نحو:

لدوا للموت وابنوا للخراب وكلكم يصير إلى ذهاب.

وعدها ابن هشام للصيرورة[2].

فأما في فعل من لا يعزُ ب عنه مثقال ذرة ومن هو على كل شيء قدير فلا تكون قط إلا لام (كي) وهي للتعليل[3]. قال الزمخشري:والتحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون عدواً وحزناًبل المحبة والتبني ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم شبه الداعي الذي يُفْعَلُ الفعل لأجله[4].

15. لكنّ:

ذكر ابن القيم أن ما قاله السهيلي عن (لكن) بأن أصلها (لا) و(كاف الخطاب) و(إن) في قول الكوفيين، قال السهيلي: وما أراها إلا كاف التشبيه[5]؛ لأن المعنى دلي عليها إذا قلت :ذهب زيد لكنّعمرو مقيم، تريد لا ينتقل عمرو . يرى ابن القيم أن فيه من التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى، وأي حاجة إلى هذا بل هي حرف شرط موضوع للمعنى المفهوم منها ولا تقع إلاَّبين كلامين متنا فيين ومن هنا

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 83/1؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 420/1.

(2) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج32/3-33.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 83/1.

(4) الزمخشري، الكشاف، 394/3.

(5) السهيلي، نتائج الفكر، 255ابن هشام الأنصاري، المغني ، 560/1، ابن فارس، الصاحبي، 268.

قال:إنها ركبت من لا والكاف وإنّ[1]. والمعروف في كتب النحو أنها لا تقع إلا بين كلامين متغايرين في النفي والإثبات[2].

16. لمّا:

هي من الحروف عند ابن القيم موافقاً سيبويه[3]في ذلك ، وليست ظرف زمان كما هو قولكثير من النحاة [4] وللمّالشرطية هي من الحروف الروابط بين الجملتين تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها[5].

17. لو:

ذكر ابن القيم أن حقيقة هذا الحرف أنه وضع للملازمة بين أمرين يدل على أن الحرف الأول منهما ملزوم ،والثاني لازم [6]. وورد معنى (لو) بمعنى (إن) خلافا[7] للظاهر ويؤتىبها للربط لتعلق ماضٍ بماضٍ، ولهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع[8].

18. (ما) الاستفهامية:

يوى ابن القيم أن السر في حذف الألف من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر،أنهم أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى ، فحذفوا الألف؛ لأن معنى قولهم: فيم ترغب؟ في أي شيء ترغب [9]؟ وذكر ابن هشام أن السر هو بيان الفرق بين الاستفهام

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 164/1.

(2) ابن هشام الأنصاري، المغني، 558/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 153/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 201/4.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 37/1؛ أبو حيان، (745هـ) تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة1، 1986م.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 38/1، المغني 537/1.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 46/1؛ ابن فارس، الصاحبي، 252؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 490/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 220/4.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 46/1؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 502/1.

(8) المصدر نفسه، 44/1؛ المصدر نفسه، 515/1.

(9) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 128/1.

والخبر،فلهذا حذفت [1]،فحذفت في قوله تعالى : (فيمأنت من ذكراها) النازعات/43، وثبتت في قوله تعالى: (يؤمنون بما أنزل إليك) البقرة/4.

19. (ما) الزائدة:

في قولهم:ثلي ء ما جاء بك) بمعنىما جاء بك إلا شيء، أو : إنما جاء بك شيء.وفي قوله تعالى فبما(رحمة من الله لنت لهم) آل عمران /159. وقوله تعالى: (فقليلا ما يؤمنون) البقرة/88، وقوله تعالى :فبما(نقضهم ميثاقهم لعنّاهم) المائدة13.

قال ابن القيم : "أدت (ما)الزائدة هنا معنى شيئين : النفي والإيجاب، ولا تسمع إلى قول من يقول من النحاة : إن (ما) زائدة في هذا الموضع، فإنه صادر عن عدم تأمل، وقد بسطنا هذا في (الفتح المكي) وبيَّنا أن كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب"[2].

20. ما المصدرية:

في قوله تعالى : (نفس وما سواها) الشمس/7، قيل: إن (ما) مصدرية[3]، وفي قوله تعالى: (والسماء وما بناها) الشمس/5، ليست (ما)في تأويل المصدر [4] وفي قولنا: طالما يقوم زيد، (ما)مصدرية وقتية والتقدير : طال قيام زيد، أو مهيئة لدخول الفعل، ليست مصدرية ولا نكرة كما دخلت على (ربّ) مهيئة لدخولها على الفعل نحو قوله تعالى :ر(بما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) الحجر/2[5] وليس من شرط الفعل بعد (ما) المصدرية أن يكون خاصا كما ذكر السهيلي[6].

---

(1) ابن هشام الأنصاري، المغني، 574/1؛ سيبويه، الكتاب، 349/4.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 307/2.

(3) المصدر نفسه، 379/4؛ سيبويه، الكتاب، 339/2-340.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 110/1.

(5) المصدر نفسه، 119/1.

(6) المصدر نفسه، 121/1.

21. ما الموصولة:

يرى ابن القيم أن ما الموصولة لا تخلو من إبهام أبدا؛ لذلك كان في لفظها ألف آخره، لما في الألف من المد والاتساع في هواء الفم مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس[1].

أما في قوله تعالى: (والله خلقكم وما تعملون) الصافات/96. قيل: إنها مصدرية والأولى أن تكون موصولة أي والله خلقكم وخلق ألهتكم التي عملتموها بأيديكم [2]، وفي قوله تعالى: (من شر ما خلق) الفلق/2 موصولة ليس إلا، وفيها عموم وصفي لا عموم إطلاقي والمعنى: من شر كل مخلوق فيه شرٌ[3].

وذكر بعضهم أن (ما) في قوله تعالى: (والسماء وما بناها) الشمس/5، أنها بمعنى (من)[4] وهذا خطأ كما يراه ابن القيم إذ لو قيل : ومن بناها، لم يكن في اللفظ دليل على استحقاقه للقسم من حيث اقتدر على بنائها ، ولكان المعنى مقصورا على ذاته ونفسه دون الإيحاء إلى أفعاله الدالة على عظمته[5].

22. ما الكافة (المهيئة):

في قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري : (صلوا كما رأيتموني أصلي)[6] دخلت ما بين كاف التشبيه والفعل، مهيئة لدخولها عليه فهي كافة للخفض ومهيئة له أن يقع بعد الفعل[7].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 108/1؛ سيبويه، الكتاب، 349/4.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 119/1.

(3) المصدر نفسه، 357/2.

(4) النحاس، إعراب القرآن، 222/5.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 110/1.

(6) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الآذان، ج 143/1، باب 18، من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 120/1؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 592/1.

23. مِنْ الجنسية:

ذكر ابن القيم أن (مِن) في قوله تعالى: (فأخرجنا به من كل الثمرات) الأعراف57. هي لبيان الجنس لا للتبعيض[1].

24. مِنْ الزائدة:

تحدث ابن القيم عن أسرار ذكْ رِ (مِنْ) في قوله تعالى: (يغفر لكم مِنْ ذنوبكم) الأحقاف/31وحذفها في قوله تعالى : (يغفر لكم ذنوبكم) الصف12. حيث ذُكِرَتْ لأنها متعلقة بمعنى الإنقاذ والإخراج من الذنوب ، وحذفت؛ لأن الآية الثانية فيها أخبار عن المؤمنين الذين قد سبق لهم الإنقاذ من ذنوب الكفر بإيمانهم ، ولأنها لخطاب المؤمنين، وهم ليسوا واقعين في المهلكة التي قد أحاطت بالكفار[2].

25. هل:

الفرق بين هل الاستفهامية وهمزة الاستفهام: [3]

الهمزة تكون للتقدير والإثبات ، أما (هل) فلا تكون لذلك ، إنما يستقبل بها الاستفهام استقبالا فإذا قلت :أعندك زيد أم عمر فأنت مقر بأن أحدهما عندك ، ومثبت لذلك وطالب تعيينه فأتوا بالهمزة التي تكون للتقدير دون (هل)[4].

26. واو الثمانية[5]:

يرى ابن القيم أن قولهم: إن الواو تأتي للثمانية ليس عليه دليل مستقيم، وهذا قول ضعيف لا دليل عليه ، ولا تعرفه العرب، ولا أئمة العربية، وإنما هو من استنباط بعض المتأخرين، على أن في كون الواو تجيء للثمانية كلاما آخر قد ذكرناه في (الفتح المكي) وبينا المواضع التي أدعي فيها أن الواو للثمانية وأين يمكن دعوة ذلك وأين تستحيل[6]؟ أما الآيات التي ذكر فيها أن الواو واو الثمانية:

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 174/1؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 609/1.

(2) المصدر نفسه، 232/2-233.

(3) ابن هشام الأنصاري، المغني، 656/1-661.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 167/1.

(5) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 682/1-683.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 43/3-44، 326/2.

1. قوله تعالى: (التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر) التوبة/112.
2. قوله تعالى: (عسى ربه إن طلقكن أن يبدله خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات عابدات حامدات سائحات ثيبات وأبكارا) التحريم/5.
3. قوله تعالى: (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم) الكهف/22.
4. قوله تعالى: (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها) الزمر/73[1].

ولعل عناية ابن القيم ببحث هذه الحروف إنما هي لأهميتها ونفعها العظيم في إثبات الأحكام الفقهية التي تحتاج إلى معرفة معانيها، لكثرة وقوعها في الأدلة؛ لذلك نرى علماء الأصول لم يقتصروا على ذكرها في كتبهم، وإنما نوهوا بشأنها، ودلالة معانيها المختلفة.

6.3 المرفوعات

1.6.3 المبتدأ والخبر

ذكر النحويون أن المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة[2].

وأصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصاً بضرب من التخصيص بوجه تحصل فيه الفائدة من الإخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجروراً، مفيداً، معرفة مقدماً عليه بهذه الشروط الأربعة، لأنه إذا تقدَّم وكان معرفة صار كأن الحديث عنه وكأن المبتدأ المؤخر خبر

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/43-44؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 1/682-683.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص 92؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ج1/194.

عنه[1]. وعلى هذا فإن لم يكن الـ خبر مفيداً لم تفد المسألة شيئاً، وكان لا فـرق بـين تقديم الخبر وتأخيره، كما إذا قلت : في الدنيا رجلٌ، كان في عدم الفائدة بمنزلة قولك: رجل في الدنيافهنا لم تمنع الفائدة بتقديم ولا تأخير . وإنما امتنعت من كون الخبـر غير مفيد[2].

وفي هذا توجيه ابن القيم لعلاقة الـ لإسناد بين المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند) وهذه طريقة إمام النحو سيبويه الذي جعل مناط الصحة الفائدة [3]. وأحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالأعراف، وهو أصل الكلام[4].

ويتناول ابن القيم كثيراً من المسائل التي تتعلق بالجملة الاسمية، نفصـلها كمـا يلي:

1. أحوال خبر المبتدأ:

في حديث ابن القيم عن أحوال خبر المبتدأ يرى (أن خبر المبتدأ إما مفرد وإمـا جملة)[5] وهو بذلك لم يخرج عما قاله ابن مالك:

والخبر الجـزء المـتم الفائـدة كـالله بـرٌّ والأيـادي شـاهدة
ومفـرداً يـأتي ويـأتي جملـة حاويـةً معنـى الـذي سـيقت لـه
واخبرواظرف أو بحرف جـر نـاوين معنـى كـائن أو اسـتقر

ويضيف ابن القيم : "فإن كان جملة فإما أن يكون نفس المبتدأ أو غيره، فإن كان نفس المبتدأ لم يحتج إلى رابط يربطها به إذ لا رابط أقوى مـن اتحادهمـا نحـو : (قولي الحمد لله)". ونحو: هو الله أحدٌ، إذ قدَّر (هو) ضمير الشأن[6].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائـد، ج 304/2؛ سـيبويه، الكتـاب، ج 394/1؛ ابـن هشـام الأنصاري، أوضح المسالك، 203/1؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 155/1-162.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج305/2؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، 66/1.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج304/2-305؛ سيبويه، الكتاب، 394/1.

(4) سيبويه، الكتاب، 395/1.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج30/3؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 194/1.

(6) المصدر نفسه، ج30/3؛ المصدر نفسه، 197/1، 201.

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا [1]، والمخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ أو أنه هو نفسه.

2. ما يربط الخبر بالمبتدأ:

يرى ابن القيم أنه لا بد من رابط يربط الخبر بالمبتدأ لئلا يتوهم استقلال جملة الخبر عن المبتدأ [2]، وهو ما ذكره ابن عقيل في قوله: "وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا معنى قول ابن مالك : حاوية معنى الذي سيقت له"[3].

والخبر الجملة يجب أن يحوي رابطاً يربطه بالمبتدأ [4]، وذلك أن (يكون ضميراً وهو الأكثر واسم إشارة كقوله تعالى: (ولباس التقوى ذلك خير) الأعراف/26[5].

وابن القيم في ذلك يسلك مسلك النحاة في هذا، غير أن النحاة زادوا على ذلك إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر كقوله تعالى : (الحاقة ما الحاقة) الحاقة/1، وكذلك أن يكون الخبر لفظاً عاماً يشتمل على المبتدأ وغيره كقول: (بئس الخلق الخيانة)[6].

3. متى يستغنى عن الضمير الرابط في جملة الخبر العائد على المبتدأ: وهذا خلاف رأي سيبويه[7].

ذكر ابن القيم أن الخبر إذا كان جملة فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ، ومن هذه الروابط الضمير واسم الإشارة واسم ظاهر يقوم مقام الضمير، وأنه قد يستغنى عن الضمير إذا عُلم الرابط وباب هذا في التفصيل بعد الجملة، ففيه يقع الاستغناء عن

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج107/1.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 31/3؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1، 197.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج107/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج /197.

(4) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص93.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج31/3.

(6) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص 93-94؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 198/1-199.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج178/1؛ سيبويه، الكتاب، 138/1، 139.

الضمير، كقولك: المال لهؤلاء لزيد درهم، ولعمرو درهم، ولخالد درهم . ومثله السمن منوان بدرهم، فإن تفصيل المبتدأ بالجملة بعده رابط أغنى عن الضمير وهذا بخلاف قولك : زيد عمر مسافر، فإنه لا رابط بينهما فتحتاج إلى أن تقول: في حاجته[1].

وكأن ابن القيم ينظر إلى ما تحتمله جملة لزيد درهم، من تقديره، حيث التقدير : كائن أو مستقر، وكأن الرابط عنده جملة ربطتها بالمبتدأ[2]. وقد ورد في شرح ابن عقيل أنه: (إن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط واكتفي بها عن الرابط كقولك: نطقي الله حسبي) فنطقي مبتدأ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغني عن الرابط لأن قولك (الله حسبي) هو معنى (نطقي) وكذلك: (قول لا إله إلا الله)[3]. وفي قول الشاعر:

قصلأبحت أم الخيار تدَّعي علـيَّ ذنباً كلُّه لم أصنع

قال ابن القيم : أنشده سيبويه –رحمه الله- برفع (كل) واستقبح حذف الضمير العائد من الخبر، وغير سيبويه يمنعه مطلقاً، و ينشد البيت منصوباً (كلّه لم أصنع) ويرى ابن القيم أن إنشاده بالرفع هو الصواب محافظة على النفي العام الذي أراده الشاعر، وتمدَّح به عند أم الخيار، ولو كان منصوباً لم يحصل له مقصوده من التمدح، فإنه لم يفعل ذلك الذنب ولا شيئاً منه، بل يكون المعنى : لم افعل كل الذنب بل بعضه، وهذا ينافي المقصود[4].

وذكر ابن القيم أن الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ كان اتحادهما أعظم رابط يمكن، فلا وجه لاشتراط الربط بعد هذا أصلاً فإن المخاطب يعرف أن الخبر مسند

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج31/3.

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار المعرفة، 94/1.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج107/1.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 177/1؛ سيبويه، الكتاب، 138/1-139.

إلى المبتدأ، وأنه هو نفسه [1]، وقد ذكر قراءة ابن عامر لقوله تعالى "كــلٌّ وعــد الله الحسنى" الحديد/10، برفع اللام (كلٌّ) وجواز حذف الضمير العائد من الخبر[2].

4. مسوغات الابتداء بالنكرة:

يرى ابن القيم في بدائعه أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصاً بضربٍ من ضروب التخصيص بوجه تحصل فيه الفائدة من الإخبار عنه، فإن انتفت عنــه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجروراً مفيداً، معرفة، مقدماً عليه بهذه الـ شروط الأربعة لأنه إذا تقدم وكان معرفة صار كان الحديث عنه، وكان المبتدأ المؤخر خبر عنه، نحو : على زيد دين، فإنك تجده بقوة: زيد مــديان أو مدين[3].

وذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة حتى آل ببعضهم أن جعل فــي الباب ثلاثين ضابطاً، وربما زاد غيره عليها، وذكر بعضهم أنها كلها ترجــع إلــى الخصوص والعموم، حيث قال: يقع المبتدأ نكرة إن عمَّ أو خصَّ[4].

أما ابن القيم فعنده أن هذا تكلف لا حاجة إليه (إذ مناط الصحة الفائــدة وهــذه طريقة إمام النحو سيبويه)[5].

ويظهر في هذا الرأي توجيه ابن القيم لعلاقة الإسناد بين المبتدأ (المسند إليــه) والخبر (المسند)، فالأصل تعريف المبتدأ وكذلك الخبر، وهذا مــا يســوغ الابتــداء بالنكرة اكتفاءً بالفائدة التي تحصل في هذا الإسناد.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 30/3؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 194/1.

(2) المصدر نفسه، 178/1؛ المصدر نفسه، 198/1.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 304/2؛ سيبويه، الكتاب، 394/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 203/1؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 155/1-162.

(4) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص 92-93؛ السيوطي، الأشباه والنظــائر، 66/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 197/1.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج304/2؛ سيبويه، الكتاب، 394/1-395.

وجاء في شرح قطر الندى (أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكـرة لأن النكرة مجهولة غالباً والحكم على المجهول لا يفيد و يجوز أن يكون نكـرة إن كـان عاماً أو خاصاً)[1] كما ذكرنا سابقاً.

ولكن مناط الصحة الفائدة كما جاء عند ابن القيم لا يمنع من حصر حالات كمـا فعل ابن مالك فهو يقول:

ولا يجـوز الابتـداء بـالنكرة مـا لـم تفـد كعنـد زيـد نمـره[2]

وابن القيم أراد التركيز على (الفائدة) المتحصلة في الخبر والمعنى المراد مـن الجملة، بصرف النظر عن أي مسوغ (فقولك: في الدار امرأة، بمنزلة قولك: الـدار فيها امرأة، فأخبر عن الدار بحصول المرأة في اللفظ والمعنى، فإنك لم ترد الإخبار عن المرأة بأنها في الدار، ولو أردت ذلك لحصلت حقيقة المخبـر عنـه أولاً، ثـم أسندت إليه الخبر، وإنما مقصودك الإخبار عن الدار بأنها مشغولة بامرأة"[3].

ومن التخصيصات المسوغة للابتداء بالنكرة عند ابن القيم (أن تكون موصـوفة نحو: ﴿عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك ﴾ البقرة/221، أو عامة، نحو : ما أحد خير مـن رسول الله، وهل أحدٌ عندك؟)[4].

والأصل في ا لمبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً أو خاصاً[5] كما ذكرنا، وقد ذكر ذلك ابن عقيل في شرحه على الألفية من قول ابن مالك:

ولا يجـوز الابتـداء بـالنكرة مـا لـم تفـد: كعنـد زيـد نمـره

وهل فتىً فيكم فمـا خـلٌ لنـا ورجـل مـن الكـرام عنـدنا

ورغبةٌ في الخير خيرٌ، وعمـل بـرٍّ يـزين ولـيقس مـا لـم يقـل

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص93.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/113.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/305.

(4)المصدر نفسه، ج2/305-306؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 1/203.

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص93.

وجاء في قوله: أن توصف، نحو: رجلٌ من الكرام عندنا[1].

وقد وافق ابن القيم قول سيبويه في توجيه قوله تعالى : (طاعة وقولٌ معروف) محمد/21، حيث قدَّر سيبويه الخبر طاعة أمثلُ وقول معروف أشبه وأجدر بكم [2]، وقد فضل ابن القيم هذا على من جعل المسوغ للابتداء بها هاهنا العطف عليها؛ لأن المعطوف عليها موصوف فيصح الابتداء به [3]. وإنما كان قول سيبويه أحسن عند ابن القيم؛ لأن تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضي تقييد المعطوف عليه بها، ولو قلت : طاعة أمثل لساغ ذلك وإن لم يعطف عليها[4].

ومنها أيضاً - العلل المسوغة للابتداء بالنكرة في اللفظ- أن تقع في سياق التفضيل، نحو قول عمر : تمرة خير من جرادة، ومنه وقوع النكرة في سياق تفصيل بعد إجمال كما إذا قلت : قسَّم هذه الثياب بين هؤلاء : فثوب لزيد، وثوب لعمرو، وثوب لبكر، فإن النكرة تخصصت وتعينت بتلك الثياب المقيدة[5].

ويتراءى لي أن ابن القيم لم يخرج عما قاله النحاة في مسائل الابتداء، إلا أن ابن القيم فسَّر بعض هذه العلل كما جاء في قوله : "والذي صحح الابتداء بالنكرة في (سلامٌ عليكم) أنها في حكم الموصوفة؛ لأن المسلم إذا قال: سلام عليكم، فإنما مراده سلامي عليك، كما قال تعالى : (اهبط بسلام منا) هود/48، ألا ترى أن مقصود المسلم إعلام من سلَّم عليه بأن التحية والسلام منه نفسه لما في ذلك من حصول مقصود السلام من التحيات والتودد والتعاطف "[6]. وقال سيبويه: هو دعاء وخبر ، ولم يفهم كثير من الناس قوله على وجهه بل حرَّفوه[7].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/113-114.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1/195، ج2/136.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 2/157.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/305؛ ابن هشام الأنصاري، نتائج الفكر، 409.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/306.

(6) المصدر نفسه، ج2/307.

(7) سيبويه، الكتاب، 1/395؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/297.

2.6.3 حذف الفاعل:

خلافاً لما ذكره ابن هشام في المغني أن الفاعل لا يحذف[1].

يرى ابن القيم أن الطريقة المعهودة في القرآن هي أن أفعال الإحسان والرحمة والجود تضاف إلى الله سبحانه وتعالى، فيذكر فاعلها منسوبة إليه ولا يُبنى الفعل معها للمفعول، فإذا جيء بأفعال العدل والجزاء والعقوبة حذف الفاعل وبُني الفعل معها للمفعول، وشاهد ذلك كما ذكر ابن القيم قوله تعالى حكاية عن مؤمني الجن: وأنَّا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشداً) الجن/10، فحذفوا فاعل الشر ومريده وصرحوا بمريد الرشد ونظيره في الفاتحة: (صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم، ولا الضالين) الفاتحة/7، فذكر النعمة مضافة إليه سبحانه ولما ذكر الغضب حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول [2]، فقال: (المغضوب عليهم) والضلال منسوبٌ إلى من قام به والغضب محذوف فاعله وعليهم في موضع رفع؛ لأنه اسم ما لم يُسمَّ فاعله[3].

ومثله قول الخضر في السفينة : (فأردت أن أعيبها) الكهف/79. وفي الغلامين فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك) الكهف/82، ومثله قوله تعالى: (لكنّ الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان) الحجرات/7فنسب هذا التزيين المحبوب إليه، وقال : (زُيِّن للناس حب الشهوات من النساء والبنين) آل عمران/14، فحذف الفاعل المزين ومثله قول الخليل: (الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعمني ويسقين، وإذا مرضت فهو يشفين، والذي يميتني ثم يحيين، والذي أطمع أن يغفر لي خط يئتي يوم الدين) الشعراء/78-81، فنسب إلى ربه كل كمال من هذه الأفعال، ونسب إلى نفسه النقص منها وهو المرض والخطيئة وهذا كثير في القرآن[4].

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2/366.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/200-201.

(3) النحاس، إعراب القرآن، ج1/16.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/201.

يرى ابن القيم أنه يمنع أن يكون الفاعل مستقبلاً والفعل حالاً في قوله تعالى عن يعقوب –عليه السلام-: (إني ليحزنني أن تذهبوا به) يوسف/13 ذهابهم مستقبل وهو فاعل الحزن[1].

7.3 المنصوبات

1.7.3 المفاعيل:

1. **المفعول المطلق:** وهو "المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه أو معناه كـ: قعدت جلوساً"[2]. "توكيداً لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده"[3].

وقد جاء في البدائع عن الحكمة من تأكيد الأمر بالسلام على النبي -صلى الله عليه وسلم- بالمصدر دون الصلاة عليه في قوله تعالى : (صلوا عليه وسلموا تسليما) الأحزاب 56[4].

أن التأكيد واقع على الصلاة والسلام، وإن اختلفت جهة التأكيد؛ فإنه سبحانه وتعالى أخبر في أول الآية بصلاته عليه، وصلاة ملائكته عليه، مؤكدا لـ هذا الإخبار بحرف (إنّ) مخبراً عن الملائكة بصيغة الجمع المضاف إليه، وهذا يفيد العموم والاستغراق، فإذا استشعرتْ النفوسُ أن ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم - عند الله، وعند ملائكته، بادرت إلى الصلاة عليه، وإن لم تؤمر بها، بل إذا جاء مطلق الأمر، بادرت وسارعت إلى مـ وافقة الله وملائكته في الصلاة عليه -صلوات الله وسلامه عليه- فلم يحتج إلى تأكيد الفعل بالمصدر، ولما خلا السلام من هذا المعنى، وجاء في حيز الأمر المجرد دون الخبر، حسن تأكيده بالمصدر؛ ليدل على تحقيق المعنى وتثنيته، ويقوم تأكيد الفعل مقام تكريره، كما حصل التكر ير في الصلاة خبراً وطلباً، فكذلك حصل التكرير في السلام فعلاً ومصدراً، فتأمله فإنه بديع جداً[5].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 364/4؛ الزمخشري، الكشاف، 448/2.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى 186.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج296/1.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 292/2.

(5) المصدر نفسه، 298/2.

2. المفعول له: وهو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلا[1].

يرىابن القيم أنه علة الفعل، وهي إما : علة فاعلية أو غائبة، كلاهما ينتصب على المفعولية تقول : فعلت ذلكخوفاً، وقعدت عن الحرب جبناً، وأمسك عن الإنفاق شحاً. فهذه أسباب حاملة على الفعل والترك؛ لأنها هي الغايات المقصودة منه، تقول: ضربته تأديباً، وزرته إكراماً، وحبسته صيانةً، فهذه مطلوبة من الفعل، وإذا ثبت هذا فالمعلل إذا ذكر الفعل، طلب المخاطب منه الباعث عليه؛ لما في النفوس من طلب الأسباب والغايات في الأفعال الاختيارية، شاهداً أو غائباً، فإذا ذكر الباعث أو الغاية، وهو المراد من الفعل كان خبرا بأن هذا هو مقصوده وغايته والباعث له على الفعل، فكان اقتضاء الفعل اللفظي، كاقتضاء الفعل الذي هو حدث له، فصح نصبه له كما كان واقعا لأجله[2].

3. المفعول فيه (الظرف):

ذكر ابن القيم في البدائع معنى الظرف فقال : "الزمان عبارة عن مقارنة حادث لحادث؛ مقارنة الحادث من الحركة العلوية للحادث من حركات العباد، ومعيارٌ له ولهذا سماه النحاة (ظرفا) لأنه مكيال ومعيار يعلم به مقدار الحركة، والفعل، وتقدمه، وتأخره، وقربه، وبعده، وطوله، وقصره، وانقطاعه، ودوامه"[3].

ويرىأن الإخبار عن الجثث بظرف الزمان جائز إذا كان الزمان يسع مدتها ومثَّل لذلك بقوله نحن في المئة الثامنة علما بأن جمهور النحاة لا يجيز ون ذلك فهم يؤولون: الليلة الهلال بـ: طلوع الهلال الليلة[4] وعلى هذا فإن ابن القيم يرد تكلف الحذف الذي تأوله البصريون فإذا قلت : الليلة الهلال، صح ولا حاجة بك إلى إضمار: الليلة طلوع الهلال[5].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج1/307؛ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى 188.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/275-276.

(3) المصدر نفسه، 3/37.

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد، 49.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/37، الكتاب 1/484.

بناء أمس:

تناول ابن القيم الظرف (أمس) وعلة بنائه فقال : "والنحاة يرون أن بناء (أمس) لتضمنه معنى لام التعريف، فإنه معرفة بدليل قولهم : أمس الدابر، فيصفونه بذي اللام فدل على أنه معرفة، ولا يمكن أن يكون معرفة إلا بتقدير اللام "[1] لكن ابن القيم يرى "أن (أمس) يبنى؛ لأنه صيغ من فعل ماض وهو (أمسى)"[2].

أما الظرف (الآن) من قوله تعالى : (فالآن باشروهن) البقرة/187 فظرف للأمر والإباحة، لا للفعل المأمور به، والمعنى فالآن أبحتُ لكم مباشرتهن، لا أن : فالآن مدة وقوع المباشرة منكم[3].

ثم تحدث ابن القيم عن الظروف المقطوعة عن الإضافة، كقبل وبعد، فهي تبنى على الضم، قياسا على هذا يوجه قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما كنت خليلاً من وراءُ وراءُ)[4] في أحد رواياته وكذلك ما أنشده الجوهري في صحاحه:

إذا أنا لم أُوَمَنْ عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ

بالضم[5].

ويرى ابن القيم أن العامل الواحد يعمل في ظرفين إذا تضمن أحدهما الآخر نحو سرت يومَ الخميس بُكْرَةً ولا يجوز أن يعمل إلا أن يتداخلا ويصح الجمع بينهما[6].

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1/126.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/71-72.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/362؛ النحاس، إعراب القرآن ج 1/126؛ الزمخشري، الكشاف 1/232.

(4) مسلم، صحيح مسلم، 195، ج1/187 من حديث حذيفة بن اليمان، وأبي هريرة -رضي الله عنهما-.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/363-364.

(6) المصدر نفسه، 2/285.

2.7.3 الحال

وهو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة [1]، الذي يقع في جواب (كيف)[2]. وتسميتها (حالاً) تعبير نحوي اصطلاحي، كذلك قولهم: نصب على القطع من المعرفة وكل ما دل على هيئة، صح أن يقال عنه (حال)[3].

والحال صفة في المعنى، وكل صفة علم قدمت عليه، انقلب الموصوف عطف بيان نحو: مررت بالكريم زيد، وكذلك غير العلم، كقولك : مررت بالكريم أخيك؛ لأن الثاني تابع له مبين له[4].

وتحدث ابن القيم عن أقسام الحال وذكر أنها أربعة : مقيدة، ومقدرة، ومؤكدة، وموطئة، فإذا كانت الحال صفة لازمة للاسم كا ن حملها عليه على جهة النعت أولى بها، وإذا كانت مساوية للفعل غير لازمة إلا في وقت الإخبار عنه بالفعل ولا تكون إلا مشتقة من فعل؛ لأن الفعل حركة غير ثابتة، وقد تجيء غير مشتقة لكن في معنى المشتق كقوله صلى الله عليه وسلم -: (وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً)[5]، فقوله (رجل) بقوة: متصورا بهذه الصورة، أما قولهم: جاءني زيد رجلا صالحا. فالصفة وطَّأت الاسم للحال، ولولا (صالحاً) ما كان (رجل) حالاً، وكذلك قوله تعالى : (لساناً عربياً) الأحقاف/46[6].

ومعنى الحال في قوله تعالى: (لسانا عربيا) الأحقاف12.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 336/1.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى 196.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 278/2- 276؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، 336/1؛ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى 196.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 358/4؛ السيوطي، همع الهوامع، 121/2؛ ابن مالك، التسهيل 171.

(5) البخاري، صحيح البخاري، 3/1.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 278/2.

فـ(لسانا) حال من كتاب، وصح انتصاب الحال عنه، مع كونه نكرة؛ لكونه قد وصف، والنكرة إذا وصفت، انتصب عنها الحال؛ لتخصصها بالصفة، كما يصح أن يبدأ بها[1].

وتحدث ابن القيم عن الحال المؤكدة بقوله: (فهي أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى ،وذلك نحو قولهم : قم قائما، وأنا زيد معروفا، هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة [2]وليس المراد بقول النحاة : حال مؤكدة، ما يريدون بالتأكيد في باب التوابع، فالتأكيد المبوب له هناك أخص من التأكيد المراد من الحال المؤكدة، وإنما مرادهم بالحال المؤكدة المقررة لمضمون الجملة، بذكر الوصف الذي لا يفارق العامل، ولا ينفك عنه، وإن لم يكن معنى ذلك الوصف، هو معنى الجملة بعينه وهذا كقولهم :زيد أبوك عطوفا . فإن كونه عطوفا، ليس معناه: كونه أباه ولكن ذِكْرَ أبوته، تشعر بما يلازمها من العطف، وكذلك قوله تعالى : (هو الحق مصدقا لما بين يديه) البقرة/91 فإن (ما بين يديه) حق، والحق يلازمه، تصديق بعضه بعضاً[3].

الحال المتداخلة:

أما الحال المتداخلة، فإذا كانت إحدى الحالين متضمنة الأخرى، نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً، وكذلك يعمل في الظرفين، إذا تضمن أحدهما الآخر : سرت يوم الخميس بكرة. ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين، ولا ظرفين إلا أن يتداخلا، ويصح الجمع بينهما[4].

الحال اللازمة:

قوله صلى الله عليه وسلم : (خلق الماءُ طهوراً)[5] فقد صرح في أنه مخلوق على هذه الصفة و (طهوراً) منصوب على الحال أي : خلق على هذه الحالة من كونه

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 236/2.

(2) المصدر نفسه، 278/2، شرح ابن عقيل ج351/1.

(3) المصدر نفسه، 279/2؛ المصدر نفسه، ج351/1.

(4) المصدر نفسه، 285/2؛ المصدر نفسه، ج350/2.

(5) أبو داوود، تهذيب سنن أبي داوود 66-67، ص27باب ما جاء فيه بئر بضاعة . النسائي، 174/1؛ الترمذي، سنن الترمذي، 66/ص32.

طهوراً، وإن كانت حالا لازمه، فهي كقولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها[1].

وقوع المصدر حالاً:

تحدث ابن القيم عن وقوع المصدر حالاً؛ فذكر اختلاف النحاة حول وقوع المصدر حالاً لمجيئه على خلاف الأصل ومنه :زيد طلع بغته [2]، وقد كثر مجيء الحال نكرة ولكنه ليس بمقيس، وفي إعراب (تضرعاً) و(خفيةً)في قوله : (ادعوا ربكم تضرعاً وخفيةً إنه لا يحب المفسدين) الأعراف/55، وجدنا المصدر (تضرعاً) يحتمل انتصابه على عدة أوجه من الإعراب، فيحتمل على المفعول المطلق أو على المفعول له أو على الحال حسب التقدير الذي يراه المعربون[3].

ويرى ابن القيم أن "انتصاب (تضرعاً وخفيةً) على الحال ويدل ذلك عنده أننا نجد اقتضاء (كيف) أشد من اقتضاء (لِمَ)لو كان مفعولاً له لكان جواباً لـ (لِمَ) ولا تحسن هنا"[4] وهذا ما رجحه السهيلي.

وجاء في تفسير هذه الآية، قول ابن جرير (تضرعاً) تذللاً واستكانة لطاعته (وخفيةً)بخشوع القلب وصمت اليقين بوحدانية الله وربوبيته فيما بينكم وبينه[5]، ويعلل ابن القيم ذلك بقوله : (أتى بالحال على لفظ المصدر لصلاحيته أن يكون صفة للفاعل وصفة للفعل المأمور به، فأنت تريد ذكره متضرعاً إليه، واذكر (تضرعاً) فأنت مريد للأمرين معاً، وذكر أيضاً فائدة لمجيء الحال مصدراً في قوله تعالى: (ادعوه خوفاً وطمعاً) الأعراف/56، وذلك لصلاحيته أن يكون صفة للفاعل وصفة

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 143/3.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج339/2؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 305/2.

(3) الفراء، معاني القرآن، 207هـ، ج17/1.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج15/3؛ الزمخشري، الكشاف، 110/2.

(5) الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج2، 26؛ الزمخشري، الكشاف، 110/2.

للفعل المأمور به [1]، وجاء في التفسير أن (خوفاً) مما عنده من وبيل العقاب و(طمعاً) فيما عنده من جزيل الثواب"[2].

أما عن فائدة مجيء الحال مصدرا في قوله تعالى: (وادعوه خوفا وطمعا) الأعراف/56 فإن ذلك لصلاحيته أن يكون صفة للفاعل وصفة للفعل المأمور به [3] وقد ذكر ابن مالك في ألفيته:

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتةً زيدٌ طلع [4]

ومن المسائل التي أطال ابن القيم البحث فيها قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطباً، وقد اعتمد ابن القيم في تفصيل هذه المسألة رأي سيبويه، في جهة انتصاب (بسرا) و(رطباً) على الحال وهو أصح القولين خلافا لما يراه الفارسي من أنه خبر كان المقدرة[5].

وقد أجاز أن يتعدى الفعل بنفسه إلى الحال ونعني بالحال صفة الفاعل التي فيها ضميره، أو صفة المفعول، أو صفة المصدر، الذي عمل فيها؛ لأن الصفة هي الموصوف، من حيث كان فيها الضمير الذي هو الموصوف نحو: سرت سريعا، وجاء ضاحكاً، وضربته قائما[6].

3.7.3 الاستثناء

تحدث عن الاستثناء في القرآن، وعقد له فصلاً مطولاً [7] وفي هذا الفصل التفت إلى آراء المعربين والمفسرين في قوله تعالى: (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) النمل/65.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3، 14.

(2) الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج2/26.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/14؛ سيبويه، الكتاب، 1/186؛ ابن جني، الخصائص، 2/203.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/280-281؛ سيبويه، الكتاب، 1/469.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/274.

(7) المصدر نفسه، ج3/46-62.

فهذه الآية تحتمل في كلام المعربين والمفسرين الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع، وحمل الزمخشري الآية على الاستثناء المنقطع[1]، وقال ابن القيم: الصواب أن الاستثناء متصل [2] وحاصل إعراب الزمخشري أنه يجعل (من) اسما موصولا في محل رفع فاعل (يعلم)، و(الغيب):مفعول به لـ (يعلم) ولفظ الجلالة بدلا من (مَنْ) الموصولة وهو استثناء منقطع؛ لأن المستثنى (الله) ليس من جنس المستثنى منه[3].

وذكر ابن مالك أن الصحيح عنده أن الاستثناء في الآية متصل، و (في) متعلق بفعل غير استقر من الأفعال المنسوبة حقيقة إلى الله تعالى، وإلى المخلوقين كذكر ويذكر كأنه قيل:يعلم من يذكر في السموات والأرض الغيب إلا الله، قال : ويجوز تعليق (في) باستقر، مستند إلى مضاف حذف، وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل: لا يعلم من استقر ذكره في السموات والأرض الغيب إلا الله، ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير؛ لكونه مرفوعاً، وهذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز في حال واحدة.

وقد وجد ابن القيم في توجيه ابن مالك للآية تكلفا واضحا لا حاجة للمعنى القرآني به من وجوه : **الأول**: ليس في الآية استعمال للفظ في حقيقته ومجازه وهي في معنى: **لايعلم** أحد الغيب إلا الله . **الثاني**: حذف عامل الظرف لا يجوز إلا إذا كان عاماًواستقراراً عاماً . **الثالث**: إدعاؤه أن عامل الظرف (استقرار) مضاف إلى ذكر محذوف استغنى به عن المضاف إليه لا نظير له . **الرابع**: ادعاؤه إضافة شيء محذوف إلى شيء محذوف، فهذا مما يُصانُ عنه الكلام الفصيح، فضلا عن كلام رب العالمين[4].

---

(1) الزمخشري، الكشاف، 378/3؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 236/2-265.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 51/3.

(3) الزمخشري، الكشاف، 378/3.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 51/3.

أما قوله تعالى : (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) الحجر/42. قال الزمخشري: هو استثناء متصل، وجعل لفظ (العباد) عاما فقد استثنى المخلصين؛ لأنه عَلم أن كيده لا يعمل فيهم، ولا يقبلونه منه[1].

أماابن القيم فقد احتكم إلى طريقة القرآن في تعيين الإضافة ففيها معنى التخصيص، والتشريف، وعباده المضافون إليه هم الذين آمنوا، وعلى ربهم يتوكلون قال تعالى: (إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون) النمل/99، وهذا يوافقه الاستثناء المنقطع؛ لأن أتباعه الغاوين لم يدخلوا في عباده المضافين إليه، وإن دخلوا في مطلق العبادة، والانقطاع في هذا قول ابن خروف وهو الصواب وقد عرفت غلط الزمخشري[2].

ثم إن ابن القيم تناول مذاهب النحاة في المستثنى من أي شيء هو مخرج؟ فمذهب الكسائي أنه مخرج من المستثنى منه وهو المحكوم عليه فقط، ومذهب الفراء أنه مخرج من الحكم نفسه.

ومذهب الجمهور أنه مخرج منهما معاً، وهو الصواب عند ابن القيم : أي أن الإخراج من الاسم والحكم، فالاسم المستثنى مخرج من المستثنى منه، وحكمه مخرج من حكمه[3].

أما عن مذهب النحاة في إعراب المستثنى التابع فقال ابن القيم : "إذا جعل المستثنى تابعا لما قبله فمذهب البصريين أنه بدل من المستثنى منه وقد نص عليه سيبويه[4]، ومذهب الكوفيين أنه عطف وهذا مذهب خال من التكلف "، كما يراه ابن القيم[5].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 55/3؛ الزمخشري، الكشاف 579/2.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 54/3-55.

(3) المصدر نفسه، 46/3؛ سيبويه، الكتاب 322/2-338.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 244/1.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 49/3؛ سيبويه، الكتاب، 324/2.

تحدث ابن القيم عن فائدة الاستثناء في قوله تعالى : (ما لهم به من علم إلا أتباع الظن) النساء157، فهي عنده كفائدة الاستدراك [1]، فيكون الكلام قد تضمن نفي العلم عنهم وإثبات ضده لهم وهو الظن الذي لا يغني من العلم شيئاً، وقد ذكر صاحب الكشاف أنه استثناء منقطع لأن اتّباع الظن ليس من جنس العلم[2].

8.3 المجرورات

1.8.3 الإضافة

يرى ابن القيم أن الإضافة تفيد التخصيص والتشريف[3] وهي على ضربين : أحدهما: ضم الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، والآخر : ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (مِن) وكلاهما ليس الثاني فيه بالأول[4].

وجاء في البدائع أن الإضافة إلى اسم الله كما وردت في القرآن نوعان:

الأول: إضافة مفعول إلى فاعله، والثاني إضافة صفة إلى الموصوف بها [5]. وأن إضافة الموصوف إلى الصفة في قوله تعالى : (حق اليقين) الواقعة/95، وقوله تعالى: (علم اليقين) التكاثر/5 هي من إضافة الجنس إلى نوعه [6]، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه، فالحق خالص الشيء وواضحه، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل[7].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 54/3.

(2) الكشاف 587/1، أوضح المسالك 261/2-262. لابن جني، تحقيق عبدالحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 1، 1421هـ-2001م.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 191/2؛ ابن جني، الخصائص، 267/2.

(4) ابن جني، الخصائص 268/2.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 340/2.

(6) المصدر نفسه، 187/2.

(7) ابن جني، الخصائص 522/2-523.

ثم إنه تحدث عن إضافة المصدر إلى فاعله وأنه أرجح من إضافته إلى مفعوله [1] قياسا على إضافته إلى المضمر، ولا تجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله المظهر قياسا على عدم إضافته إلى المضمر [2]، والفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول كقراءة ابن عامر قوله تعالى: (قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) الأنعام/137. حمل على المكثور المرجوح بفتح الدال [3]. ويرى ابن جني أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح[4].

وابن القيم يجيز حذف تاء المصدر للإضافة نحو قوله تعالى : (أقام الصلاة) الأنبياء/73على هذه اللغة قرأ بعض القرَّاء قوله تعالى: (ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عِدة) التوبة/46، بالهاء أي: عدته فحذف التاء[5].

2.8.3 حذف المضاف

ذكر ابن جني أن:

حذف المضاف باب كثير واسع، وقد وقع منه في القرآن الكريم –وهو أفصح الكلام- أكثر من مائة موضع بل ثلثمائة موضع، وفي الشعر منه مالا أحصيه؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع[6].

ففي قوله تعالى: (وأسأل القرية) يوسف/82 اتخذ ابن القيم موقفاً مخالفاً لتوجيه بعض النحاة الذين يرون أن هذه الآية شاهد على حذف المضاف وإقامة المضاف

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 187/3؛ ابن جني، الخصائص، 136/2.

(2) ابن جني، الخصائص، 136/2.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 221/2؛ ابن جني، الخصائص، 177/2؛ الزمخشري، الكشاف، 70/2؛ النحاس، إعراب القرآن، 105/2.

(4) ابن جني، الخصائص، 164/2.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 30/3؛ ابن جني، الخصائص، 391/1؛ الزمخشري، الكشاف، 275/2.

(6) ابن جني، الخصائص، ج 142/2، 71، 214، ج129/2؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 390/2-392.

إليه مقامه[1]. فيقول: (إن "القرية" إن كانت اسما للسكان كما هو المراد منها في أكثر القرآن والكلام، فلا مجاز ولا حذف، وإن كان المراد بها المسكن فعلى حذف المضاف)[2].

وذكر النحاس في إعراب القرآن قول سيبويه :أنه لا يجوز : كلِّم هنداً. وأنت تريد: غلام هند؛ لأن هذا مشكل [3]. وهذا يوافق ما جاء به ابن القيم من عدم حذف المضاف ويخالف ما جاء به ابن جني في باب (شجاعة العربية) أنه يكثر حذف المضاف في اللغة العربية حيث عقد له فصلا في الخصائص تحدث فيه عن أسلوب الحذف ومظاهره في اللغة[4].

ولكن ابن القيم لا يرتضي حذف المضاف ويقول : بأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ إدعاؤه مطلقاً، ويعلل ذلك ا لرأي بقوله: (وإلا للتبس الخطاب، وفقد التفاهم، وتعطلت الأدلة، إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأموراً به أو منهياً عنه أو مخبراً به، إلا ويمكن على هذا أن يقدَّر له لفظ مضاف يخرجه من تعلق الأمر والنهي والخبرية، فيقول الملحد في قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت) آل عمران/97 أيمعرفة الحج، ثم يقول : وإنما يضمر المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة كما إذا قلت :أكلت الشاة . فإن المفهوم من ذلك أكلت لحمها، فحذف المضاف لا يلبس)[5].

وقد حمل بعض المعربين كَـ (أبي عبيدة)[6]قوله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) الأعراف/56. كلمة (قريب) على هذا المسلك، أعني على حذف

---

(1)ابن جني، الخصائص، ج 142/2؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 167/3، 177؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 390/2-391.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج237/2.

(3) النحاس، إعراب القرآن، ص356.

(4) ابن جني، الخصائص ج140/2-206 باب شجاعة العربية.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج21/3.

(6) النحاس، إعراب القرآن، ج140/2.

المضاف، والتقدير: إنَّ مكان الرحمة قريب من المحسنين، ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره[1].

وقد ردَّ ابن القيم هذا الا دعاء، ونفى ما ذكر في توجيه الآية من أنها من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه بقوله : (فهذا وإن ارتضاه غير واحد من الفضلاء فليس بقوي لأنه إنما يعرف مجيئه في الشعر ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر، وحمل القرآن على المكثور الذي خلافه أفصح منه، ليس بسهل) [2].

وبهذا نجد ابن القيم يؤكد نظرته السلفية نحو ما يجب أن يحمل عليه كلام الله تعالى.

3.8.3 الحكمة في إضافة الرحمة والبركة إلى الله تعالى وتجريد السلام عن الإضافة في (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته):

جوابه أن السلام كان اسما من أسماء الله تعالى استغنى بذكره مطلقا عن الإضافة إلى المسمى، وأما الرحمة والبركة، فلو لم يضافا إلى الله لم يعلم رحمة مَنْ ولا بركة مَنْ تطلب، وجوابه الثاني : أن لفظ السلام اسم للجملة القولية بخلاف الرحمة والبركة، فإنهما اسمان لمعناهما دون لفظهما فتأمله فإنه بديع.

وجوابه الثالث: وهو أن الرحمة والبركة أتم من مجرد السلامة فإن السلامة تبعيد عن الشر وأما الرحمة والبركة فتحصيل للخير وإدامة له، وتثبيت وتنمية وهذا أكمل فإنه هو المقصود لذاته والأول وسيلة له[3].

---

(1) لابن هشام كلام طويل في الآية، نشر في كتيب (مسألة الحكمة في تذكير قريب) في قوله تعالى"إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين "، حققه: الحموز، عبدالفتاح، وصدر عن دار عمان، عمان، 1985، فراجعه أن رغبت في الاستزادة.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/21-22.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 330/2.

9.3 التوابع

1.9.3 النعت (الصفة)

وهو الوصف كقول (عاقل) و(جاهل)، وذكر عن الخليل أن النعت لا يكـــون إلا في محمود، وأن الوصف قد يكون فيه وفي غيره[1].

ومعنى النعت: هو التابع الذي يكمِّل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به[2].

ومما ذكره ابن القيم عن النعت، أنه يجيز وصف النكرة بالمعرفة في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح :و(بعثه مقاما محمودا الذي وعدته)[3][4]خلافـــا لما ذكره السهيلي من أن المبهم لا ينعت، وإنما يبين بالجنس الذي يشير إليه كقولك: هذا الرجل، أي: عطف بيان[5] أما المعرفة فإنها لا توصف بالنكرة[6].

ثم إنه أجاز إضافة الصفة إلى الموصوف موافقاً الكوفيين، والعرب تفعل ذلك في الوصف المعرفة اللازم للموصوف، لزوم اللقب للإعلام، كما لو قالوا: زيد بطة أي: صاحب هذا اللقب . أما الوصف الذي لا يثبـــت، كالقـــائم والقاعـــد، فـــلا يضـــاف الموصوف إليه، لعدم الفائدة المخصصة التي لأجلها أضيف الاسم إلى اللقب، فإنـــه لما تخصص به، كأنك قلت :صاحب هذا اللقب . وهكذا في: مسجد الجامع، وصـــلاة الأولى[7]. ويرىابن القيم أنإضافة الموصوف إلى الصفة في قوله تعالى : (حـــق اليقين) الواقعة/95، وقوله (علم اليقين) التكاثر/5من إضافة الجنس إلى نوعـــه [8]،

---

(1) ابن فارس، الصاحبي، 98.

(2) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج300/3.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 294/4؛ سيبويه، الكتاب، 118/2.

(4) البخاري، صحيح البخاري، 253/1، باب الدعاء والنداء؛ النسائي، سنن النسائي، 371/2.

(5) السهيلي، نتائج الفكر، 214.

(6) ابن جني، الخصائص، 408/1.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 14/1.

(8) المصدر نفسه، 187/2.

وليس من إضافة الشيء إلى نفسه، فالحق خالص الشيء، وأوضحه، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل[1].

كما أجاز قطع النعت إذا كان للمدح أو الذم الـ محض، تكررت النعوت أولم تكرر، وفائدته القطع من الأول، أنهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم، جددوا الكلام؛ لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان أبلغ[2].

ومنه القراءات التي تؤثر رواية في قوله عز وجل : (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعا على المدح، ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعا عليه، ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني، كل ذلك على وجه المدح، وما أحسنه هاهنا؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه؛ لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه، وبقية أسمائه –عز وجل- كالأوصاف التابعة لهذا الاسم[3].

ويضيف ابن القيم أن كل صفة علم، قُدَّمت عليه، انقلب الموصوف عطف بيان، وكل صفة نكرة، قُدِّمت عليها، انقلبت حالاً؛ لاستحالة كونها صفة تابعة مع تقدمها ، فجعلت حالاً[4] ففارقها لفظ الصفة، لا معناها فإن الحال صفة في المعنى، ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف[5].

ولا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت، أما عدم الجواز فيرى ابن القيم أنه لوجهين الأول: احتمال الضمير، فإذا حذف المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه، والثاني: عموم الصفة، فلا بد من بيان الموصوف بها ما هو، فإن أجريت الصفة مُجْرَى

---

(1) ابن جني، الخصائص، 2/522-523.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/155-156؛ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى 247؛ السهيلي، نتائج الفكر، 237؛ ابن جني، الخصائص، 1/391-392؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج3/318.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/155-156؛ ابن جني، الخصائص 1/392.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/358.

(5) ابن جني، الخصائص 2/161.

الاسم مثل: جاءني الفقيه، وجالست العالم، خرج عن الأصل الممتنع وصار كسائر الأسماء[1]، وقد يحذف الموصوف، وتقام الصفة مقامه مفردة أو جملة، وأكثر ذلك في الشعر دون النثر[2]، ولكن ابن القيم يرى أن الموصوف إنما يقبح حذفه إذا كان الوصف مشتركا فيقع اللبس، كالطويل والقبيح والحسن، ونحوه، فيتعين ذكر الموصوف؛ ليعلم أن الصفة له لا لغيره، فأما إذا غلب الوصف، واختص، ولم يعرف فيه اشتراك، فإنه يجري مجرى الاسم، ويحسن حذف الموصوف كـ : المسلم والكافر والبر والفاجر والقاصي والداني والشاهد والوالي، ونحو ذلك، فحذف الموصوف هنا أحسن من ذكره [3]. ومما يؤكد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة نحو :مررت برجل قام أخوه ألا ترى أنك لو قلت :مررت بقام أخوه ، لم يحسن[4].

وحمل بعض النحاة تذكير لفظ (قريب)من قوله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) الأعراف/56على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنه قيل : إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين مستدلين على قول سيبويه للمرأة : حائض وطامث وطالق كأنهم قالوا : شيء حائض وشيء طامث. ورد ابن القيم هذا التوجيه لمنافاته فصاحة الآية، فأي فصاحة وبلاغة في قول القائل في حائض وطامث وطالق: شيء حائض وشيء طامث؟ ولو قال سيبويه[5].

أما عن تعدد الصفات في قوله تعالى : (قل أعوذ برب الناس، ملك الناس، إله الناس) الناس/1-3لم يعطف بالواو، لمافيها من الإيذان بالمغايرة، والمقصود :

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 152/1؛ السهيلي، نتائج الفكر، 208-209.

(2) ابن جني، الخصائص 146/2-148.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 387/2، 23/3.

(4) ابن جني، الخصائص 146/2.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 23/3؛ سيبويه، الكتاب، 260/3؛ الأنباري، الإنصاف، مسألة111.

الاستعاذة بمجموع هذه الصفات حتى كأنها واحدة [1]، وقد أجاز ذلك سيبويه في باب جواز تتالي النعوت لمنعوت واحد [2]. وقدَّم الربوبيـــة لعمومهـــا، وأخَّـــر الألوهيـــة لخصوصها؛ لأنه إله من عبده وحده دون غيره [3]. والصواب: أنهما نعتان[4]، ومن الوهم أنهما عطفا بيان، كما هو قول الزمخشري [5]، فإن اختلف معنى النعت وجـــب التفريق فيها بالعطف بالواو [6]. وذكر ابن القيم أن الصـــفة تـــلازم الموصـــوف لا تفارقه؛ لأن الصفة لا تفارق موصوفها[7].

2.9.3 العطف

وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعة إن كان معرفـــة وتـ خصيصـــه إن كان نكرة[8]، والعطف نظير التثنية[9].

ويرى ابن القيم أن أصل العطف التغاير، كما في قوله تعالى: (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) الفاتحة/7، فلا يعطف الشيء على نفسه، وإن عطف الصـــفات شرطه أن تختلف مدلولاتها، وكلما كان التغاير في الصفات أبين، كان العطـــف أحسن[10][11].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 382/2؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 309/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 488/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 313/3.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 382/2.

(4) ابن هشام الأنصاري، المغني، 309/2.

(5) الزمخشري، الكشاف، ج823/4.

(6) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 313/3.

(7) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 27/3.

(8) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 346/3.

(9) ابن جني، الخصائص، 147/1.

(10) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 214/2.

(11) المصدر نفسه، 43/3.

والعامل في المعطوف مقدر في معنى المعطوف عليه، وحرف العطف أغنى عن إعادته، وناب منابه، وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع [1]، ومن الاحتياط إعادة العامل في العطف، والبدل، فالعطف نحو مررت بزيد وبعمر، فهذا أوكد معنى من : مررت بزيد وعمرو[2].

ولا يجوز عطف الـ شيء على نفسه؛ لأن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، فإن كان في الاسم الثاني معنى زائد في اللفظ الثاني، كنت مخيراً في العطف وتركه[3].

وتحدث ابن القيم عن مجيء أسماء الله تعالى في القرآن تارة معطوفة على بعضها، وتارة غير معطوفة، فأما ترك العطف فلتناسب معاني تلك الأسماء، وقرب بعضها من بعض، وشعور الذهن بالثاني شعوره بالأول، ألا ترى أنك إذا شعرت بصفة المغفرة، انتقل ذهنك منها إلى الرحمة، وكذلك إذا شعرت بصفة السمع، انتقل الذهن إلى البصر[4].

أما في قوله تعالى: (قل الحمد للهِ وسلامٌ على عباده الذين اصطفى) النمل/59.

هل السلام من الله فيكون المأمور به الحمد، والوقف التام عليه، أو هو داخل على القول، والأجر بهما جميعا؟

الجواب عنه، أن الكلام يحتمل الأمرين، ويشهد لكل منهما ضرب من الترجيح، فيرجح كونه داخلا في جملة القول بأمور، منها : اتصاله به، وعطفه عليه من غير فاصل، وهذا يقتضي أن فعل القول واقع على كل واحد منهما، هذا هو الأصل ما لم يمنع منه مانع، ومنها : أنه إذا كان معطوفاً على القول كان عطف خبر على خبر، وهو الأصل، ولو كان منقطعاً عنه، كان عطف على جملة الطلب، وليس بالحسن

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 160/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك 313/3-314.

(2) ابن جني، الخصائص 340/2.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 157/1.

(4) المصدر نفسه، 156/1.

عطف الخبر على الطلب [1]. وقال الزمخشري: أمر الله رسوله -صلى الله عليه وسلم- أن يتلو هذه الآيات الدالة على وحدانيته الناطقة بالبراهين على قدرته، وحكمته، وأن يستفتح بتحميده، والسلام على أنبيائه، ولقد توارث العلماء والخطباء والوعاظ هذا الأدب، فحمدوا الله وصلوا على رسوله أمام كل علم، وقبل كل عِظة وتذكرة[2].

3.9.3 البدل

وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة [3]، والبدل يجرى مجرى توكيد المبدل وتكريره وتثنيته[4].

الفرق بين البدل والصفة:

يقول ابن القيم في باب الفرق بين الصفة والبدل : إنك في باب البدل قاصد إلى الثاني، قد جعلت الأول مرقاة إليه، وذلك في بدل البعض من الكل، أو بدل الاشتمال، وفي باب الصفة بخلاف ذلك، إنما أنت قاصد الموصوف موضح له بصفته[5].

والبدل في تعريف النحاة هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة [6] وسمي بهذا الاسم إيذانا بأنه هو المقصود، والعامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيهما واحد[7].

أما الصفة أو النعت [8]، فهي: التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته[9]، ويجب أن تكون الصفة أعم من الموصوف في التعريف أو مساوية له[10].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 322/2.

(2) الزمخشري، الكشاف 375/3.

(3) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 398/3؛ السيوطي، الهمع، 125/2.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 367/4.

(5) المصدر نفسه، ج207/2.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/ص170؛ السيوطي، همع الهوامع، 125/2.

(7) ابن جني، الخصائص، ج2/195-196؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص129.

(8) ابن فارس، الصاحبي، ص98.

(9) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج132/2؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج304/2.

(10) ابن كمال باشا، أسرار النحو، ص163.

ويوضح لنا ابن القيم الفرق بين البدل والصفة من خلال قولـــه تعـــالى : (غيـــر المغضوب عليهم) الفاتحة/7 علماً بأن للنحاة في إعـ راب (غير) آراء عديدة، تبيحها الصنعة والقياس النحوي فتعرب : نصباً على الاستثناء وجرا على البـــدل أو علـــى الصفة[1].

يوضح لنا ذلك بقوله : أنه قال (غير المغضوب عليهم) ولم يقل: لا المغضـــوب عليهم فيقال: لا ريب أن "لا" يعطف بها بعد الإيجاب كما تقول : جاءني زيد لا عمر، وجاءني العالم لا الجاهل، وأما (غير) فهي تابع لما قبلها وهي صفة ليس إلا"[2].

وجاء قول بعضهم (أن "غير" تكون صفة أو استثناء، فإذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الإعراب، وإذا كانت استثناء فتحت نفسها، وخفضت بها ما بعـــدها [3].

ونجد ابن القيم يعلل اختياره أنها (صفة) فقط بقوله: (أما الإتيان بلفظ (غيـــر) فهـــي صفة لما قبلها فأفاد الكلام منها وصفهم بشيئين أحدهما أنهم مُنعَم عليهم، والثـــاني : أنهم غير مغضوب عليهم، فأفاد ما يفيد العطف مع زيادة في الثناء عليهم، ومدحهم، فإنه يتضمن صفتين :صفة ثبوتية، وهي كونهم منعم عليهم، وصفة سـ لبية، وهـــي : كونهم غير مستحقين لوصف الغضب، وأنهم مغايرون لأهله، ولهذا لما أريـــد هـــذا المعنى، جرت صفة على المنعـ م عليهم وإذا قيل إنها بدل قلَّت الفائـــدة فـــي (الـــذين أنعمت عليهم)؛ لأن المقصود في البدل كما أسلفنا هو الثاني، أما الأول، فهو توطئة له، ويرى أن (غير) تابعة لما قبلها فهي إذا كان متبوعها نكرة لم تكن إلا نكرة وإن أضيفت كما إذا قلت : رجل غيرك فعل كذا، وإذا كان متبوعها معرفة لـــم تكـــن إلا

---

(1) ابن مجاهد (310هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف - القـــاهرة ط2، 1400هـــ، ص11-121؛ مكي بن أبي طالب القيســـي، 437هـــ، مشـــكل إعـــراب القرآن، تحقيق ياسين السواس، دار المأمون، دمشق ط 2، 13/1؛ الفراء، معـــاني القـــرآن، 7/1؛ الزمخشري، الكشاف، 70/1؛ النحاس، إعراب القرآن، ص15.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج205/2.

(3) ابن خالوية، (370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافـ ية، بيـــروت، ص32-33.

معرفة، كما إذا قيل : المحسن غير المسيء محبوبٌ مُعظَّم عند الناس، والبر غير الفاجر مهيب، والعادل غير الظالم مجاب الدعوة، فهذا لا تكون فيه (غير) إلا معرفة ومن ادَّعى التنكير هنا غلط، وقال ما لا دليل عليه إذ لا إبهام فيها بحال فتأمله[1].

ويتراء لي أن ابن القيم قد أخذ بقصب السبق في هذه المسألة؛ لما فتح علينا من أبواب قد تظل مغلقة على من يكتفي بإعراب (غير)، دون أن يقارن بين الصفة والبدل، وقول ابن القيم: إنه لا يمكن اعتبار (غير) بدلا.

ثم تحدث ابن القيم عن مصطلح بدل العين من العين، وأنه أصح من : بدل الكل من الكل، وبعضهم يقول : بدل الموافق من الموافق؛ لأن هذا البدل يجرى فيما لا يقبل التبعيض والكل، كقوله تعالى : إلى صراط العزيز الحميد)سبأ/6، فإما أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو لا، فإن كان جزء منه، فهو بدل البعض من الكل، وإن لم يكن جزءه، فإما أن يصح الاستغناء بالأول عن الثاني أولا، فإن صح فهو بدل الاشتمال بملابس، إما وصف أو فعل أو ظرف أو مجاور أو مقصود من العين أو يكون مظروفاً للأول[2].

أما قولهم: المبدل منه في نية الطرح، كلام لا يصح أن يؤخذ على إطلاق، وإنما يكون الأول في نية الطرح في نوعين من البدل، وهما : بدل البدا، والغلط، والأكثر فيهما أن يقعا بعد: بل، والله أعلم[3].

ثم ذكر ابن القيم أنه يجوز أن تبدل الجملة من الجملة، كبدل الفعل من الفعل والجملة من المفرد وهو مذهب ابن جني[4].

والبدل في نية تكرار العامل وهو مذهب ابن خروف - إن أريد به أن العامل فيه غير العامل في متبوعه، فلا بد من إعادته إما ظاهراً وإما مقدراً، كما هو مذهب ابن خروف وغيره فضعيف جدا وهو مخالف لمذهب سيبويه[5].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/205-206-208.

(2) المصدر نفسه، 4/367.

(3) المصدر نفسه، 4/367.

(4) المصدر نفسه، 4/368؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك 3/409-411.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/366.

وذكر أن بدل البعض من الكل، وبدل المصدر من الاسم، وهما جميعا يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء، من الشيء وهما لعين واحدة، إلا أن البدل في هذين الموضعين لا بد من إضافته إلى ضمير المبدل منه، بخلاف بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة[1].

10.3 الشرط

ذكر ابن القيم اختلاف سيبويه ويونس في الاستفهام الداخل على الشرط، وقد وافق سيبويه، ثم انتقل إلى اختلاف النحاة البصريين والكوفيين في مسألة جواب الشرط المتقدم. وقد وافق الكوفيين في أن المتقدم هو الجزاء[2].

ثم تحدث عن الشرط يدخل على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعا كما في قوله تعالى: ﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾ المائدة/116، فهو يرفض تأويل فعل الشرط والجزاء بفعلين كما عند ابن السراج : إن ثبت في المستقبل أني قلته في الماضي ثبت أنك علمته، ويستدل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم -: "إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله "[3] وكقولك: إن كنت صحبت فلانا فقد أصبت خيرا. فهذه كلها مواضع ماض لفظ ومعنى"[4].

ثم إننا نجده تحدث عن تقدم جواب الشرط على الجزاء في مثل قوله تعالى : ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾ الفتح/27، ففي هذه الآية تأول الكوفيون (إن) بمعنى (إذ) أجاب البصريون من وجهين أحدهما : أن يكون الشرط وقع على دخولهم آمنين، والتقدير: لتدخلنّ المسجد الحرام آمنين إن شاء الله، والثاني: أن يكون

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 219/2.

(2) الأنباري، الإنصاف، مسألة88 ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 62/1؛ المرادي، الجنى الداني، ص213؛ سيبويه، الكتاب، 95/3-96.

(3) البخاري، صحيح البخاري، 2593؛ مسلم، صحيح مسلم، 2770؛ الترمذي، سنن الترمذي، 3179، قطعة من حديث الإفك الطويل.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج38/1-39؛ سيبويه، الكتاب، 78/3-79.

على طريق التأدب للعباد، ليتأدبوا بذلك كما قال تعالى : (ولا تَقُولَنَّ لشيء إني فاعل ذلك غدا، إلا أن يشاء الله) الكهف/23-24[1].

وعلق ابن القيم بقوله :انظر كيف جعل فعل الشرط ماضيا والجزاء مستقبلاً؛ لأن القصد كان إلى دخولهم المسجد الحرام، وعنايتهم كلها مصروفة إليه، وهممهم معلقة به دون وقوع الأفعال بمشيئة الله تعالى، فإنهم لم يكونوا يشكون في ذلك، ولا يرتابون، وأكد هذا المعنى تقدم الجزاء على الشرط، وهو إما نفس الجزاء على أصح القولين، وإما دال على الجزاء، وهو محذوف مقدر تأخيره، وعلى القولين، فتقدم الجزاء، أو تقدم ما يدل عليه، اعتناء بأمره، وتجريداً للقصد إليه، ويدل عليه أيضاً تأكيده باللام المؤذنة بالقسم المضمر كأنه قيل : والله لتدخلنَّ المسجد الحرام، فهذا كله يدلك على أنه هو المقصود المعني به[2].

ولقد تحدث عن الأداة (لو) فقال: الأداة (لو) يؤتى بها للربط، ليعلق ماض بماض كقولك: لو زرتني لأكرمتك، وبهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع؛ لأن الوضع للماضي لفظا ومعنى كقولك لو يزورني زيد لأكرمته . والمشهور أن (لو) إذا دخلت على ثبوتين نفتهم ما، أو نفيين أثبتتهما، أو نفي وثبوت، أثبتت النفي ونفت المثبت، وذلك؛ لأنها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره)[3]. وهو بذلك وافق ما جاء به من قال: إن (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، تقول: لو حضر زيد لحضرت. فامتنع هذا لامتناع ذاك[4].

---

(1)الأنباري، الأنصاف، مسألة 88؛ ابن هشام الأنصاري، المغني ج 62/1؛ سيبويه، الكتاب، ج3/76-78.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج88/1.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج44/1؛ سيبويه، الكتاب 346/4.

(4) ابن فارس، الصاحبي؛ ابن كمال باشا، أسرار النحو، ص305-306.

11.3 التقديم والتأخير

من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدم[1]وهو على ضربين ما يقبله القياس، والآخر :ما يسهله الاضطرار [2]. وقال سيبويه: إنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم[3]. وقال السهيلي: متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعنى، إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم، وتأخير ما أخر، نحو: السميع والبصير، والظلمات والنور، والليل والنهار، والجن والإنس في الأكثر، وفي بعضها الإنس والجن، وتقديم السماء على الأرض في الذكر، وتقديم الأرض عليها في بعض الآي، ونحو : سميع عليم ولم يجيء: عليم سميع، وكذلك عزيز حكيم، وغفور رحيم، وفي موضع واحد الرحيم الغفور، إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر. وليس شيء من ذلك يخلو من فائدة وحكمة لأنه كلام الحكيم الخبير[4].

واعتمد ابن القيم على قوله صلى الله عليه وسلم :نبدأ بما بدأ الله به)[5]، في توضيح التقديم والتأخير في القرآن حيث قدَّم السلام على النبي -صلى الله عليه وسلم- في الصلاة، قبل الصلاة عليه، ولهذا بُدِئَ بالصفا بالسعي، وبُدِئ بالوجه، ثم اليدين ثم الرأس في الوضوء[6].

ثم ذكر ابن القيم أن ما تقدم من الكلم، فتقديمه في اللسان على حسب تقديم المعاني في الجنان، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء : إما الزمان، وإما الطبع، وإما الرتب، وإما السبب، وإما بالفضل والكمال.

---

(1) ابن فارس، الصاحبي، 412.

(2) ابن جني، الخصائص ج158/2.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 51/1ح سيبويه، الكتاب، 68/1.

(4) السهيلي، نتائج الفكر، 267-275-306؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 51/1.

(5) مسلم، صحيح مسلم، 1218، ج888/2؛ أبو داود، سنن أبو داود، 1905، ص354، باب صفة حجة النبي؛ الترمذي، سنن الترمذي، 862؛ النسائي، سنن النسائي، 235/5؛ ابن ماجة، سنن ابن ماجة، 3074، ج1022/2. من حديث جابر رضي الله عنه.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 336/2.

أما ما تقدم بالزمان، فكعاد وثمود والظلمات والنور، فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، فالجهل ظلمة معقولة وهي متقدمة على نور العلم بالزمان، وما يتقدم بالطبع كتقدم الأعداد بعضها على بعض وتقدم الحيوان على الإنسان وتقدم العزيز على الحكيم؛ لأنه عز فلما عز حكم، وقد يكون من تقدم السبب على المسبب ومنه في القرآن :يحب التوابين ويحب المتطهرين) البقرة/222؛ لأن التوبة سبب الطهارة، وكذلك قوله تعالى : (ويل أفاك أثيم) الجاثية7؛ لأن الإفك سبب الإثم، أما ما تقدم بالرتبة كقوله تعالى : (هماز مشاء بنميم) القلم11، فتقدم هماز على مشاء بنميم لأن المشي مرتب على القعود في المكان والهماز هو العياب وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه بخلاف النميمة ومن تقدم الرتبة أيضا قوله تعالى : (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر) الحج7؛ لأن الذي يأتي راجلا يأتي من المكان القريب، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد، وذكر ابن عباس أنه من تقديم الفاضل على المفضول[1].

ومما قدم للفضل والشرف والكمال قوله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) المائدة6 ومنه أيضا تقديم النبيين على الصديقين ومنه تقديم السميع على البصير وسميع على بصير، ومنه تقدم الجن على الإنس في أكثر المواضع؛ لأن الجن تشتمل على الملائكة وغيرهم مما أجْتَنَّ عن الأبصار[2].

وذكر ابن القيم أن الأحسن في دعاء الخير أن يتقدم الدعاء به على المدعو له كقوله تعالى:(رحمة الله وبركاته عليكم) هود73 أما الدعاء بالشر فيتقدم فيه المدعو عليه على المدعو غالبا كقوله تعالى : (أن عليك لعنتي) ص78. ثم قال: والسنة في السلام تقديم لفظه على لفظ المسلَّم عليه والواقع المعتاد الذي جرى على ألسنة الشعراء والناس تقديم اسم الميت على الدعاء كما قال قائلهم:

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحما [3]

---

(1) المصدر نفسه، ج1/52-53؛ السهيلي، نتائج الفكر، 268-269.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 53/1؛ السهيلي، نتائج الفكر، 269.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 324/2-325.

12.3 مذهب ابن القيم النحوي

ابن القيم ظاهري يتمشى مع المذهب الظاهر ي ولا يخرج عنه إلى التأويل ولذلك كانت آراؤه النحوية تتمشى مع مذهبه الفقهي الذي يأخذ بظاهر النص، ولا يبتعد عنه ولا يهرع إلى التأويل إلا في حالات قليلة جدا.

وقد لخص ابن القيم مذهبه النحوي وطريقته في معالجة القضايا النحوية بقوله :

لا(يجوز تحريف كلام الله انتصا ارا لقاعدة نحوية، وهدم مئة قاعدة أسهل من تحريف معنى آية)[1].

ويرى ابن القيم (أن القرآن قد نقل إعرابه كما نقلت ألفاظه ومعانيه لا فرق في ذلك كله، فألفاظه متواترة، وإعرابه متواتر، وقواعد الإعراب والتصريف الصحيحة مستفادة منه مأخوذة من إعرابه وتصريفه وهو الشاهد على صحة غيرهما مما يحتج له بهما فهو الحجة لها والشاهد عليها)[2].

وتتضح هذه الأقوال في نحو ابن القيم عند معالجته للمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وكذلك حين مناقشته لأراء النحاة وأقوالهم وتبرز نظ رته التي تأخذ بالإتباع لما أيده الدليل ونبذ التعصب الذميم، فنجده لم يتعصب للبصريين ولا للكوفيين بل كان يوافق ويخالف بدليل، وكذلك ما وصل إليه من آراء النحاة يعرضها ويبين ما فيها من أوجه ولم يكن يتردد في تضعيف توجيه رأي نحوي قال به سيبويه أو الفراء أو غيرهما، أو إنكار إعراب قال به الزمخشري أو الزجاج أو غيرهما.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/38.

(2) ابن القيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ص91-92.

الفصل الرابع
المسائل الخلافية التي ذكرها ابن القيم

1.4 المسائل الخلافية

أوضح ابن القيم موقفه من الخلافات النحوية صراحة، وذلك بقوله "من آثر الإنصاف وسلك سبيل العلم والعدل تبين له راجح المذاهب من مرجوحها وفاسدها من صحيحها والله الموفق والهادي"[1].

وجاء عنه قوله: "إذا حُرِّر محل التفضيل صار وفاقاً، والتفضيل بدون التفصيل لا يستقيم"[2].

وفي بحثنا هذا نجد أن ابن القيم قد أورد كثيراً من آراء البصريين ووضح وجهة نظره فيها معتمداً في ذلك على الأدلة والشواهد، وكذلك بالنسبة للكوفيين فقد وافقهم في كثيرٍ من آرائهم، وإنه لا يتردد في أن يُضَعِّفَ المذهب البصري في مسألة ما إذا وجد الدليل والصواب عند الكوفيين وهو بذلك يكون أقرب إلى المذهب الكوفي، بل يبدو أنه يرى أن المذهب الكوفي هو الصحيح، حيث يقول: "والصواب المذهب الكوفي، والتقدير إنما يصار إليه عند الضرورة بحيث لا يتم الكلام إلا به فإذا كان الكلام تاماً بدونه فأي حاجة بنا إلى التقدير"[3].

كما أنه لم يكن مجرد ناقل، بل إنه غالباً ما يبدي رأيه في إصدار الأحكام والآراء وكانت شخصيته واضحة في الأحكام التي يطلقها في توضيح آراء النحاة وشرح ما غمض من أقوالهم أو في التنبيه على أغلاط المعربين الذين يحملون وجهاً إعرابياً يغاير مقصود الآية أو المعنى القرآني.

وفيما يلي عرض لـ لمسائل الخلافية التي تناولها في كتابه –بدائع الفوائد- لتتضح المسالة فيما وافق فيه الكوفيين أو ما وافق فيه البصريين:

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 112/3.

(2) المصدر نفسه، 125/3.

(3) المصدر نفسه، 43/1.

2.4 المسائل الخلافية التي وافق فيها الكوفيين:

1. القول في المؤنث بغير علامة تأنيث، مما على زنة اسم الفاعل:

يرى ابن القيم أن (التاء) حذفت من (حائض) و(طالق) و(طامث) لعدم الحاجة إليها، وأنه لا داعي لإلحاق التاء بها؛ لأن التاء دخلت للفرق بين المؤنث والمذكر فيما كان يلبس ولكن اللبس هنا ليس موجوداً لأن ما مر من الصفات صفات خاصة وهذا مذهب الكوفيين[1]، وهو الصواب[2].

أما مذهب البصريين، فأنها حذفت؛ لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل وذهب بعضهم إلى أنهم حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى ، فهو من باب حذف الموصوف ، أي شيء حائض أو طامث [3]، وقد أُوْرِدَ على هذا المذهب (مرضع) بالتاء في قوله تعالى :"يوم ترونها تذهلُ كُلُّ مرضعة عما أرضعت" الحج/2، وهو وصف تختص به الإناث.

قال ابن القيم : فإن قلت هذا خلاف مذهب سيبويه؟ قلت : فكان ماذا؟ وهل يرتضي محصّل بردّ موجب الدليل الصحيح لكونه خلاف قول عالم معين ، وهذه طريقة الخفافيش، فأما أهل البصائر فإنهم لا يردون الدليل وموجبه، بقول عالم معين أبداً، وقليل ما هم ولا ريب أن أبا بشر –رحمه الله- ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى، وأحرز من قصبات سبقه استولى من أمده على ما لم يستدل عليه غيره فهو المصلى في هذا المضمار، ولكن لا يوجب ذلك أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لاحق إلا ما قاله ، وكم لسيبويه من نص خالفه جمهور أصحابه فيه والمبرزون فيه ولو ذهبنا نذكر ذلك لطال الكلام به[4].

---

(1) الأنباري، الإنصاف، 758/2؛ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 249.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 24/3-25.

(3) الأنباري، الإنصاف، 758/2؛ النحاس، إعراب القرآن، 80/3؛ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 249؛ سيبويه الكتاب، 260/3.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 24/3.

2. القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع:

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو:أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمتُ وأكرمني زيد، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى،وذهب البصريون وابن جني [1] إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى لقربه وذهب الكوفيون إلى أنه الأول ؛لأنه المصدر به ، ودليل ذلك النقل والقياس ، وأجاز الفراء أن يعمل فيه العاملان إن استويا في طلب المرفوع وكان ا لعطف بالواو،[2]وهذا اختيار ابن القيم لبعده عن التكلف ؛ ولأن فيه حملاً على الظاهر[3].

3.إذا تقدم أداةَ الشرط جملةٌ تصلحُأن تكون جزاءً ،ثم ذُكِرَ فِعْلُ الشرطِ ولم يُذْكَر له جزاء نحو: أقوم إن قمت.

قال ابن السراج"الذي عندي أن الجواب محذوف يغني عنه الفعل الـ متقدم، قال: وإما يستعمل هذا على وجهين : إما أن يضطر الشاعر إليه وإما أن يكون المتكلم به محققاً بغير شرط ولا نية، فقال : أجيئك ثم يبدو له أن لا يجيئه إلا بسبب فيقول: إن جئتني فيشبه الاستثناء ويغني عن الجواب ما تقدم[4]. وذكر ابن القيم "أن هذا قول البصريين ولفظهم أهل الكوفة وقالوا : المتقدم هو الجزاء والكلام مرتبط به وقولهم في ذلك هو الصواب"[5].

وربما أزال من خلال هذا التوضيح ما اضطرب فيه النحاة المعربون في مبحث الشرط في مثل قوله تعالى: "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين" الفتح/27.

ففي هذه الآية تأو ل الكوفيون (إن) بمعنى (إذ) وأجاب البصريون من وجهين، الأول:أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين ، والتقدير: لتدخلن المسجد الحرام

---

(1) ابن جني، الخصائص، 13/2، 134، 162.

(2) الأنباري، الإنصاف، 83/1 مسألة 13؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، 188/4-189؛ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، 161-162؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 290/1؛ ابن جني، الخصائص، 13/2، 134، 162.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 218/1-219.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 160/2-161؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 42/1.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 42/1؛ الأنباري، الإنصاف، 632/2-633 مسألة 88.

آمنين إن شاء الله، والثاني أن يكون على طريق التأدب للعباد ، ليتأدبوا بذلك، كما في قوله تعالى : "ولا تقولَنَّ لشيءٍ إنّي فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله " الكهف/23-24[1].

ومنه قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين " الفتح/27، قال ابن القيم: (انظر كيف جعل الشرط ماضياً والجزاء مستقبلاً لأن القصد كان إلى دخولهم المسجد الحرام وإنما نهايتهم كلها مصروفة إليه وهممهم معلقة به دون وقوع الأ فعال بمشيئة الله تعالى فإنهم لم يكونوا يشكون في ذلك ،ولا يرتابون ، وأكد هذا المعنى تقديم الجزاء على الشرط وهو إما نفس الجزاء على أصح القولين دليلاً –كما تقدم تقديره- وإما دال على الجزاء وهو محذوف فقدر تأخيره على القولين فتقد م الجزاء)[2].

4. في إعراب المستثنى التابع:

يرى ابن القيم أن (المستثنى إذا جعل تابعاً لما قبله فمذهب البصريين أنه بدل، وقد نص عليه سيبويه ومذهب الكوفيين أنه عطف وهو مذهب خا لٍ من التكلف، في حين رأي البصريين فيه تكلف؛ لأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود إلى المبدل منه)[3].فأما القول بالبدل فعليه إشكالات، الأول : أنه لو كان بدلاً لكان بدل بعض، إذ يمتنع أن يكون بدل كلّ من كل ، وبدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، نحو قبضت المال نصفه، والثاني :أن حكم البدل حكم المبدل منه؛ لأنه تابع يشارك متبوعة في حكمه، وحكم المستثنى هاهنا مخالف لحكم المستثنى منه فكيف يكون بدلاً؟[4].

---

(1) الأنباري، الإنصاف، 2/632-633 مسألة 88.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/88.

(3) الأنباري، الإنصاف، 1/275 مسألة36؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/49.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/49.

5. عمل المصدر المعرف بالألف واللام:

قال البصريون: المصدر إذا دخله التنوين أو الألف واللام عَمِل عَمَلَ الفعل بمعناه لأنه أصل للفعل والفعل مشتق منه[1].

وقال الكوفيون: إذا تصرف المصدر بالألف واللام لم يعمل في الأسماء، وهذا ما اختاره ابن القيم بقوله: (إن ما احتج به سيبويه من قول الشاعر:

فلـــم أَنْكُـــلْ عـــنِ الضّـــرْبِ مسْمَعـــــا

شاذ نادر[2]، ولعله لم يجد لعمل المصدر المعروف بالألف واللام شـــاهداً فـــي البيان القرآني فردوعده شاذاً، أما إذا دخلت على اسم الفاعل قَ وّت عمله، ولهذا لا يعمل بمعنى المضي فإن اقترنتبه الألف واللام عمل ، تقول: هذا الضـــارب زيـــد أمس. وَسرُّالفرق أن الأفل واللام فيه مـ وصولة تُقَوِّي جانب الفعلية فيه، بخلافها في المصادر[3].

6. أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر؟

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو : ضرب ضرباً، وقام قياماً، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[4].

ويرى ابن القيم أن (قولهم للضرب ونحوه مصدر إن أريـــد بحـــروف مصـــدر م(ص د ر)مَصْدَر صدر يصدر مصدراً، فهو يقوي قول الكوفيين: أن المصـــدر صادر عن الفعل مشتق منه والفعل أصلهعلى هذا صادر ولكـــنهم توســـعوا فيـــه ، كصوم، وزور وعلل في صائم وبابه)[5].

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج235/1، مسألة 28.

(2) سيبويه، الكتاب، 254/1؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 369/4.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 369/4.

(4) الأنباري، الإنصاف، 235/1، مسألة 28.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 26/1.

7. الاسم من (هذا) الذال، وحدها دون الألف:

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من (ذا، الذي) الذال وحدها، وما زيدَ عليها تكثيرٌ لها، وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما واختلفوا في (ذا)[1].

ويرى ابن القيم أن أصح القولين قول الكوفيين بدليل سقوط الألف في التثنية والمؤنث وخصت الذال بهذا الاسم ؛ لأنها الخارج من طرف اللسان، فالمتكلم يشير نحوه بلفظه،أو بيده ويشير مع ذلك بلسانه فإن الجوارح خدم القلب ، فإذا ذهب القلب إلى شيء ذهاباً معقولاً، ذهبت الجوارح نحوه ذهاباً محسوساً[2].

8. كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى أو معنى فقط:

ذهب الكوفيون إلى أن (كلا وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية وأصل (كلا) (كلٌ) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث،والألف فيه ما كالألف في (الزيدان والعمران) ولزم حذفنون التثنية منهما للزومهما الإضافة ، وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، والألف فيهما كالألف في (عصا ورحا)[3]ومعنى ذلك أنهما اسم مفرد دالٌ على الاثنين ، فيجوز عود الضمير إليه باعتبار لفظه ،وهو الأكثر ويجوز عوده باعتبار معناه ، وهو الأقل، وألفها لام الفعل ليست ألف تثنية عندهم، وجاء عن ابن القيم (أن القول الأول قول الكوفيين وهو الصحيح عندهم إن شاء الله وإنكان سيبويه المُ عَظَّم المُقَدّم في الصناعة، فمأخوذ من قوله، ومتروك)[4].

9. جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[5].

ويرى ابن القيم أن (اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلاً له حقيقة متميزة ، متحصلة، فاستحق أن يوضع له لفظ يدل عليه، وأن الاسم أصل الوضع ليس هو

---

(1) الأنباري، الإنصاف، 669/2 مسألة 95.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 149/1.

(3) الأنباري، الإنصاف، 439/2، مسألة 62.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 179/1-180.

(5) الأنباري، الإنصاف، 436/2، مسألة 61.

المسمى،والحلية غير المُ حلَّى، فكذلك الاسم غير المسمى وما قال نحوي ولا عربي أن الاسم هو المسمى.

ويقولون: أجلُمسمى ولا يقولون :أحد اسم ه ذاالاسم كذا ويقولون : هــذا الرجــل مسمى بزيد، ولا يقولون :هذا الرجل اسم زيد)[1]. وهو بذلك قد وافق الكوفيين في أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

10. جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ:

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضــاً (أي: جامــداً) يتضــمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو :زيد أخوك وعمرو غلامك) وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً وأجمعوا أنه إذا كان صفة فإنه يتضمن الضمير نحو: (زيــد قــائم وعمر حسن) وما أشبه ذلك[2].

ويرى ابن القيم أن الخبر الجامد يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبتــدأ؛ لأن تفصــيل المبتدأ بالجملة بعده رابط أغنى عن الضمير فتأمل :السمن منوان بدرهم، أما المفــرد : فقد اشتهر على ألسنة النحاة أنه إذا كان مشتقاً، فلا بد من ضمير يربطه بالمبتدأ، وإن كان جامداً لم يحتج إلى ضمير، وبعضهم يتكلف تأويله بالمشتق، وتعل يل ابن القيم لذلك أن (الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ، كان اتحادهما أعظم رابط يمكــن، فــلا وجــه لاشتراط الرابط بعد هذا أصلاً فإن المخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ وأنه هو نفسه)[3]ومن هنا يعلم غلط المنطقين في قولهم : إنه لا بد من الرابط إما مضــمراً أو مظهراً)[4].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/15-16.

(2) الأنباري، الإنصاف، 1/55-56 مسألة 7.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/30-31.

(4) سيبويه، الكتاب، 1/138-139.

3.4 المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين

1. تناوب الحروف:

البصريون لا يجيزون هذا لا في لغة العرب ولا في أسلوب القرآن ، ويعتبرون كل حرف في جملة أو آية دالاً على معنا وغير نائب عن حرف آخر ، ولا يمكن أن تفسر الجملة أو الآية على معنى الحرف الآخر، أما الكوفيون فإنهم يجيزون التناوب في الحروف وتعاقبها في عملها في لغة العرب وفي أسلوب القرآن[1].

أما عن نظرة ابن القيم إلى نيابة الحروف وتعاقبها فكانت نظرته نحوية بلاغية معتمداً على مذهب سيبويه، وفقهاء أهل العربية كابن جني والزمخشري، ذلك أنه يرى القول بنيابة الحروف لم يعتمد على إدراك أسرار العربية وإنما هو قول النحاة الظاهرية حيث يقول : (القاعدة أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض ، خوفاً من اللبس وذهاب المعنى المقصود بالحرف ،ولو قُدّرَ تعاقب الحروف ، ونيابة بعضها عن بعض، فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفاً، واللبس مأموناً فيكون من باب التفنن في الخطاب ،والتوسع فيه ،وأما أن يُعَدَّ ذلك فيه من غير قرينة في اللفظ ، فلا يصح)[2].

وقد تعرض بعض المحدثين إلى هذه المسألة وخلصوا إلى حقيقتين، أولاً: بطلان نيابة بعض حروف الجر عن بعضها البعض وثانياً: بطلان مسألة التضمين بطلاناً تاماً[3].

وفي تناوب الحروف اعتمد ابن القيم على الأصل اللغوي للمذهب البصري في الأسماء والحروف، فكما أن اسم الفاعل موضوع لمعناه الخاص به ، فكذلك حروف

---

(1) الخالدي، البيان في إعجاز القرآن، 152.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/58 الأنباري، الإنصاف : 266، 456، 478، 632، 481.

(3) عواد، محمد حسن، 1402-1982، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، دار الفرقان، عمان، ط1، ص80.

المعاني موضوعة على أصلها اللغوي المراد منها فَـ(الواو) للعطف، والتشريك[1]، و(بل) للإضراب[2]، و(إلا) للاستثناء[3]، و(أو) لأحد الشيئين[4].

2. الأصل في (لكنَّ):

ذكر الكوفيون أن الأصل في (لكنَّ) (إنَّ) زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، أما الـ بصريون فاحتجوا بأ ن قالوا: قلنا إنه لايجوز ذلك ؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم[5].

وقال ابن القيم عن قول الكوفيين : (وفي هذا من التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى ، وأي حاجة إلى هذا، بل هي حرف شرط موضوع للمعنى المفهوم منها،لا تقع إلا بين كلامين مت نافيين، ومن هنا قال : إنها ركبت من (لا والكاف وإن) إلا أنهم لما حذفوا الهمزة المذكورة كسروا الكاف إشعاراً بها[6].

3. معنى (الفاء):

أما (الفاء)موضوعة للتعقيب وقد ت كون للتسبب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب[7]، وهو في هذا الحرف لا يخرج عما قاله الجمهور[8].

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 665/1.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 58/2.

(3) سيبويه، الكتاب، 356/2؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 148/1؛ ابن فارس، الصاحبي، 184.

(4) عطا، حروف المعاني، 94؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 131/1.

(5) الأنباري، الإنصاف، 213/1-214، مسألة 25.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 164/1.

(7) المصدر نفسه، 161/1؛ سيبويه، الكتاب، 394/2، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 213/1-214؛ ابن جني، سر الصناعة، 253/1.

(8) ابن كمال باشا، أسرار النحو، 288؛ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 404؛ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، 261.

4. القول في تقديم الخبر على المبتدأ:

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، نحو : (قائم زيد وذاهب عمرو) والجملة نحو: أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو) وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه: المفرد والجملة) [1].

وأجاز ابن القيم ذلك ، وأجاز أيضاً تقديم الجزاء على الشرط، فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابعٌ له، فهو من هذا الوجه رتبته التقديم[2].

5. الظرف الواقع خبراً أو حالاً أو صفة أومفعولاً ثانياً يتعلق باسم فاعل تقديره (مستقرٌ) لا بفعل:

ذهب الكوفيون إلى أن الظر ف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو (زيد أمامك) وذهب البصريون إلى أنه ينصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقرٌّ أمامك[3]، وهذا الذي عليه ابن القيم[4]، ولأن الأصل فيما مرَّ أن يكون مفرداً.

6. زيادة الحروف:

وأما القول بزيادة الحروف في التراكيب اللغوي ة ففيه نظر عند ابن القيم، وقد وجدنا بعض النحاة يرى (أن معنى الزيادة هو دخول حرف كخروجه من غير إحداث معنى)[5].

والذي عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن، إذ الزائد ما لا معنى له، وكلام الله مُنَزّه عن ذلك ،والحق أنَّمن يدعي زيادة الحرف لا يعني أنه يجوز سقوطه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل هو زائد للتوكيد [6]، فله أسوة بسائر ألفاظ التوكيد

---

(1) الأنباري، الإنصاف، 1/65-66، مسألة 9.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/44.

(3) الأنباري، الإنصاف، 1/245، مسألة 29.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 3/32-33.

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر، 1/247.

(6) الخالدي، البيان في إعجاز القرآن، 147.

الواقعة في القرآن، وهذا ما أوضحه ابن هشام بقوله : (والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً)[1].

7. الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر:

فالأمر لا يكون إلا للاستقبال، ولذلك يقترن به ما يجعله لغيره ، وأما الماضي فيصرف إلى الاستقبال، بعد أدوات الشرط ،وفي الوعد ، والإنشاء، ونحوه، لا في الخبر كقوله تعالى:"إن كنت قلته فقد علمته " المائدة/116، أما ما يصير به الماضي مستقبلاً كقولك: إن قمتَ أكرمتك،وإن زرتني أحسنت إليك، فهذا ماضي اللفظ مستقبل المعنى، وهذا خلافٌ للكوفيين بأن الأفعال قسمان[2].

8. اشتقاق لفظة (الله):

أما حديثه عن اشتقاق لفظ الجلالة (الله) فإنه يصرح في البدائع أن الصحيح أنّ (الله) أصله (الإله) كما هو قول سيبويه وأصحابه[3]. وقد نفى ما زعمه السهيلي أن لفظ الجلالة (الله) غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق[4].

9. اشتقاق لفظتي (الناس) و(الإنسان):

جاء في حديثه عن اشتقاق (الناس) و(الإنسان)من خلال تفسيره للمعوذتين ، وذكر الأصول اللغوية لمفرداتهما، فذكر أن الاشتقاق لكلمة (الناس) من (أنس) بعيد والصحيح أنه من (النوس) وسمي الناس ناساً للحركة الظاهرة والباطنة، وأما قولهم إنه من النسيان وسمي الإنسان إنساناً لنسيانه، وكذلك الناس سُموا ناساً لنسيانهم فليس هذا القول بشيء، وأين النسيان الذي مادته (ن س ي) من الناس الذي مادته (ن و س)؟ وكذلك أين هو من الإنس الذي مادته (أ ن س)؟

أما اشتقاق (إنسان): فقال: (وأما (إنسان) فهو فعلان من(ن س) والألف والنون في آخره زائدتان لا يجوز فيه غير هذا ألبتة ، إذا ليس في كلامهم (انفعل)

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،480/1، 483.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 358/4.

(3) المصدر نفسه، 283/2؛ سيبويه، الكتاب، 197/2.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 19/1-20؛ السهيلي، نتائج الفكر، 51-52.

فيتعينأنه من فعلان ، من (الإنس) ولو كان مشتقاً من شيء لكان نسياناً لا إنساناً)[1].

10. البدل ليس على نية تكرار العامل اعتماداً على مذهب سيبويه:

قولهم البدل في نية تكرار العامل إن أريد به أن العامل فيه غير العامل في متبوعه فلا بد من إعادته إما ظاهراً وإما مقدراً ، كما هو مذهب ابن خروف وغيره وهو ضعيف جداً، وهو مخالف لمذهب سيبويه فإن الذي دلّ عليه كلامه أن العامل فيهما هو الأول ويتعين هذا[2].

4.4 المسائل الخلافية التي اكتفي بذكرها ولم يبدِ فيها ترجيحاً

1. بدل النكرة من المعرفة.

قال ابن القيم : لا يشترط في بدل النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين واشترط الكوفيون ذلك محتجين بقوله تعالى(لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) العلق/15-16، واحتج البصريون بقول الشاعر:

فلا وأبيك خيرٌ منك إنّي ليُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ[3]

2. الضمير بعد لولا:

قال ابن القيم : مذهب سيبويه أنَّ (لولا) إذا اتصل بها الضمير . نحو: لولاه، ولولاك، كان مجروراً، وقال الأخفش والكوفيون : هذه الضمائر مما وقع المضمر المتصل موقع المنفصل، كما وقع المنفصل موقع المتصل في قولهم ما أنا كأنت . ثم عرض حجج الفريقين وذكر أنّه اختلف على المبرد فقيل إن هذا مذهبه، وقيل : إنَّ مذهبه قول الكوفيين والله أعلم[4].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/394-395؛ الأنباري، الإنصاف، مسألة 117.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/366؛ الأنباري، الإنصاف، 1/83 مسألة 12.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 4/368.

(4) المصدر نفسه، 3/45-46؛ الأنباري، الإنصاف، 2/687-688، مسألة 97؛ الحموز، المذهب السلفي، 60.

ومعنى كلامه أن الضمير إما أن يكون في موضع جر على مذهب سيبويه، وإما أن يكون موضع رفع على أنَّ في الكلام وضعُ ضميرِ النصبِ موضعَ ضميرِ الرفع.

خلاصة:

يبدو واضحاً أن ابن القيم أسقط مذهبه الفقهي على كل آرائه الغوية والنحوية، فنبذ التأويلات المتكلفة التي لا يُ صار إليها إلا عندا قتضاء المعنى ، أو استعصاء الحمل على الظاهر، الأمر الذي جعله أقرب إلى المذهب الكوفي في كثير من المسائل لأن الكوفيين كانوا يأخذون بظاهر النص القرآني ولا يؤولون إلا عند الضرورة، ولعل ما يميز مذهبه السلفي أيضاً الدعوة إلى إنكار المجاز اللغوي الذي يدور في فلك الصفات الإلهية وغيرها، وإنكار عطف المترادفات، وادّعاء الزيادة في القرآن والدعوة إلى القياس على الحديث النبوي الشريف ، والاحتجاج بالقراءات القرآنية كلها المتواتر منها والشاذ ، والدعوة إلى الحمل على الظاهر في كثير من المسائل.

ولم يكن متعصباً للكوفيين أو للبصر يين في ا لمسائل التي اختارها، أو عززها بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب: نظمه ونثره.

5.4 المسائل الخلافية التي انفرد بها في بدائع الفوائد

لا شك أن لثقافة ابن القيم القرآنية أثراً في إصدار بعض التعليلات النحوية واللغوية وتوجيهها، ويدلنا على ذلك استنباطه بعض الأسرار التي لا يحكمها صنعة، ولا نكاد نجدها في تعليلات النحاة ولا في كتب التفسير ومن ذلك:

1. تعليله لـ تذكير الفعل وتأنيثه:

حيث قال تعالى في قصة صالح: (وأخذ الذين ظلموا الصحية) هود/67.

وقال في قصة شعيب: (وأخذت الذين ظلموا الصيحة) هود/94.

فجعل الأول (مذكر) وفي الآية الثانية (مؤنث).

نجد التعليل في كتب النحو وكتب إعراب القرآن ينحصر في كون المصدر مؤنثاً بمعنى أن الصيحة يراد بها الصياح وهو تأنيث لفظ لا حقيقة تحته [1]، أما ابن القيم فيظهر لنا تعليلاً استمده من طريقة القرآن ونظمه، ذلك أنه ربط قصة شعيب بما أخبر عنها القرآن في مواضع متعددة وذكر أن تأنيث الفعل إنما هو لمشاكلة الآية لنظائرها، وقد أخبر تعالى عن العذاب الذي أصاب به قوم شعيب بثلاثة أمور كلها مؤنثة اللفظ. أحدها: الرجفة، في قوله تعالى : (فأخذتهم الرجفة فأصبحوا في دارهم جاثمين) الأعراف/78، والثاني: الظلة، في قوله تعالى :(فأخذهم عذاب يوم الظلة) الشعراء/189، والثالث: الصيحة في قوله تعالى :(وأخذت الذين ظلموا الصيحة) هود/94.

وجمع لهم بين الثلاثة، فإن (الرجفة) بدأت بهم فأصحروا إلى الفضاء خوفاً من سقوط الأبنية عليهم، فصهرتهم الشمس بحرِّها، ورفعت لهم (الظُّلة) فأهرعوا إليها يستظلون بها من الشمس فنزل عليهم منها العذاب وفيه (الصيحة)، فكان ذكر الصيحة مع (الرجفة والظلة) أحسن من ذكر الصياح وكان ذكر التاء، والله أعلم[2].

2. حكمة الجمع بين (الرحمن الرحيم).

حيث بين أن (الرحمن) دال على الصفة القائمة به سبحانه و (الرحيم) دال على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف والثاني للفعل، فالأول : دال على أن الرحمة صفته والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته ومصداق هذا قوله تعالى : (وكان بالمؤمنين رحيماً) الأحزاب/43 وقوله تعالى : (إنه بهم رؤوف رحيم) التوبة/17، ولم يجئ قط رحمن بهم، فعلم أن (رحمن) هو الموصوف بالرحمة، و (رحيم) هو الراحم برحمته[3].

---

(1) الفراء، معاني القرآن، 231/1؛ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 59/4.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج104/1.

(3) المصدر نفسه، ج21/1.

3. حول الأداة (أم) [1] هل هي حرف عطف أم هي حرف استفهام؟

تحدث ابن القيم عن ذلك فقال :"أنها على بابها وأصلها الأول المعادلة لهمزة الاستفهام حيث وقعت وإن لم يكن قبلها أداة استفهام في اللفظ "[2]؛ ثم إنه استشهد بمواردها في لغة العرب وأكثر من شواهد القرآن لتبيان رأيه ولعل في نظرة ابن القيم الأصولية لمعنى هذا الحرف مخالفة لرأي معظم النحاة والمعربين الذين يقدرون (أم) لمعنى (بل) و(الهمزة) في كثير من شواهد القرآن ومنها قوله تعالى: (أم له البنات ولكم البنون) الطور/39، وهم يغلّطون من يجعلها على أصلها من المعادلة والاستفهام وينكرون ذلك[3].

4. قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا مَن رحم) هود/43.

اختلفت أقوال النحاة في تفسير الاستثناء في هذه الآية [4]، وذكر منها ابن القيم قولهم: إن (عاصم) بمعنى معصوم، ووصفه بأنه فاسد، والقول الثاني: إن (من رحم) فاعل لا مفعول والمعنى لا يَعْصِم اليوم من أمر الله إلا الراحمُ . وهذا ضعيف جداً، والقول الثالث في الكلام مضافاً محذوفاً قام المضاف إليه مقامه، والتقدير : لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمهُ الله وهذا من أنكر الأقوال وأشدِّها منافاة للفصاحة والبلاغة، ولو صُرّح به لكان مُستَغثاً "[5]، ونرى أن ابن القيم رد ما تكلفه النحاة من تأويل، وتقدير، واعتمد الإيجاز في مدلول الآية وظاهرها، حيث يريد إبقاء اللفظ (عاصم) على حقيقته وإنه لا يُعصم إلا من رحمهُ الله ودل هذا اللفظ بإطاره وجلالته وفصاحته على نفي كل عاصم سواه ، وعلى نفي كل

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ج1/89.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/166-167؛ سيبويه، الكتاب، ج3/192.

(3) المصدر نفسه، ج1/166-167-168-169-170؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 1/97؛ سيبويه، الكتاب، ج3/195-196.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2/339؛ الزمخشري، الكشاف، ج2/397.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/55-56.

معصوم سوى من رحمه الله، فدل الاستثناء على المعصوم من هو وعلى العاصم وهو ذو الرحمة، وهذا أبلغ الكلام وأفصحه وأوجزه"[1].

5. الحال لا يشترط فيها أن تكون مشتقة:

أجاز ابن القيم الجوزية أن تكون الحال غير مشتقة[2]، فلا ضرورة إلى ادعاء تأويلها بالمشتق وعمدته في هذه المسألة قوله عليه السلام :(تمثل لي الملك رجلاً)[3] ويعزز هذا الحديث بقوله تعالى : (يخرجكم طفلاً) غافر/67، وقوله: (هذه ناقة الله لكم آية) هود/64. و(فتمثل لها بشراً سوياً) مريم/17 ويقول العرب :مررت بهذا العو د شجراً ثم مررت به رماداً، وعدَّ (مرَّ) معمولاً لحالٍ محذوفة أو تأويلهُ بمشتق، تعسفٌ ظاهر عنده[4].

6. أن الباء في مثل قوله تعالى: (كفى بالله حسيباً) النساء/6، ليست زائدة.

ذكر ابن هشام أن زيادة الباء في فاعل (كفى) غالبة، ويجوز أن تكون غير زائدة على أن الفاعل ضمير الاكتفاء المستتر ويجوز أن يكون (كفى) اسم فعل بمعنى (اكتف)[5].

أما ابن القيم فهي عنده ليست زائدة حملاً على مذهبهم من أنه لا يصح أن يكون في القرآن حرف زائد لغير معنى (وأما: كفى بالله شهيداً، فالباء متعلقة بما تضمنه الخبر عن معنى الأمر بالاكتفاء لأنك إذا قلت: كفى بالله أو كفاك الله زيداً قائماً، فإنما تريد أن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا السبب، فليست زائدة في الحقيقة[6].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/55-56.

(2) المصدر نفسه، ج2/276.

(3) البخاري، صحيح البخاري، 1/3؛ مالك بن أنس، الموطأ، 1/202-203؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2/276.

(4) الحموز، بحث المذهب السلفي ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية، في النحو والصرف، ص67.

(5) الحموز، عبدالفتاح، 1404هـ-1984م، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 1282، مكتبة الرشد، الرياض، 1982.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/247؛ الحموز، المذهب السلفي، ص68-69.

7. أن الخبر المشتق لا ضرورة إلى إضمار ضمير فيه:

ذهب ابن القيم إلى أن الخبر المشتق لا ضرورة إلى ر بطه بضمير، لأنه نفس المبتدأ فالمخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ من غيره، والجالب للضمير عنده هو كونه فيه معنى الفعل [1]، وذكر بعض الباحثين أن ابن القيم قريب مما ذهب إليه ابن مضاء وغيره من حيث إنَّ الصفة المشتقة تدل على صاحبها، وعلى الاسم فلفظة (ضارب) تدل على الضرب وفاعل الضرب، على الرغم مما ذهب إليه من استتار الضمير في المشتق لعمله عَمَل الفعل[2].

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/228.

(2) الحموز، المذهب السلفي، ص67.

الفصل الخامس

المصادر التي اعتمد عليها

1.5 مصادرهُ النحوية

اعتمد ابن القيم على كتب نحوية متعددة الاتجاهات وخاصة الكتب التي تمثل نحاة المدرستين البصرية والكوفية.

فنجده اعتمد كثيراً على كتب سيبويه والفراء وابن جني، كما اعتمد على كتب النحاة المتأخرين كالزمخشري والسهيلي وا بن مالك وغيرهم . لما فيها من تعليلٍ وتحليلٍ لقضايا النحو ومسائله.

المصادر التي اعتمد عليها أو استفاد منها، وموافقته لها أو معارضته إياها.

1.1.5 (الكتاب) لسيبويه

كان لابن القيم في بدائع الفوائد وقفات كثيرة مع آراء سيبويه التي كانت من أهم الأصول التي اعتمد عليها، وقد أثنى على سيبويه وقال: "لا ريب أن أبا بشر -رحمة الله- ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى، وأحرز من قصبات سبقه واستولى من أمره ما لم يستول عليه غيره فهو المصلَّى في هذا المضمار"[1].

ونلمس إجلال ابن القيملسيبويه من خلال المواضع التي وافقه فيها ورد على من يخطئه ورجح آراءه.

ومما وافق به ابن القيم سيبويه حديثه عن:

1. ضوابط الابتداء بالنكرة:

فقد أشار ابن القيم إلى تكلف النحاة في جعلهم للابتداء بالنكرة ضوابط كثيرة قد تصل إلى ثلاثين . وهو يرى أن المسوغ لذلك هو الفائدة (وهذه طريقة إمام النحاة سيبويه فإنه في كتابه لم يجعل للابتداء بها ضابطاً ولا حصرة بعدد، بل جعل مناط الصحة الفائدة وهذا هو الحق الذي لا يثبت عند النظر سواه)[2].

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج24/1.

(2) المصدر نفسه، 304/2؛ سيبويه، الكتاب، 329/1.

ففي إعراب قوله تعالى: (طاعةٌ وقولٌ معروف) محمد/21. قدَّر سيبويه الخبر: طاعةٌ مثل، وقول معروف أشبه وأجدر بكم [1]، واستحسن ابن القيم ذلك على من جعل المسوغ للابتداء بها ها هنا العطف عليها ؛لأن المعطوف عليها موصوف، فيصح الابتداء به [2]وذكر ابن القيم أن قول سيبويه أحسن ؛لأن تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضي تقييد المعطوف عليه بها ، ولو قلت طاعة أمثل لساغ ذلك وإن لم يعطف عليها[3].

2. انتصاب الحال من قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطبا.

اعتمد ابن القيم رأي سيبويه في هذه المسألة في جهة انتصاب (بسرا ورطبا) على الحال وهو أصح القولين خلافا لما يراه الفارسي من أنه خبر (كان) المقدرة[4].

3. مسألة نيابة الحروف وتعاقبها:

اعتمد ابن القيمفي نظرته إلى نيابة الحروف وتعاقبها مذهب سيبويه وفقهاء أهل العربية كابن جني والزمخشري ، ذلك أنه يرى أن القول بنيابة الحروف لم يعتمد على إدراك أسرار العربية وإنما هو قول ظاهر ية النحاة، والقاعدة أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض خوفا من اللبس وذهاب المعنى المقصود بالحروف ، ولو رقشّعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض ، فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفا واللبس مأمونا فيكون من باب التفنن في الخطاب والتوسع فيه ، وأما أن يُدَّعى ذلك فيه من غير قرينة في اللفظ فلا يصح[5].

وعقد ابن جني باباً قال فيه : (هذا الباب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه وذلك أنهم يقولون : إن (إلى) تكون بمعنى (مع)ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه وتعالى : (منأنصاري إلى الله)

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج195/1.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، 499/2.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 305/2.

(4) المصدر نفسه، 281/2؛ سيبويه، الكتاب، ج469/1.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج58/3.

الصف/14، أي:مع الله ويقولون : إن (في) بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: (ولأصلبنكم في جذوع النخل) طه/17. أي: عليها[1].

مسائل أخرى اعتمد فيها رأي سيبويه:

1. لمّا: هي من الحروف[2] وليست ظرف زمان كما هو قول كثير من النحاة[3].

2. اختلاف سيبويه ويونس في الاستفهام الداخل على الشرط وموافقة ابن القيم لسيبويه[4].

3. القول الصحيح أن لفظ الجلالة (الله) أصله (الإله) على (فعال) كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم[5].

ثم إن ابن القيم خالف سيبويه في بعض آرائه وذكر أنّ سيبويه ممن يؤخذ من قوله ويترك وأما أن تعتقد صحة قوله في كل شيء، فكلا[6].

ومن المسائل التي خالف فيها سيبويه قوله في:

1. حذف التاء من :طالق وحائض وطامث، لعدم الحاجة إليها ؛ لأن الصفة خاصة بالمؤنث فلا حاجة للتاء وهذا هو الصواب وهو المذهب الكوفي وهذا خلاف لمذهب سيبويه أنها من باب حذف الموصوف أي : شيء حائض وشيء طامث[7].

2. حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه : حمل بعض النحاة تذكير لفظ (قريب) من قوله تعالى : (إنَّ رحمة الله قريب من المحسنين) الأعراف/56. على

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج91/2؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 338/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 153/1؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 201/4.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 37/1؛ أبو حيان، تذكرة النحاة، ص 41؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، 537/1.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 42/1.

(5) المصدر نفسه، 383/2؛ سيبويه، الكتاب، 197/2؛ السهيلي، نتائج الفكر، 51-52.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج25/3.

(7) المصدر نفسه، ج24/3؛ سيبويه، الكتاب، 260/3؛ الأنباري، الإنصاف 758/2، مسألة 111.

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فكأنه قال : إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين مستدلين بقول سيبويه للمرأة حائض وطامث وطالق ، كأنهم قالوا شيء حائض وشيء طامث [1] ورد ابن القيم هذا التوجيه بقوله وأي فصاحة وبلاغة في قول القائل في : حائض وطامث وطالق: شيء حائض وشيء طامث؟؟ ولو قال به سيبويه)[2].

3. الواو وإفادتها الترتيب : نفى سيبويه إفادتها للترتيب[3]، وذكر أنها للإشراك، ورأى ابن القيم أنها تفيد الترتيب وشاهده قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) المائدة/6. وقد فصَّل الكلام في بيان الدليل ومما ذكره أن هذه الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمور به وهو (الوضوء) فدخلت الواو عاطفة لأجزائه بعضها على بعض والفعل الواحد يحصل من ارتباط أجزائه بعضها ببعض فدخلت الواو بين الأجزاء للربط فأفادت الترتيب، إذ هو الربط المذكور في الآية[4].

4. إعراب المستثنى التابع : ذكر ابن القيم أنه إذا جعل المستثنى تابعا لما قبله يكون من باب العطف ، وذهب البصريون إلى أن المستثنى في هذه المسألة بدل من المستثنى منه [5] وهي مسألة فيها تكلف ؛ لأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود إلى المبدل منه وذهب الكوفيون إلى أنه من باب العطف ، وهو مذهب خال من التكلف كما يراه ابن القيم[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 260/3.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 24/3-25.

(3) المصدر نفسه، ج51/1؛ سيبويه، الكتاب، 58/3.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 502/1؛ الزمخشري، الكشاف، 610/1؛ ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج53/1.

(5) السيوطي، الهمع، 224/1.

(6) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 49/3.

5. عمل المصدر المعرف بالألف واللام : قال البصريون: المصدر إذا دخله التنوين أو الألف واللام عَمِلَ عَمَلَ الفعل بمعناه ؛ لأنه أصل للفعل والفعل مشتق منه، وقال الكوفيون: إذا تعرف المصدر بالألف واللام لم يعمل في الأسماء. وهذا ما اختاره ابن القيم ورأى أن ما احتج به سيبويه من قول الشاعر:

فلم أنكل عن الضَّرْبِ مِسمعاً

شاذ نادر)[1].

6. جواز حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر العائد على المبتدأ (وهو خلاف رأي سيبويه) الذي عدَّه ضعيف في الشعر وغيره[2].

2.1.5 (الخصائص) لابن جني

اعتمد ابن القيم على كتاب (الخصائص) لابن جني وأعجب بآرائه وأشار إليها في بدائع الفوائد وخاصة تلك المتعلقة بالمناسبة بين اللفظ والمعنى[3]. كما وافقه في:

1. أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض وهو الباب الذي ذكره ابن جني في الخصائص وأسماه: بابي فاستعمال الحروف بعضها مكان بعض [4]، متفقاً معه في الضابط لتعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض، وفي أن يكون المعنى مكشوفا واللبس مأموناً ، وفي أن نيابة الحروف لها شروط وفي هذا يقول: (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا . ولكنا نقول: إنه يكون بمعناه في

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 369/4؛ الأنباري، الإنصاف مسألة 28؛ سيبويه، الكتاب، 254/1.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 178/1؛ سيبويه، الكتاب، 138/1-139 (انظر المرفوعات من هذا البحث).

(3) ابن جني، الخصائص، ج466/2.

(4) المصدر نفسه، ج91/2.

موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إلى ذلك والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا)[1].

2. موافقته له في أن الجملة تبدل من الجملة كبدل الفعل من الفعل والجملة من المفرد وهو مذهب ابن جني[2].

3. كما أنه وافقه في مسألة الاشتقاق والتضمين.

أطال ابن القيم القول فيهما وهما مما ذكره ابن جني في الخصائص[3].

ولاحظنا أن ابن القيم أوسع البحث فيهما فجعل فصولا خاصة للحديث عن اشتقاق أسماء الله الحسنى وصفاته[4]. واشتقاق أسماء النبي وأسماء الجنة[5].

وخالف ابن القيم ابن جني في:

1. حذف المضاف: وقد ذكره ابن جني في باب (شجاعة العربية الذي عقده في الخصائص للحديث عن أسلوب الحذف ومظاهره في اللغة[6] غير أن هذه الكثرة حملت بعض المعربين على اعتماد الحذف وحمله على القرآن دونما اعتبار للمعنى القرآني ولم يرتضِ ابن القيم هذا المسلك بقوله : (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادّعاؤه مطلقاً وإلا لالتبس الخطاب،وفقد التفاهم ، وتعطلت الأذلة من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأموراً به ومنهياً عنه ومخبراً، إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه من تعلق الأمر والنهي والخبرية فيقول الملحد في قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت) آل عمران/97أي معرفة حج البيت و قوله تعالى: (كتب عليكم الصيام) البقرة/183، أي:معرفة الصيام،إذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/58.

(2) المصدر نفسه، ج4/368.

(3) ابن جني، الخصائص، 1/490-493، 2/92.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/19-21، 2/203.

(5) المصدر نفسه، ج2/203؛ ابن جني، الخصائص 1/490-492-493.

(6) ابن جني، الخصائص، ج2/140-206 باب شجاعة العربية.

الأدلة، إنما يضمر المضاف حيث يتعين ، ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة[1].

2. من مخالفات ابن القيم لابن جني في أحوال المبتدأ والخبر:

حيث إنه من المعلوم في حالة الإسناد بين المبتدأ والخبر تأخير الخبر إذا كان هو والمبتدأ معرفتين متساويين في التخصيص، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر وفي هذا يقول ابن مالك:

فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيان[2]

والتزم ابن القيم هذه القاعدة في توضيح الحكم الفقهي في قوله -صلى الله عليه وسلم-في الحديث الصحيح : (ذكاة الجنين ذكاة أمه)[3]. يقول ابن القيم (إن المتأمل للمعاني يعرف أن المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وإنما أُخِّر لاشتماله على ضمير ما أضيف إليه الخبر، وبنية التركيب أن (ذكاة الجنين ذكاة أمه) جملة خبرية جعل فيها الخبر نفس المبتدأ فهي كقولك غذاء الجنين غذاء أمه ، ولا داعي إلى ما سلكه أبو الفتح ابن جني وغيره في إعراب هذا الحديث حيث قالوا : ذكاة أمه على تقدير مضاف محذوف أي ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[4].

3.1.5 (الكشاف) للزمخشري:

كان استحسانه لآراء الزمخشري في كشافه واضحاً في بدائع الفوائد، ومن المسائل التي وافق فيها رأي الزمخشري تحديد معنى المسحور في قوله تعالى : (إن تتبعون إلا رجلا مسحورا) الإسراء47 فيقول: (الصواب في ذلك رأي الزمخشري أن المسحور على بابه، وهو من سُحِرَ حتى جُنَّ، فقالوا : مسحور، على حين أبعد

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/21.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/125.

(3) أبو داود، سنن أبي داود، 2828، ص535، من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/89.

المراد من فسَّرَ لفظة مسحور بأنه الذي له سَحَر، وهي الرئة، ومن فسرها بأنه معلم السحر، الذي قد علمه إياه غيره كما أجاب ابن جري وغيره[1].

أما مخالفات ابن القيم لصاحب الكشاف فجاءت مبنية على مذهبه الفقهي الذي يخالف مذهب الزمخشري، الذي يسلك المذهب المعتزلي ويجهر بهذا المذهب وخاصة في التفسير.

1. ففي تعليل مجيء (غير)صفة للمعرفة آرا ء كثيره عند النحاة والأشكال فيها ربما يعود إلى موقعها في السياق بين التعريف والتنكير، أي هل تتعرف (غير)، بالإضافة إلى معرفة؟ ويرى سيبويه تعريفها [2] فقد جعلها صفة في قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر) النساء/95 وقوله تعالى : (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) الفاتحة/7.

أما رأي الزمخشري فيرى أن غيرا ونحوها مما لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إلا إذا وقع بين متضادين، وتساءل عن وقوعها في قوله تعالى : (غير المغضوب عليهم) كيف صح أن يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وإن أضيف إلى المعارف؟ قلت (الذين أنعمت عليهم) لا توقيت فيه، كقوله:

ولقد أَمُـرُّ على اللئيمِ يُسِبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قلتُ لا يعنيني

ولأن (المغضوب عليهم) و(الضالين) خلاف المنعم عليهم، فليس في –غير- إذاً الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرف[3].

وقد رد عليه ابن القيم بقوله : (لا توقيت فيه) أي: لا تعيين لواحد من واحد كما تعين المعرفة، بل هو مطلق في الجنس فجرى مجرى النكرة واستشهاده بالبيت معناه أن الفعل نكرة، وهو (يسبني) وقد أوقعه صفة (للئيم) المعرفة باللام لكونه غير معين، فهو في قوة النكرة، فجاز أن ينعت بالنكرة وكأنه قال : على لئيم يسبني، وهذا استدلال ضعيف فإن قوله : (يسبني) حال منه، لا وصف، والعامل فيه فعل المرور

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/364-365؛ الزمخشري، الكشاف ج2/671.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2/107- 358-361.

(3) الزمخشري، الكشاف، ج1/16-17.

والمعنىأمر على اللئيم سابا لي . أي: أمُرُّ عليه في هذه الحال فأتجاوزه ولا احتفل بسبِّه)[1].

2. ومن المسائل التي خالف فيها صاحب الكشاف أيضاً توجيه الاستثناء في قوله تعالى: (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) النمل/65. حيث رأى الزمخشري أن الاستثناء منقطع في هذه الآية وجعل الإخبار عن الله بأنه في السموات والأرض على المجاز [2] والصواب عند ابن القيم أن الاستثناء متصل وليس في الآية استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه؛ لأن من في السموات والأرض ها هنا أبلغ صيغ العموم وليس المراد بها تعييناً فهي فيقوة : (أحد) المنفي بقولك: لا يعلم أحد الغيب إلا الله[3].

وكذلك قال الزمخشري في قوله تعالى : (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) الحجر/42. قال إنَّ الاستثناء متصل و جعل لفظ العباد عاما أما ابن القيم فقد رأى أن الاستثناء منقطع لأن اتباعه الغاوين لم يدخلوا في عباده المضافين إليه، وإن دخلوا في مطلق العباد، فإن الإضافة فيها معنى التخصيص والتشريف، قال تعالى :عينا يشرب بها عباد الله) الإنسان/6 فعباده المضافون إليه هاهنا الذين يغفر ذنوبهم جميعا هم المؤمنون التائبون، والانقطاع في هذا هو الصواب[4]، خلافا لما قاله الزمخشري.

4.1.5 (نتائج الفكر) للسهيلي

أعجب ابن القيم بـ كتاب (نتائج الفكر) للسهيلي حيث كثرت نقولاته عنه خاصة في المسائل التي تتعلق بإعجاز القرآن . وقد أشار إلى ذلك فيأكثر من خمسين نقلا ضم أكثرها الجزء الأول والثاني، معجبا ورادا ومضعفا لآرائه.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/207.

(2) الزمخشري، الكشاف، ج3/378-379.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/51.

(4) المصدر نفسه، ج3/54-55.

1. المسألة الأولى: حول معنى كلمة (الصلاة):

ذكر ابن القيم قول السهيلي عن اشتقاق الصلاة فقال : (الصلاة كلها وإن توهم اختلاف معانيها راجعة في المعنى والاشتقاق إلى أصل واحد ، ومعناها كلها الحنو والعطف، إلا أن الحنو والعطف يكون محسوسا ومعقولا فيضاف إلى الله ما يليق بجلاله وينفي عنه ما يتقدس عنه)[1].

2. المسألة الثانية: حول فائدة اشتقاق الفعل من المصدر.

قال: رأيت للسهيلي فصلاً حسناً في فائدة اشتقاق الفعل من المصدر هذا لفظه قال: فائدة اشتقاق الفعل من المصدر، أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها، كقولك : أعجبني خروج زيد، فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان للاسم الذي هو الفاعل له مجرورا بالإضافة والمضاف إليه تابع للمضاف)[2].

3. المسألة الثالثة: انتصاب المصادر نحو (سبحان) و (معاذ):

ذكر السهيلي "أن (سبحان) اسم ينبئ عن العصمة والتنزيه فوقع القصد إذا ذكر مجردا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر ومما انتصب لأنه مقصود بالذكر : (زيداً ضربته) في قول النحويين وهو مذهب شيخه ابن الطراوة وكذلك : (زيدا ضربت) بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدما لأن المعمول لا يتقدم على عامله . ولعل في ذكر السهيلي (النصب على القصد إليه) إضافة لمصطلح نحوي لم نعهده من قبل في مصطلحات البصريين ولا الكوفيين وذكر ابن القيم أن هذا الفصل من أعجب كلامه ولم أعرف أحدا من النحويين سبقه إليه) [3].

4. المسألة الرابعة: حديث السهيلي عن التقديم والتأخير في القرآن:

قال السهيلي: (إن هذا الأصل يجب الاعتناء به لعظم منفعته في كتاب الله وحديث رسوله، إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم وتأخير ما

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/23؛ السهيلي، نتائج الفكر، 57.

(2) المصدر نفسه، ج1/24؛ المصدر نفسه، 72-73.

(3) المصدر نفسه، ج1/25-26؛ المصدر نفسه، 70-71.

أُخَر)[1] ثم عرض بعض الأمثلة كتقديم السمع على البصر والظلمات على النور والليل على النهار والجن على الإنس وبيان العطف في أسماء الله تعالى وبيان أسرار التقديم فيها[2].

5. المسألة الخامسة: حول الاشتقاق للفظ الجلالة (الله):

فقد نفى ابن القيم ما زعمه السهيلي أن لفظ الجلالة (الله) غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه عز وجل قديم، والقديم لا مادة له فيستحيل الاشتقاق. وذلك بقوله: (إنهم أرادوا أنه دال على صفة له تعالى وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى كالعليم والقدير والغفور والرحيم فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب)[3].

6. المسألة السادسة: في بيان الفرق بين ألفاظ القرآن:

ففي قوله تعالى : (إنك لتهدي إلى صراط مستقيم) الشورى/52 وقوله تعالى : (ويهديك صراطاً مستقيماً) الفتح/2.

ومما ذكره السهيلي حول الآية الثانية أنها نزلت في صلح الحديبية، وكان المسلمون قد كرهوا ذلك الصلح، ورأوا أن الرأي خلافه، وكان الله تعالى عما يقولون ورسوله أعلم، فأنزل على رسول صلى الله عليه وسلم - هذه الآية ولم يُرد صراطاً مستقيماً في الدين، وإنما أراد صراطا مستقيما في الرأي والحرب والمكيدة .

أما في قوله تعالى : (إنك لتهدي إلى صراط مستقيم) أي تهدي من الكفر والضلال إلى صراط مستقيم، ولو قال في هذا الموطن : إلى الصراط المستقيم، لجعل للكفر والضلال حظا من الاستقامة إذ الألف واللام تنبئ أن ما دخلت عليه من الأسماء الموصولة أحق بذلك المعنى مما تلاه في الذكر أو ما قرب به في الوهم[4].

وقد ردَّ عليه ابن القيم بقوله : (وغير خافٍ ما في هذين الجوابين من الضعف والوهن. ومتى سمى الله الحرب والمكيدة صراطا مستقيما؟ ! وهل فسر هذا اللفظ

---

(1) المصدر نفسه، ج1/56؛ المصدر نفسه، 266.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/56/67.

(3) المصدر نفسه، ج1/20؛ السهيلي، نتائج الفكر، 51-52.

(4) المصدر نفسه، ج2/197؛ المصدر نفسه، 300-303.

أحد من السلف أو الخلف بذلك؟؟ فهذا جواب فاسد وما أدرى مِن أين جاء له هـذا الفهم مع ذهنه الثاقب وفهمه البديع –رحمه الله- وما هي إلا كبـوة جـواد ونبـوة صارم) [1].

7. المسألة السابعة: أصل (لكنَّ):

تحدث السهيلي عن أصل (لكنّ) المشددة بقوله: (ما أراها إلا كاف التشـبيه؛ لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: ذهب زيد لكنّ عمرو مقيم، تريد لا ينتقل عمرو[2].

وقال ابن القيم : (وفي هذا من التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفـى وأي حاجة إ لى هذا، بل هي شرط موضوع للمعنى المفهوم منها ولا تقـع إلا بـين كلامين)[3]، والمعروف في كتب النحو أنها لا تقع إلا بين كلامين متغايرين في النفي والإثبات[4].

8. المسألة الثامنة: حروف الاستقبال (السين وسوف):

زعم السهيلي أن لها الصدارة كحروف الاستفهام والنفي والذ هي لـذلك منـع وقوع الجملة المصدرة بهما خبرا للمبتدأ وعدَّ قولنا : زيدا سأضرب، وزيد سـيقوم، قبيحا)[5] مع أن الخبر عن زيد إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه السين فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى زيد، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن زيد فتقول : زيد سيفعل، و لو رجع إلى سورة النساء وحدها لوجد فيها آيات وقع فيهـا الجملـة المصدرة بالسين وسوف خبرا للمبتدأ كقوله تعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار) الروم/122.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/198.

(2) السهيلي، نتائج الفكر، 255.

(3) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/164.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1/499؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، ج1/558-559.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/74-75؛ السهيلي، نتائج الفكر، 122.

5.1.5 التسهيل لابن مالك:

اهتم ابن القيم بابن مالك، وبآرائه في النحو والـ لغة، وكان يذكره أحياناً باسمه ابن مالك، وأحياناً بلقبه : أبو عبدالله، وأحياناً يكتفي بذكر كتاب منكتبه، كأن يقول : قال صاحب التسهيل، ومما خالفه:

1. وقوع الفعل الماضي صلة الموصول:

ظن صاحب التسهيل أنه إذا وقع الفعل صلة للموصـــول جـــاز أن يـــراد بـــه الاستقبال محتجا بقوله تعالى: (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فـــاعلموا أن الله غفور رحيم) المائدة/34وهذا وهم منه رحمه الله.والفعل ماض لفظاً ومعنـــى والمراد إلا الذين تقدمت توبتهم القدرة عليهم فخلوا سبيلهم، والاستقبال الذي لحظـــه -رحمه الله- إنما هو لما تضمنه الكلام من معنى الشرط، ففيه معنى من تاب قبل أن قدروا عليه فخلوا سبيله فلم يجى ء، هذا من قبل الصلة ولو تجردت الصـــلة عـــن معنى الشرط لم يكن الفعل إلا ماضيا وضعا ومعنى كقوله تعالى : (الذين قـــال لهـــم الناس) آل عمران/173. وأما قوله صلى الله عليه وسلم - (نضر الله امرءاً ســـمع مقالتي)[1] فقال صاحب التسهيل : إن الاستقبال في سمع جاء من كونه وقع صـــفة لنكرة عامة وهذا وهم أيضا، فإن ذلك لا يوجب استقبالاً بحال تقول :كم مال أنفقته ، وكم رجل لقيته ، وإنما جاء الاستقبال من جهة ما تضمنه الكلام من الشرط فهو فـــي قوة من سمع مقالتي فوعاها نضره الله، فتأملهُ)[2].

2. وفي الاستثناء في قوله تعالى :(قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) النمل/65.

قال ابن مالك : والصحيح عندي أن الاستثناء في الآية متصل بـــ (فـــي) متعلقـــة بفعل غير استقر من الأفعال المنسوبة حقيقة إلى الله تعالى وإلى المخلـــوق ين كـــذكر ويذكر ونحوه كأنه قال:لا يعلم من يذكر فـــي الســـموات والأرض الغيـــب إلا الله . ويجوز أن تعلق (في) باستقر مستند إلى مضاف حُذف وأُقيم المضاف إليـــه مقامـــه

---

(1) الترمذي، سنن الترمذي، 2665/ص763؛ ابن ماجة، سنن ابن ماجـــة، 232، ج1/85 مـــن حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج4/361؛ ابن مالك، تسهيل الفوائد ص6.

والأصل لا يعلم من استقر ذِ كْرُهُ في السموات والأرض الغيب إلا الله. ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا وهذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز في حال واحدة)[1].

وقد رأى ابن القيم أن توجيه ابن مالك للآية فيه تكلف لا حاجة للمعنى القرآني به إذ ليس في الآية استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه والصواب عنده أن الاستثناء منقطع وهي في معنى : لا يعلم أحد الغيب إلا الله . وأن حذف عامل الظرف -كما ادعاه- لا يجوز إلا إذا كان كونا عاما واستقرارا عاما.

أما إذا كان كونا خاصا مقيداً لم يجز حذفه وعلى هذا جاء مصرحا به في قوله تعالى: فلما رآه مستقرا عنده) النمل/40 وأما ادعاؤه أن عامل الظرف (استقرار) مضاف إلى ذكر محذوف استغني به عن المضاف إليه فلا نظير له وهو حذفٌ لا دليل عليه، وأما ادعاؤه إضافة شيء محذوف إلى شيء آخر محذوف ثم يضاف المضاف إليه إلى شيء آخر محذوف من غير دلالة في اللفظ عليه فهذا مما يُصان عنه الكلام الفصيح، فضلا عن كلام رب العالمين[2].

2.5 الخاتمة:

نتائج البحث:

تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث بما يلي:

أولاً: كان ابن القيم يرى أن أصوات اللغة منها القوي ومنها الضعيف، ويختار الصوت القوي للمعنى القوي، والصوت الضعيف للمعنى الضعيف.

ثانياً: أن النحو عند ابن القيم أداة لفهم كتاب الله وتفسيره، وأن الحركات ضوابط موصلة إلى إدراك سرٍّ إعجاز القرآن . فكانت نظرته إلى النحو أوسع مما فهمه بعض النحاة على أنه الإعراب فحسب أو أثر العامل.

---

(1) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 51/3، انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج263/2-264، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر-بيروت.

(2) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج51/3-52.

ثالثاً: أن السياق اللغوي يلعب دوراً مهماً في تحديد المعنى العام، وقد جعل اللغة وسيلة لفهم النص الديني واستخراج الحكم الشرعي.

رابعاً:كان ابن القيم يتبع ما يؤيده الدليل وينبذ التعصب، أي أن مذهبه اللغوي منسجم مع مذهبه الفقهي . الذي يقوم على السهولة والتيسير والحمل على الظاهر ونبذ التأويلات المتكلفة التي تبعد النص القرآني وغيره عما يراد منه.

خامساً: كان يميل إلى المذهب الكوفي في كثير من آرائه، إلا أنه لم يكن متعصباً للكوفيين، فقد كان يختار من آراء البصريين ما يراه منسجماً مع نظرته عند استعصاء الحمل على الظاهر فيلجأ إلى التأويلات إذا اقتضاها المعنى في تفسير آية أو حديث أو اتباع رأي لغوي أو نحوي.

سادساً: أفاد ابن القيم من آراء علماء اللغة والنحو بصرف النظر عن اتجاهاتهم.

سابعاً: تميز ابن القيم بجرأته ومناقشته وإصدار الأحكام والآراء وردّ ما استضعفه ولو نسب إلى شيخ النحاة، فكلٌّ عنده ممن يؤخذ منه ويترك، مما يدل على أنه كان متمكناً واثقاً من آرائه.

ثامناً: كانت دراسته وأبحاثه دراسة مجالها التطبيقي النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وقد استمد من هذه النصوص قواعد اللغة والنحو والتصريف. فجاء مذهبه اللغوي تبعاً لمذهبه الفقهي.

وبعد، فلعلّ هذه الدراسة أظهرت أهم ما جاء في كتاب (بدائع الفوائد) من آراء وموضوعات صوتية وصرفية ونحوية، حيث أبرزت آراء وفكر الإمام ابن القيم الجوزية اللغوية في كتابه بدائع الفوائد، وأبانت منزلته في علم العربية وأن له مذهباً لغوياً وظاهرياً.

المصادر والمراجع

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل . (316 هـ). (1985م).**الأصول في النحو** ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة3.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني . (392هـ). (1421هـ-2001م). **الخصائص**، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت طبعة1، منشورات محمد علي بيضون.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني . (392هـ). (1954م). **المنصف**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة البابي الحلبي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني . (392هـ). (1954م). **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، دار إحياء التراث، مطبعة الحلبي طبعة1.

ابن خالويهأبي عبدالله الحسين بن أحمد . (370هـ). **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، المكتبة الثقافية، بيروت.

ابن رجبزين الدين عبدالرحم ن ابن أحمد (795هـ).**ذيل طبقات الحنابلة** ، دار المعرفة، بيروت

ابن عقيلبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني . (769هـ). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**تعليق وشرح أ .د محمد عبد المنعم خفاجي المكتبة الحديثة، بيروت، دار ابن زيدون.

ابن فارسأبي الحسين أحمد . (395هـ)**الصاحبي في فقه العربيه وسنن العرب في كلامها**، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، القاهرة.

ابن كمال باشا. (د.ت). **أسرار النحو**، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان.

ابن ماجةمحمد بن يزيد القزويني . (د.ت). (1395هـ-1975م).**سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

ابن مالكأبي عبدالله محمد بن جمال الدين . (673هـ). (1970م).**تسهيل الفوائد** ، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، مصر.

ابن مجاهد. (310هـ). (1400هـ).**السبعة في القراءا ت**، تحقيق شوقي ضـيف، دار المعارف، القاهرة طبعة 2.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد. (761هـ). (1418هـ-1998م)**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، راجعه د . إميل بديع يعقـوب، دار الكتب العلمية، بيروت، منشورات محمد علي بيضون طبعة1.

ابن هشام الأنصاري ، جمالالدين بن يوسف بن أحمد . (761هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق محمد محي الدين عبـد الحميـد، دار الفكـر، بيروت.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد. (761هـ). **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (ت745هـ-1344م). (1986م). **تذكرة النحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة1.

أبو داوود، سليمان السجستاني. (1426هـ-2005م). **تهـذيبسـنن أبـي داود** ، تخريج صدقي جميل العطا، دار الفكر للطباعة، بيروت، طبعة1.

الأنباري ، كمال الدين أبو البركاتعبدالرحمن بن أحمـد (577هـ). (1987م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصـرية، بيروت.

الأنباريكمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن أحمـد (577هـ). (1957م). **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق.

البخاري أبو عبدالله محمد بن إسـماعيل . (ت845هـ-1065م). (1406هـ-1986م). **صحيح البخاري**، عالم الكتب، بيروت، طبعة56.

الترمذيأبو عيسى محمد بن عيسى . (ت279هـ-892م). (1426هـ-2005م). **سنن الترمذي**، تخريج صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعـة، بيـوت، طبعة1.

الجريري، عبدالرحمن. (د.ت). **الفقه على المذاهب الأربعـة**، المكتبـة التجاريـة الكبرى، مصر، طبعة3، مطبعة الاستقامة، مصر.

الجوزية، ابن القيم أبو عبد الله محمد بن أبي بكـــر الدمشـــقي (751هـــــ). **بـــدائع الفوائد**، صححه أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت.

الجوزية، ابن القيم أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (751هـــــ). (1981م). **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمطلة** ، صححه زكريا يوسف، مكتبة المتنبي، القاهرة.

الجوزية، ابن القيم أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (751هـــ). **مفتـــاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجوزية، ابن القيم أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (751هـــ). (1425هـــ-2004م). **بدائع الفوائد**تحقيق بشير محمد عون ، مكتبة دار البيان، دمشق، طبعة2.

الحموز، عبدالفتاح. (1404هـــ-1984م). **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، مكتبة الرشد، الرياض.

الحموز، عبدالفتاح. (1986م). المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، جامعة مؤتة،**مؤته للبحوث والدراسات** ، مجلـــد1، العـــدد الأول، ص24-45.

الخالدي، صلاح عبدالفتاح . (1996م).**البيان فـــي إعجـــاز القـــرآن** ، دار عمـــار، الأردن.

الرفاعي، نسيب. (1392هـــ-1972م). **تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابـــن كثير**، بيروت، طبعة1.

الزمخشري،جار الله أبو القاسم محمود بن عمر . (538هـــ). **الكشـــاف**، صـــححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.

الزمخشري،جار الله أبو القاسم محمود بن عمر . (538هـــ). **المفصل في صـــنعة الإعراب**، مكتبة الهلال، بيروت.

سابق، سيد. (د.ت). (1392هـــ-1973م). **فقه السنة**، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة2.

السهيلي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (581هـ)**نتائج الفكر في النحو** ، تحقيق إبراهيم البنا، دار الاعتصام.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (180هـ). **الكتاب**، صححه أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين السيوطي . (ت911هـ). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، دار المعرفة.

السيوطي،جلال الدين السيوطي . (ت911هـ). (1964م).**بغية الوعاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

السيوطي، جلال الدي ن السيوطي. (ت911هـ). (1979م). **الإتقان في علوم القرآن**، طبعة دار الفكر، بيروت.

السيوطي،جلال الدين السيوطي . (ت911هـ)**الأشباه والنظائر في النحو** ، دار الكتب العلمية، بيروت.

شاهين، توفيق محمد . (1417هـ-1996)**الإمام ابن القيم لغويا مفسرا** ، طبعة1، مكتبة وهبه، القاهرة.

الصابوني، محمد علي . (د.ت). (1402هـ-1981م)**مختصر تفسير ابن كثير** ، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، طبعة7،

الصابوني، محمد علي. (د.ت). **صفوة التفاسير**، دار القرآن الكريم، بيروت.

عطا، ذياب عبدالجواد . (د.ت)**حروف المعاني وعلاقتها بـ الحكم الشرعي** ، دار المنارة، القاهرة.

عواد، محمد حسن . (د.ت). (1402هـ-1982م). **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، دار الفرقان، عمان، طبعة1.

عيد، محمد. (1980م). **النحو المصفى**، مكتبة الشباب.

الفراءأبي زكريا يحيى بن زياد . (207هـ). (1983م).**معاني القرآن** ، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت طبعة3،.

قطب، سيد. (د.ت). (1391هـ-1971م).**في ظلال القرآن**، دار التراث العربـ ي، بيروت، طبعة7.

القيسي،مكي بن أبي طالب . (437هـ). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق ياسين السواس، دار المأمون، دمشق، طبعة2.

المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد . (285هـ). **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

المحلى،جلال الدين ؛ السيوطي، وجلال الدين. (د.ت).**تفسير الجلالين** ، تعليقات خالد الحمصي الجوجا، مكتبة الملاّح، دمشق.

المرادي، ابن أم قاسم . (749هـ). (1975م)**الجنى الداني في حروف المعاني** . تحقيق طه محسن، ط1.

مسلم،أبو الحسين مسلم بن الحجاج . (ت261هـ-874م). **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

النحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. (338هـ). (2004م). **إعراب القرآن**، تحقيق محمد أحمد قاسم، دار مكتبة الهلال، بيروت، طبعة1.